وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير المرجع:...../2016

الميدان: العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: مالية و بنوك

## مذكرة بعنوان:

# أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي

# دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990 – 2015)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص "مالية وبنوك"

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:
بوشليف فضيلة بوسالم أبو بكر

لجنة المناقشة:

| اسم ولقب الأستاذ | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| ركيمة فارس | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة | رئيسا |
| واضح فواز | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة | مناقشا |
| بوسالم أبو بكر | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة | مشرفا ومقررا |

السنة الجامعية: 2016/2015.

بسم الله الرحمن الرحيم

# إهـــداء

✓إلى والدي العزيزين، أمي وأبي، اللذان ربياني وأحسنا تربيتي، وصبرا علي طوال حياتي، أعزكما الله ورحمك الله يا أبي العزيز وأدخلك فسيح جنانك وأطال في عمرك يا أمي، يا رب آمين.

✓إلى كل أفراد عائلتي الكبيرة وإلى كل من لي صلة رحم بهم، وأسأل الله أن يجمع شملنا ويؤلف قلوبنا.

✓إلى كل عائلتي الصغيرة زوجي وابني أمير وابنتي سارة وجميع الأصدقاء والأقارب.

✓كما أقدم إهدائي إلى كل أساتذتنا الكرام و" إلى كل من علمني " منذ نعومة أظافري، من معلمين وأساتذة، رجال منهم ونساء، وجزاهم الله خيرا عني.

✓إلى الإخوة الأعزاء: فارس، نجاة، صابر، لمياء، سفيان، لقمان، ياسين، وإلى الزملاء في الماستر.

✓إلى كل من شجعني من بعيد ومن قريب وإلى كل الأحباء في الله.

✓إلى كل الذين تعرفت بهم في فترة حياتي وإلى من يذكرهم قلبي دائما.

بوشليف فضيلة

# تشكر خاص

{ ربي لك الحمد، حمدا كثيرا كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك }.

{ والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين }.

الحمد لله الذي وهبني التوفيق والسداد، ومنحني الرشد والثبات، وأعانني على كتابة المذكرة وإنجازها. وبالرغم من أن كل عمل إنسان يشوبه نقص فالكمال وكل الكمال لله عز وجل، إلا أنه وفي أول خطاي في ميدان البحث العلمي الذي بابه هو الماستر، كان مرادي وبكل تواضع أن أبذل أقصى الجهد لأن يكون هذا العمل في المستوى تشريفا وتكريما لأساتذتنا الكرام الذين كان لهم الفضل في تخرج دفعة الماستر تخصص مالية وبنوك، وأرجو أن أكون قد وفقت في ذلك.

وفي هذا المقام أتوجه بعظيم الإمتنان وجزيل الشكر للأستاذ الفاضل الدكتور بوسالم أبوبكر على إشرافه على مذكرتي.

**جزاكم الله خيرا عنا وجعل مساعيكم ذخرا لكم في ميزان حسناتكم يوم القيامة.**

بوشليف فضيلة

# تشكرات و تقديرات

✓أقدم جزيل الشكر والتقدير، إلى كل الأساتذة الكرام، الذين لا يتوانون في بذل مجهوداتهم من أجل حمل مشعل العلم.

✓أقدم جزيل الشكر للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي المتواضعة.

✓تشكراتي الخالصة أيضا إلى كل موظفي إدارة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة ميلة.

✓إلى كل من قدم لي المساعدة، النصح، والتشجيع لتحضير هذه الشهادة، وجزاهم الله عني كل خير.

✓وإلى كل قارئ لهذه المذكرة.

**والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات فهو وليي ومتوكلي لكل توفيق.**

بوشليف فضيلة

# قائمة المحتويات

**قائمة المحتويات**

الإهداء.....III

الشكر والتقدير.....IV-V

قائمة المحتويات .....VI-X

قائمة الجداول.....XII

قائمة الأشكال.....XI

ملخص الدراسة.....XIII

المقدمة العامة.....( أ- ز)

الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية.....(1-32)

تمهيد الفصل الأول.....2

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.....3

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية.....3

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية.....3

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.....4

المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية.....6

المطلب الأول: ماهية تحرير التجارة الخارجية.....6

المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية.....8

المطلب الثالث: شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية.....9

المبحث الثالث: المنظمات الدولية ومطلب تحرير التجارة الخارجية.....10

المطلب الأول: دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية.....10

المطلب الثاني: دور صندوق النقد الدولي في تحرير التجارة الخارجية.....12

المطلب الثالث: دور البنك الدولي في تحرير التجارة الخارجية.....16
المبحث الرابع: تحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة.....18
المطلب الأول: التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة.....18
المطلب الثاني: النظريات المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية.....20
المطلب الثالث: مكاسب وآثار تحرير التجارة الخارجية.....28
خلاصة الفصل الأول.....32
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الإقتصادي.....(33-79)
تمهيد الفصل الثاني.....34
المبحث الأول: ماهية النمو الإقتصادي.....35
المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي.....35
المطلب الثاني: أنواع النمو الإقتصادي.....40
المطلب الثالث: عناصر ومحددات النمو الإقتصادي.....41
المطلب الرابع: خصائص النمو الإقتصادي.....45
المبحث الثاني: نظريات النمو الإقتصادي.....47
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للنمو الإقتصادي.....47
المطلب الثاني: النظريات النيو كلاسيكية للنمو الإقتصادي.....51
المطلب الثالث: النظرية الكينزية.....56
المطلب الرابع: نظرية النمو الجديدة (الداخلية).....59
المبحث الثالث: إستراتيجيات النمو الإقتصادي.....62
المطلب الأول: إستراتيجية النمو المتوازن (نظرية الدفعة القوية).....62
المطلب الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن.....64

المطلب الثالث: إستراتيجية المراحل لروستو.....69

المطلب الرابع: إستراتيجية التبعية للنمو الإقتصادي.....73

المبحث الرابع: مقاييس ومعايير النمو الإقتصادي.....76

المطلب الأول: المؤشرات الإقتصادية (معايير الدخل).....76

المطلب الثاني: المؤشرات الإجتماعية.....77

المطلب الثالث: المعايير الهيكلية.....78

خلاصة الفصل الثاني.....79

الفصل الثالث: أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الجزائر(1990-2015)...(80-122)

تمهيد الفصل الثالث.....81

المبحث الأول: تحرير التجارة الخارجية في الجزائر (1990-2015).....82

المطلب الأول: الإصلاحات الإقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في الجزائر.....82

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية مع العالم الخارجي (2014-2015)، وأهم صادرات وواردات الجزائر2015.....95

المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).....99

المبحث الثاني: النمو الإقتصادي في الجزائر (1990-2015).....108

المطلب الأول: تطور الناتج الوطني الإجمالي (PIB) خلال الفترة (1990-2006).....108

المطلب الثاني: تطور الناتج الوطني الإجمالي (PIB) خلال الفترة (2007-2015).....112

المطلب الثالث: التوقعات المستقبلية للنمو الإقتصادي في الجزائر.....114

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لقطاع التجارة الخارجية الجزائرية (1990-2015).....115

المطلب الأول: تقدير معادلة الإنحدار لكل من PIB،X،M .....115

المطلب الثاني: تقدير العلاقة بين الصادرات (X) والواردات (M) مع الناتج المحلي الإجمالي PI...116

المطلب الثالث: التفسير الإقتصادي للعلاقة بين الصادرات(X) ونمو الناتج المحلي الإجمالي PIB..119

خلاصة الفصل الثالث.....122

الخاتمة العامة.....123

قائمة المراجع.....130

**قائمة الجداول:**


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | نظرية الميزة المطلقة. | 21 |
| 2-1 | نظرية الميزة النسبية. | 22 |
| 1-2 | الفرق بين النمو والتنمية. | 40 |
| 2-2 | التاريخ التقريبي لدخول بعض الدول مرحلة الإنطلاق. | 71 |
| 3-2 | مفارقة بين رأسمالية المركز ورأسمالية المحيط. | 74 |
| 1-3 | توزيع الواردات والصادرات حسب المناطق الاقتصادية والبلدان الممولة للجزائر 2014-2015. | 95 |
| 2-3 | أهم شركاء صادرات الجزائر 2015. | 97 |
| 3-3 | أهم شركاء واردات الجزائر 2015. | 98 |
| 4-3 | مؤشرات ميزان التجارة الخارجية ونسب النمو خلال الفترة (1990-2005). | 100 |
| 5-3 | حويصلة نتائج الميزان التجاري خلال الفترة(2006-2015) | 103 |
| 6-3 | توقعات التجارة الخارجية الجزائرية 2016 و2020. | 106 |
| 7-3 | تطور الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية خلال الفترة (1990-2006). | 109 |
| 8-3 | توقعات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر2016 و 2020 | 114 |
| 9-3 | مصفوفة الإرتباط لكل من المتغيرات PIB،X،M. | 115 |
| 10-3 | نتائج تقدير نموذج الصادرات- الواردات معPIB. | 116 |
| 11-3 | نتائج التقدير بإدخال اللوغاريتم على النموذج. | 118 |
| 12-3 | نتائج تقدير النموذج بالترجيح بواسطة الإنحرافات المعيارية. | 118 |
| 13-3 | معاملات التقدير للمتغيرات المستبعدة من النموذج المصحح. | 120 |
| 14-3 | نتائج التقدير للنموذج المصحح بعد الإستبعاد للمتغيرات غير المعنوية. | 121 |

**قائمة الأشكال:**


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-2 | أثر التغيير التكنولوجي على كل من قطاعي الزراعة والصناعة. | 44 |
| 2-2 | الدائرة المفرغة | 63 |
| 1-3 | أهم شركاء صادرات الجزائر .2015 | 97 |
| 2-3 | أهم شركاء واردات الجزائر .2015 | 98 |
| 3-3 | تطور الصادرات، الواردات والميزان التجاري خلال الفترة (1990-2005). | 103 |
| 4-3 | تطور التجارة الخارجية (2006-2015). | 104 |
| 5-3 | تطور التجارة الخارجية (2014-2015). | 106 |
| 6-3 | تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2006) بالأسعار الثابتة. | 110 |
| 7-3 | تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2007-2015). | 112 |

**ملخص الدراسة:**
من بين أهم المواضيع التي شغلت حيزا مهما في مجال الإقتصاد الدولي، التأثير الذي يمارسه الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي، حيث يعتبر العديد من الإقتصاديين أن التجارة الخارجية هي أحد المتغيرات الرئيسة التي تؤثر على النمو، وفي هذا المجال حاولت الجزائر بعد تحرير التجارة الخارجية إلى تعظيم منافع هذا الإنفتاح. ولقد ظهر ذلك من خلال العديد من الإصلاحات التجارية التي قامت بها الجزائر، والعديد من المؤسسات التي تم إنشاؤها لتأطير هذا الإنفتاح والعديد من التشريعات التي تم تبنيها لتوفير جو ملائم في مجال التجارة الخارجية، تهدف هذه الأطروحة إلى محاولة قياس تأثير الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2015) من خلال المتغيرات ذات الأهمية في الإقتصاد الوطني، حيث تم إستخدام مؤشرات منها مؤشر الصادرات مع الناتج المحلي الإجمالي (PIB) ومؤشر الواردات مع الناتج المحلي الإجمالي (PIB) تمثيلا للإنفتاح التجاري، ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي تمثيلا للنمو الإقتصادي في الجزائر. ومن أجل ذلك تمت صياغة نموذج: حيث تم تقدير معادلة الإنحدار لكل من PIB.M.X وتقدير العلاقة بين الصادرات(X) والواردات(M) مع الناتج الوطني الخام PIB ثم التفسير الإقتصادي للعلاقة بين الصادرات(X) ونمو PIB. تشير نتائج البحث بوضوح إلى أنه للإنفتاح التجاري أثر إيجابي على النمو الإقتصادي، تحديدا على: نمو الناتج المحلي الإجمالي، تحسين الصادرات والواردات الحقيقية المؤدية بدورها إلى النمو الإقتصادي.
**الكلمات المفتاحية:** التجارة الخارجية، النمو الإقتصادي، الصادرات، الواردات.

**Résumé de l'étude**: Parmi les sujets les plus importants qui avaient occupé une place importante dans l'économie internationale, l'influence exercée par l'ouverture commerciale sur la croissance économique, que de nombreux économistes considèrent que le commerce extérieur est l'une des principales variables qui influent sur la croissance, et dans ce domaine a essayé d'Algérie après la libéralisation du commerce extérieur pour élargir les avantages d'une telle ouverture. Il est apparu à travers plusieurs réformes commerciales entreprises par l'Algérie, et la plupart des institutions qui ont été créées pour encadrer cette ouverture et un certain nombre de lois qui ont été adoptées pour fournir un environnement favorable dans le domaine du commerce extérieur, cette thèse vise à tenter de mesurer l'impact de l'ouverture commerciale sur la croissance économique Algérie durant la période (1990-2015) grâce à l'importance des variables dans l'économie nationale, avec l'utilisation d'indicateurs, dont l'indice des exportations au PIB (PIB) et l'indice des importations, avec le représentant du produit intérieur brut (PIB) de l'ouverture commerciale et l'indice du PIB représentaient la croissance économique en Algérie. A cette fin a été rédigé modèle: où l'équation de régression a été estimé pour chacun des PIB.M.X et l'appréciation de la relation entre les exportations (X) et les importations (M) avec le PIB, puis l'interprétation économique de la relation entre les exportations (X) et la croissance du PIB. Résultats de la recherche indiquent clairement que l'ouverture commerciale impact positif sur la croissance économique, en particulier sur: la croissance du PIB, l'amélioration des exportations et des importations réelles, ce qui conduit à son tour à la croissance économique.
**Mots clés:** commerce extérieur, la croissance économique, les exportations, les importations.

**Summary of the study:** Among the most important topics that had occupied an important place in the international economy, the influence exercised by trade openness on economic growth, as many economists consider that foreign trade one of the main variables that affect the growth, and in this area tried to Algeria after the liberalization of foreign trade to expand the benefits of such openness. It has emerged through several trade reforms under taken by Algeria, and many of the institutions that were created to frame this openness and a number of laws that have been adopted to provide a favorable environment in the field of foreign trade, this thesis aims to attempt to measure the impact of trade openness on economic growth in Algeria during the period (1990-2015) through the significance of variables in the national economy, with the use of indicators, including exports index with GDP (PIB) and the index of imports, with the gross domestic product (PIB) representative of trade openness, and the index of GDP represented growth economic in Algeria. To this end has been drafted model: where the regression equation was estimated for each of the PIB.M.X and appreciation of the relationship between exports (X) and imports (M) with the GDP PIB and then the economic interpretation of the relationship between exports (X) and the growth of PIB. Search results clearly indicate that trade openness positive impact on economic growth, specifically on: GDP growth, improving exports and real imports, leading in turn to the economic growth.
**Key words:** foreign trade, economic growth, exports, imports.

# المقدمة العامة

**المقدمة العامة:**

يشهد الإقتصاد العالمي في الوقت الحالي عدة تحولات مست جل الجوانب المتعلقة بمناحي الحياة بمختلف أنواعها الإقتصادية والإجتماعية وأخرى، فبانتهاء مؤتمر بريتون وودز وخروجه بتشكيل مؤسستي البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي في 1947 تغيرت الموازين في الإقتصاد العالمي، ثم تبعه بعد ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995، والتي كانت نتيجة جولات من الإتفاقيات العامة للتعريفة والتجارة، وبهذه المنظمة بدأت تتضح معالم النظام العالمي التجاري الجديد، وبهذا الحدث البارز في منظومة الإقتصاد العالمي أحدثت عديد التغيرات على مستوى القطاعات الإقتصادية وخاصة المعاملات في ميدان التجارة الخارجية، وفي نفس المجال قامت منظمة التجارة العالمية برسم خطط وبرامج تقوم على تحرير التجارة الخارجية بين الأقطار المختلفة من العالم بدعوى إلغاء كل القيود التي تعترض مسار وحركة العوامل الإنتاجية كرأس المال والعمالة وحركة السلع والبضائع، بالإضافة إلى قطاع الخدمات الذي ظهر الإهتمام به حديثا، والمنظمة العالمية بهذا كله تسعى إلى العمل على تحقيق هذه الأهداف، لما لدعاوى التحرير من فائدة على الإقتصاديات الوطنية والدولية على المتغيرات الإقتصادية الكلية.

وعلى هذا الأساس تشير العديد من الأدبيات والأبحاث النظرية والكمية في مجال التجارة الخارجية على وجود علاقة ما بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي، ومن بين الأمثلة الرائدة في هذا المجال تجربة الدول الناشئة التي إعتمدت على سياسات تجارية غير تقليدية، سمحت لها بتحقيق تحسن كبير في معظم المؤشرات، إذ أدى إنفتاح أسواق هذه الدول إلى معالجة أهم الإختلالات على مستوى أسواقها، وتحقيق معدلات عالية من النمو وبالتالي تحقيق الرفاهية والقضاء على البطالة، وفي هذا المجال حاولت الجزائر بعد تحرير التجارة الخارجية إلى تعظيم منافع هذا الإنفتاح، ولقد ظهر ذلك من خلال العديد من الإصلاحات التجارية التي قامت بها الجزائر، والعديد من المؤسسات التي تم إنشاؤها لتأطير هذا الإنفتاح والعديد من التشريعات التي تم تبنيها لتوفير جو ملائم في مجال التجارة الخارجية.

**إشكالية الموضوع:**

من خلال هذا الموضوع سنتطرق إلى العلاقة الموجودة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي في الدول النامية وخاصة الجزائر، ولهذا سيتم في هذا البحث الإجابة على السؤال التالي:

**ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)؟**

وكمحاولة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي؟
- هل يمكن اعتبار التجارة الخارجية عنصر أساسي في التخصص وتقسيم العمل الدولي؟
- كيف يتم تأثير النظام العالمي الجديد للتجارة العالمية على الدول النامية؟

– هل يمكن للدول النامية الإستفادة من النظام العالمي الجديد للتجارة العالمية، وهل من تحديات جديدة في ظل هدا النظام؟

– هل يمكن اعتبار الجزائر من بين البلدان النامية التي بدلت مجهودات كبيرة للرفع من مستوى تجارتها الخارجية من خلال الإصلاحات المتعاقبة التي قامت بها في هدا القطاع؟

– ما مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على النمو الإقتصادي؟

**فرضيات الدراسة:**

من خلال التساؤلات السابقة الذكر نطرح الفرضيات التالية:

–هناك علاقة طردية بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي.

– تعتبر التجارة الخارجية عنصرا أساسيا في التخصص وتقسيم العمل الدولي.

– يؤثر النظام العالمي الجديد للتجارة العالمية سلبا أو إيجابا على الدول النامية بدرجات متفاوتة.

– تتمكن الدول النامية من الإستفادة من النظام العالمي الجديد للتجارة العالمية، لكنها تواجه تحديات جديدة في ظل هذا النظام.

– تعتبر الجزائر من بين البلدان النامية التي بذلت مجهودات كبيرة للرفع من مستوى تجارتها الخارجية من خلال الإصلاحات المتعاقبة التي قامت بها في هذا القطاع.

– تأثير العوامل الإقتصادية الأخرى على النمو الإقتصادي ثابت.

**أسباب اختيار الموضوع:**

– الرغبة في العمق في مواضيع التجارة الخارجية.

– معرفة علاقات التأثير والتأثر بين المتغيرات الإقتصادية الكلية المستهدفة في الموضوع محل الدراسة (الصادرات، الواردات، والناتج الوطني ).

– محاولة تتبع مسار تطور وضعية الميزان التجاري وعلاقته بالعالم الخارجي.

– محاولة بناء أساس للمشكلات في الإقتصاد الوطني.

– قلة الموضوعات التي تستهدف مجال التجارة الخارجية بالتحليل.

**الدراسات السابقة:**

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا:

– دراسة: DAN BEN –DAVID,TRADE, GROWTH AND DISPARITY AMONG NATIONS(2000)، تهتم بدراسة أثر التجارة على النمو مع اختلاف الدخول في البلدان، ومن خلال هذه الدراسة توصل إلى وجود تناقص في الدخول بين البلدان خلال السنوات المختلفة، لكن الدول التي نجحت التجارة فيما بينها كان لديها مستوى من الدخول متقارب، إضافة إلى الدول التي تقوم بتحرير سياستها التجارية الدولية، وعلى العموم فإن ما توصلت إليه هذه الدراسة هو العلاقة الإيجابية التي تربط التجارة الدولية والنمو الإقتصادي.

-دراسة: APRIL ),INSTITUTION,TRADE AND GROWTH,(APRIL 2002) DAVID DOLLAR,ART KRAY (2002، وهي دراسة تهتم بأثر نوعية المؤسسات على التجارة الدولية والنمو الإقتصادي من جهة، وتأثير التجارة الدولية على النمو الإقتصادي من جهة أخرى والنتيجة التي خلصت إليها هذه الدراسة هي العلاقة الإيجابية بين هذه العوامل ذلك أن المؤسسات ذات النوعية والأداء الجيد بالإضافة إلى تمتع التجارة بقدر كبير من الأداء العالي تؤدي كلها إلى النمو الإقتصادي السريع.

-دراسة: WACZIARG RMAIN, KANEN HORN WELCH RMAIN,TRADE LIBERALIZATION AND GROWTH :NEW EVIDENCE، حيث أن هذه الدراسة تهتم بأثر تحرير التجارة على النمو الإقتصادي، وهل نجد أن هذه الدراسة قامت بتحليل الإقتصاد الخارجي والإصلاحات في السياسات التجارية للبلدان وأثرها على النمو الإقتصادي، وأجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من مجموعة من الدول النامية، ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو وجود أثر سلبي أو معدوم للسياسة التجارية على النمو الإقتصادي وهذا مباشرة بعد تحرير التجارة الخارجية وهذه النتيجة تخص بعض الدول التي تم دراستها صمن العينة الكلية.

- دراسة: FARROUK NOUZAD, GENIFER , J , POWEL, OPENNESS, GROWTH AND DEVELOPMENT !EVIDENCE FROM A PANEL OF DEVELOPING CONTRIES (2003)، حيث أن هذه الدراسة تهتم بدراسة العلاقة بين الإنفتاح، النمو والتنمية في البلدان النامية، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة متكونة من مجموعة من البلدان النامية، وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي للإنفتاح على كل من النمو والتنمية وهذا مرافق للفترة 1065-1990، بالإضافة إلى أن النمو يسهم إيجابا في التنمية كون العكس غير متحقق.

- دراسة: YI WU ,LI ZENG ,THE IMPACT OF TRADE LIBERALIZATION ON THE TRADE BALANCE IN DEVELOPING CUNTRIES ,JANUARY 2008، حيث أن هذه الدراسة تهتم بدراسة أثر تحرير التجارة على الميزان التجاري في البلدان النامية خلال الفترة (1970-2004)، وذلك من خلال تحليل كل من المؤشرات المتعلقة بالصادرات، الواردات والميزان التجاري إلى الناتج الوطني للبلد وإجراء المقارنة بين هذه المؤشرات وبعد القيام بعملية التحرير للتجارة الخارجية، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة متكونة من 37 بلد نامي، حيث لوحظ أن نسبة الواردات إلى الناتج الإجمالي تتزايد بعد تحرير التجارة الخارجية لدى 33 بلد، على خلاف ما يحدث في الأربع بلدان الباقية، في الوقت الذي تتزايد نسبة الصادرات إلى الناتج الإجمالي لـ 28 بلد على غرار 09 بلدان الباقية التي تشهد العكس، أما نسبة الميزان التجاري إلى الناتج الإجمالي تكون أكبر قبل تحرير التجارة عنه بعدها لدى 15 بلد في حين يسجل العكس لدى 22 بلد الباقية، ومنه فإنه على العموم يمكن القول بالعلاقة

القوية التي تربط بين تحرير التجارة والميزان التجاري بمختلف مؤشراته إلى الناتج الإجمالي، فتكون إيجابية في معظم البلدان محل الدراسة على خلاف البلدان القليلة التي تظهر فيها العلاقة سلبية.

– دراسة: صوايلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية (2006)، وتهتم هذه الدراسة بدراسة أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (1981–2002)، وقد استهدفت الدراسة 26 دولة نامية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية مباشرة بين الإنفتاح والدخل في العينة المدروسة، أما فيما يخص العلاقة بين الإنفتاح والنمو الاقتصادي فإن العلاقة موجودة في بعض الدول فقط، وقد تبين أن العلاقة تكون سلبية في المراحل الأولى من الإنفتاح ثم تأخذ بالإيجابية في السنوات التالية.

**أهداف الدراسة وأهميتها:**

– محاولة بيان الجوانب المتعلقة بموضوع تحرير قطاع التجارة الخارجية.

– إبراز الآثار المترتبة على عملية التحرير التجاري في الإقتصاد الوطني.

– السعي نحو توفير المناخ للإستفادة من عملية تحرير التجارة الخارجية.

– توضيح العلاقة الموجودة بين عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي.

– بيان الآثار الإيجابية لعملية تحرير التجارة الخارجية على الناتج الوطني ونصيب الفرد منه.

**حدود الدراسة:**

– الإطار الزماني: تم تناول الدراسة في الفترة الممتدة بين 1990–2015.

– الإطار المكاني: تستهدف الدراسة مجموعة البلدان النامية، مع التركيز على بلد واحد هو الجزائر.

– حدود المتغيرات: بالنسبة للتجارة الخارجية: يوجد مؤشر الصادرات X ومؤشر الواردات M.

بالنسبة للنمو الإقتصادي: يوجد مؤشر الناتج الداخلي الخام P.I.B

**المنهج المتبع في الدراسة:**

لغرض الإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية سيتم الإعتماد على منهجين:

– المنهج التحليلي الوصفي والذي يتناسب والدراسة وخاصة عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من النمو الإقتصادي والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى المنهج التاريخي والذي قمنا باستخدامه لأجل تتبع مراحل تطور التجارة الخارجية للجزائر عبر الفترات المتعاقبة.

– المنهج الإحصائي بالنسبة للدراسة التطبيقية، والتي تناولت العلاقة بين كل من الصادرات، الواردات والناتج الوطني الإجمالي.

**أدوات الدراسة:**

أثناء قيامنا بإنجاز هذا البحث قمنا بالإستعانة بعدة أدوات والمتمثلة فيما يلي:

إعتماد عدة مراجع باللغتين العربية والأجنبية من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير وبحوث، ملتقيات وطنية ودولية.

الإستعانة بشبكة الأنترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة والمعلومات التي يتعذر علينا الحصول عليها من المكتبات من خلال الإتصال بالجامعات الأجنبية، مراكز الدراسات والمنظمات الدولية العاملة في الموضوع محل البحث.

الإتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين والعاملين في المجال من أجل الإستشارة وطلب التوجيه.

**خطة الدراسة:**

حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان ولهذا قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

**الفصل الأول:** حيث تم فيه عرض أربعة مباحث رئيسية كالآتي: المبحث الأول بعنوان ماهية التجارة الخارجية من خلال التطرق إلى ثلاثة مطالب: مفهوم التجارة الخارجية، أهميتها، والعوامل المؤثرة فيها. المبحث الثاني بعنوان تحرير التجارة الخارجية من خلال التطرق إلى ثلاثة مطالب: ماهية تحرير التجارة الخارجية، مراحل تحرير التجارة الخارجية، شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية. المبحث الثالث بعنوان المنظمات الدولية ومطلب تحرير التجارة الخارجية سنتطرق إلى ثلاثة مطالب: دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية، دور صندوق النقد الدولي في تحرير التجارة الخارجية، دور البنك الدولي في تحرير التجارة الخارجية. وأخيرا المبحث الرابع بعنوان تحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة سنتطرق أيضا إلى ثلاثة مطالب: التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة، النظريات، ثم المكاسب والآثار الإيجابية والسلبية لتحرير التجارة الخارجية.

**الفصل الثاني:** تم في هذا الفصل عرض أربعة مباحث رئيسية كالآتي: المبحث الأول بعنوان ماهية النمو الإقتصادي سنتطرق إلى أربعة مطالب: مفهوم النمو الإقتصادي، أنواعه، عناصره ومحدداته ثم خصائصه. المبحث الثاني بعنوان نظريات النمو الإقتصادي، سنتطرق إلى أربعة مطالب: النظرية الكلاسيكية، النيوكلاسيكية، الكينزية ثم نظرية النمو الجديدة (الداخلية)، المبحث الثالث بعنوان إستراتيجيات النمو الإقتصادي سنتطرق إلى أربعة مطالب: إستراتيجية النمو المتوازن (الدفعة القوية)، النمو اللا متوازن، إستراتيجية المراحل لروستو وأخيرا إستراتيجية التبعية للنمو الإقتصادي. المبحث الرابع: مقاييس ومعايير النمو الإقتصادي، سنتطرق إلى ثلاثة مطالب: المؤشرات الإقتصادية (معايير الدخل)، المؤشرات الإجتماعية والمعايير الهيكلية.

**الفصل الثالث:** خصصنا هذا الفصل للحديث عن الجزائر كحالة أو كعينة من الدول النامية التي خاضت تجربة في ميدان تحرير تجارتها الخارجية، حيث سنتناول ثلاثة مباحث رئيسية: المبحث الأول التجارة الخارجية في الجزائر (1990-2015)، من خلال التطرق إلى ثلاثة مطالب: الإصلاحات الإقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية، التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية الجزائرية (2014-2015) وأهم شركاء صادرات وواردات الجزائر2015، تطور الميزان التجاري في الجزائر(1990-2015). المبحث الثاني النمو الإقتصادي في الجزائر (1990-2015)، حيث سنتناول ثلاثة مطالب:

تطور الناتج الوطني الإجمالي (PIB) خلال (1990-2006)، تطور الناتج الوطني الإجمالي (2007-2015)، التوقعات المستقبلية للنمو الإقتصادي في الجزائر، وكمحاولة لدراسة أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي قمنا بعرض دراسة إحصائية قياسية للعلاقة التي تربط المتغيرين (الصادرات – الواردات /الناتج الإجمالي).

# الفصل الأول:

# الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية

**تمهيد:**

تلعب التجارة الدولية ( الخارجية) دورا هاما ورئيسيا في تنمية إقتصاد الدول، وتعد التجارة الدولية قطاعا حيويا لأي مجتمع، سواء كان المجتمع ناميا أو متقدما. وربط الدول مع بعضها البعض نتيجة حتمية لتفعيل التجارة الخارجية، فضلا على أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية لما تتيحه من فتح أسواق جديدة، والتي تؤثر في ارتفاع مستوى الدخل القومي، كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الإختيارات فيما يخص مجالات الإستهلاك، والإستثمار، وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام، بالإضافة إلى اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، ويعتبر مستوى أو معدل التجارة الخارجية للدولة مؤشرا للنمو الإقتصادي فيها والذي ينعكس بدوره على النواحي الإجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة. إن الحرية التجارية تقوم بالأصل على حرية انتقال عناصر الإنتاج وليس على الإحتكار، الأمر الذي يزيد من المنافسة ومن الإنتاجية العالمية والعمل على التطوير والتمييز من قبل المنتجين وبعدها يتم خفض التكاليف على أقل حد ممكن وبالتالي خفض أسعار السلع المنتجة.

كما أصبح مقياس التجارة الخارجية (الدولية) من المقاييس المهمة التي يمكن من خلالها وضع تصور عن تقدم أو تأخر هده الدولة أو تلك. ولإبراز كل هدا ينبغي التطرق إلى أربعة مباحث أساسية وهي:

**المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.**

**المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية.**

**المبحث الثالث: المنظمات الدولية ومطلب تحرير التجارة الخارجية.**

**المبحث الرابع: تحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة.**

## المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية:

لقد أدى تعاظم أهمية قطاع التجارة الخارجية في الإقتصاد العالمي إلى توجيه العلاقات التجارية الدولية في ظل التحولات الإقتصادية العالمية، وسنبرز هذا من خلال الحديث على مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها مع التطرق إلى العوامل المؤثرة في اتجاه وحركة التجارة الخارجية.

### المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الخارجية على أنها فرع من فروع علم الإقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الإقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدول والعالم الخارجي، في صوره الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال. وقد تتحول التجارة الداخلية إلى خارجية وهو المفهوم العادي لها. إذن التخصص الدولي والإنتاج وتقسيم العمل الدولي هما أصل التجارة الدولية الخارجية.[1]

– تعرف بأنها عملية إنتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول. وتعتبر التجارة الخارجية من علم الإقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والإستيراد وما إلى دلك.[2]

– هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى، وتشمل عملية التبادل هده السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيدي العاملة[3].

واستنادا إلى ما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها المعاملات الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، والأفراد ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[4]

### المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية:[5]

وللتجارة الخارجية أهمية بالغة حيث أن أهم مميزاتها أنها تمكن الدولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى. فلو أن كل دولة أغلقت حدودها واعتمدت على ما تجود به أراضيها لما حققت إشباع لحاجياتها في كل المجالات لأنها لا تستطيع إنتاج كل ما تحتاج إليه ولو أن الإنسان في عصرنا الحديث حاول تجاوز كل العقبات فتراه يستعن بالمطاط الصناعي على المطاط الطبيعي مثلا، ولا تقتصر التجارة الدولية

---

[1]– موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء، عمان، ط1، 2001، ص13–ص16.

[2]– د .عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، جامعة العلوم الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص9.

[3]– نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2008، ص9.

[4]– جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، ماجستير إقتصاد وعلوم مصرفية، جامعة البلقاء التطبيقية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1 ، 2013، ص 11–12.

[5]– رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار الميسرة، عمان، الأردن، ط1، 2000، ص12.

على هذا فحسب، بل نجد أن دولة ما كإنجلترا على سبيل المثال تستورد السلع الدقيقة من سويسرا بالرغم من أنها قادرة على إنتاجها محليا، لأن تكلفتها عند صناعتها أكبر مقارنة باستيرادها.

وما يمكن قوله هو أنه بفضل التجارة الخارجية يصبح أي مورد لأي دولة ذا نفع كبير إذا أحسنت إستغلاله لاكتفائها الذاتي وبفضل التجارة تصدره إلى باقي دول العالم.

وتعد أيضا التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع سواء متقدما أو ناميا وهي تقوم بربط الدول مع بعضها البعض وتساهم في توسيع قاعدة الإختيار فيما يخص مجالات الإستهلاك والإستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من أثار على الميزان التجاري، كما أنها لها علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية، ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات. فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صور رأس المال الأجنبي الجديد يلعب دورا في زيادة الإستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الإقتصادية.

## المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الدولية نذكر منها:[1]

- **مستوى التنمية الإقتصادية:** حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الإقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في إقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة إقتصادية قوية حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.
- **أوضاع الإقتصاد المحلي والعالمي:** هذه الأوضاع تؤثر في الإقتصاد المحلي والعالمي فالإقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فهو بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات كما أن للطلب الإستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات إستهلاك واسع.

أماعن الإقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا على استهلاكها من جهة أخرى.

وهناك عوامل أخرى هي:

إن التأثيرات التجارية التي تربط بين مختلف الدول تجد تفسيرها في عدد من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف، عوامل مترابطة ومتفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

[1]– عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، عمان، الأردن، 2000، ص14.

- **سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول:** وتركز مصادر الثروة في بعضها والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية. حيث العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد. وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهاته المواد أو إمتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هاته الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.[1]
- **حجم الدولة:** الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدولة وخاصة بين الدول الصناعية.
- **العامل السياسي:** الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.
- **تغيير الميزة النسبية:** حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.[2]
- **التجارة ونفقات النقل:** تؤثر نفقات النقل في تيار والإتجاه العام للتجارة. حيث إنخفاض نفقاته التي تؤثر في إخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس ما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل.[3]
- **الشركات المتعددة الجنسيات:** نتاج لقوى إحتكارات القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية لسيطرتها على العديد من الكرتلات الدولية، وأسواق التصدير والإستيراد والفروع الإنتاجية التابعة للمشروعات ص و م وهذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية قد تؤدي إلى مظاهر الجنوح الإحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة.

[1]– محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2010، ص14.

[2]– زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص63–ص68.

[3]– مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص82.

## المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية:

يعد تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود التي تحد من انسياب وحركة السلع والخدمات بين دول العالم، مبدءا أساسيا من المبادئ التي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى محاربة كافة أشكال هذه القيود، وتقوم منظمة التجارة العالمية بمساعدة الدول الراغبة في تحرير تجارتها الخارجية، وذلك بغية تحقيق أهداف مختلفة ومتنوعة من بينها، تحقيق النمو الإقتصادي والقضاء على الفقر وغيرها من الأهداف الأخرى، ومن هنا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب تتوزع كالآتي:
سنتناول في المطلب الأول ماهية تحرير التجارة الخارجية، أما المطلب الثاني سنتطرق إلى التسلسل الأمثل لتحرير التجارة الخارجية، أما فيما يخص المطلب الثالث فسنشير فيه إلى شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية، وفي الأخير نشير إلى آثار تحرير التجارة الخارجية، وذلك حسب الآتي:

### المطلب الأول: ماهية تحرير التجارة الخارجية:

هناك إختلاف بين الإقتصاديين لتحديد مفهوم تحرير التجارة الخارجية، وبالتالي سنقوم بتقديم تعريف لتحرير التجارة الخارجية والفرع الثاني أسباب تحرير التجارة الخارجية، أما فيما يخص الفرع الثالث فنتطرق إلى مزايا تحرير التجارة الخارجية، وذلك وفق مايلي:

#### الفرع الأول: تعريف تحرير التجارة الخارجية:

في فترة الستينات والسبعينات كان تحرير التجارة يعني " التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف"[1]، وكذلك يمكن القول أن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على أنها "جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي تجاه الواردات أو الصادرات، وهي عملية تستغرق وقتا طويلا".[2]

وعليه يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية، يعني التخلي التام عن وضع القيود على التجارة الخارجية، وأسعار الصرف، من خلال وضع جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، وقد تستغرق هذه العملية وقتا طويلا نظرا لظروف كل بلد.

وقد تكون هذه التعريفات لا تتناسب مع ما تعنيه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة الخارجية، ولذلك يجب التطرق إلى مفهوم تحرير التجارة الخارجية من وجهة نظر المؤسسات الدولية، وهي تعني:[3]

أولا: التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والإستيراد.

ثانيا: تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة والحد من درجة تشتتها.

ثالثا: تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية والإتجاه نحو نظام موحد للرسوم الجمركية.[4]

---

[1]- حسان خضر، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، الموقع: www.arab-api.org/course25/pdf/c25-1.pdf/27/01/16.p13

[2]- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص249.

[3]- قدي عبد المجيد، مرجع سابق ذكره، ص249.

[4]- حسان خضر، مرجع سابق ذكره، ص14.

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تغيير في الأسعار النسبية مما ينتج عنه آثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الأسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج والطلب والشغل، ومنه في النهاية إعادة توزيع المداخيل.

ويشكل تحرير التجارة الخارجية مبدءا أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه المنظمة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية وتحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية وتعمل في مرحلة ثانية إلى الإتجاه بها نحو الإنخفاض.

**الفرع الثاني: أسباب تحرير التجارة الخارجية**

إن برامج تحرير القطاع الخارجي في الغالب هي جزء من برنامج متكامل لإصلاحات هيكلية تنتهجها الدول، وذلك بغية دفع عجلة النمو في الإقتصاد، هذا التوجه مرده إلى أسباب مترابطة منها:

1- تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول، واتجاه أسعار المواد الأولية الأخرى نحو الإنخفاض مع مرور الزمن.

**2-** الضغوط التي مارستها وتمارسها المؤسسات الدولية، وبعض الدول الغربية، وذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية عام 1982 حيث أجمعت الدول الغربية والمؤسسات الدولية على أن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر أساسي لإنعاش الإقتصاد العالمي، ومارست المنظمات الدولية ضغوطها على الدول النامية من خلال قروضها الشرطية (conditionnel loans).

**3-** تزايد عدد التجارب الناجحة، فيما يخص تحرير التجارة الخارجية حيث استنتجت العديد من الدراسات بوجود علاقة قوية بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي، وأن الدول التي ركزت على الإنفتاح التجاري وتشجيع الصادرات (export promotion) قد حققت نموا أكبر من الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات (import substitution) المبنية على حماية الصناعات المحلية، وكمثال على ذلك دول جنوب شرق آسيا.[1]

**الفرع الثالث: مزايا تحرير التجارة الخارجية:**

تؤدي عملية تحرير التجارة الخارجية إلى العديد من المنافع والمزايا للدول النامية منها:[2]

**1-** تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية: يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبادلات الخارجية ، وهذا بدوره يقود إلى إحداث آثار تنافسية هامة في الإقتصاد.

**2-** التقليص من إلتزامات الحكومة: الناجمة عن تكفلها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة، وتحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف، مما يجعل الحكومة تتصرف لمهام أخرى.

---

[1]- حسان خضر، مرجع سابق ذكره، ص16-ص17.

[2]- قدي عبد المجيد، مرجع سابق ذكره، ص ص:249-250.

**3**- المساعدة على عملية الإندماج الإقتصادي: ذلك أن عملية الإندماج الإقتصادي تتطلب أسواقا واسعة، ولهذا نجد أن مختلف أشكال الإندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المنتمي لدول منطقة الإندماج المعنية، وهذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

**4**- أن تنمية الصادرات تؤدي إلى تغطية تكاليف الواردات (موازنة الميزان التجاري) في غالب الأحيان.

**5**- زيادة الضغوط على المؤسسات المحلية لكي تبتكر وتحقق أكبر مستويات الإنتاج كفاءة.

**6**- تقدم للمستهلكين نطاقا أوسع من إختيارات السلع.

**7**- تسمح للشركات أن تشتغل بشكل كامل ميزتها النسبية، واقتصاديات الحجم الكبير.

**8**- إنفتاح التجارة يزيد استخدام التكنولوجيات الجديدة.

**9**- يقترن تحرير التجارة بانخفاض أسعار السلع، ذلك أن إزالة قيود الإستيراد يتيح للمشتركين شراء السلع بالأسعار العالمية.[1]

## المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية:

**مرت عملية تحرير التجارة الخارجية بعدة مراحل نذكرها فيما يلي:**

**المرحلة الأولى:** تحرير القطاعات الحقيقية أو الأسواق الداخلية ( القيود على الأسعار، وسياسات الأجور...) قبل القطاعات المالية لأن هذه الأخيرة تتميز بالشفافية مما يعني أن أي إضطراب في التدفقات المالية قد تؤدي إلى عدم الإستقرار المالي، وعدم نجاح تحرير التجارة الخارجية.

**المرحلة الثانية:** تحرير الأسواق المالية المحلية مثل: أسواق رأس المال، بمعنى أنه إذا كانت هناك حرية إنتقال لرأس المال (بوجود مستويات أسعار فائدة محلية أقل من العالمية) فهذا سوف يؤدي إلى هروب رأس المال إلى الخارج.

**المرحلة الثالثة:** تحرير التجارة الخارجية على نطاق إلغاء قيود على رأس المال، بمعنى آخر فإن دخول رأس المال إلى الدولة خلال فترة تحرير الاقتصاد من شأنه أن يؤدي إلى إرتفاع أسعار الصرف، والتي تعتبر عكس ما هو مطلوب لتحرير التجارة الخارجية.

وتعتبر سرعة برنامج تحرير التجارة الخارجية أحد القضايا القابلة للنقاش والتساؤل: هل من الأفضل أن يكون هناك تحرير تدريجي للتجارة الخارجية (approach gradual) أو تحرير سريع على شكل صدمات متلاحقة (approach shock) وهناك رأيين هما:

البعض يرى أن تحرير التجارة الخارجية التدريجي ( الذي يستغرق أكثر من سنتين) يعتبر إلى حدما أفضل للأسباب التالية:

1- لأن تعريض الصناعات المحلية للمنافسة الخارجية فجأة تؤدي إلى فشل أو إختفاء هذه الصناعات، مما ينعكس على نسبة البطالة والنشاط الإقتصادي ككل.

[1]- حسان خضر، مرجع سابق ذكره، ص ص:1-2.

2- الطريقة التدريجية تعطي هذه الصناعات الفرصة الكافية للتعامل مع الظروف الجديدة وهناك دول اتبعت هذه الطريقة وهي ( أندونيسيا، كوريا الجنوبية، موريشيوس، تركيا، المغرب).

الرأي الثاني:

هناك من يرى أنه من الأفضل التحرير السريع، وعلى شكل صدمات لبرامج التجارة الخارجية للأسباب التالية:

1- تعطيها مصداقية أكبر وتوحي بقطع العلاقة مع الماضي والبداية الجديدة.

2-تؤكد التزام الحكومة الواضح والمحدد.

3- الطريقة التدريجية تعطي الفرصة للجماعات المعارضة لإحباط برامج التحرير، وتصبح المسألة قضية سياسية، وهناك بعض الدول اتبعت هذه الطريقة هي: (بوليفيا، غانا، المكسيك، بولندا).[1]

## المطلب الثالث: شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية:

تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مجموعة من الأدوات أهمها: (تغيير نظام أسعار الصرف.....) واستنادا إلى التجارب السابقة التي عرفتها مختلف دول العالم في سياساتها لتحرير تجارتها الخارجية، فإنه ثمة متطلبات يجب توفيرها من أهمها:

1- يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة إقتصادية كلية سليمة، وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الإقتصادي.

2- أن تكون السياسات الأخرى – خاصة المتعلقة بالإستثمار والأسعار- تعمل في اتجاه التحرير ودعمه.

3- من المفيد الإبتداء في التحرير بإلغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة والتي يمكن في البداية إستبدالها بتعريفة جمركية، لأن التعريفة تضفي نوعا من الشفافية على الحماية، فتبين المنتفعين من الحماية وحجم هذا الإنتفاع.

4- من المفيد قبل الشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية القيام بإجراءات لزيادة الصادرات، ويتم الإجراء جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف ليمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات والإنتاج والعمالة.

5- يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، وتقوم فيها مختلف الدول بالإلتزام بقواعد التحرير.[2]

[1]- حسان خضر، مراحل وأسلوب تحرير التجارة، الموقع: /www.arab-api.org/course25/pdf/c25-2-3.pdf :6-9, pp 29/01/16.

[2]-قدي عبد المجيد، مرجع سابق ذكره، ص ص: 250-251.

## المبحث الثالث: المنظمات الدولية ومطلب تحرير التجارة الخارجية:

اتجهت العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية إلى إعادة بناء إقتصادياتها بعدما دمرتها الحرب، والعمل بالتعاون مع بعضها البعض لتدليل الصعوبات المعرقلة لحركة التجارة فيما بينها، وخلال هذه الفترة ونتيجة لجهود تعاون الدول ظهرت منظمات دولية مهمتها الأساسية تنظيم الإقتصاد الدولي، حيث ساهمت هده الأخيرة في تنظيم وتذليل عقبات التجارة الخارجية، ونجد من بين هذه المنظمات: منظمة التجارة العالمية (WTO) حاليا والإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) سابقا وكذلك صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) ومن خلال ما سبق ذكره وفي إطار هذا المبحث سنحاول توضيح الدور الذي تلعبه (WTO) حاليا و(GATT) سابقا في تحرير التجارة الخارجية وانطلاقا من الوظائف والأهداف التي تعدمها كلا المنظمتين وذلك في المطلب الأول، بينما في المطلب الثاني سنتطرق إلى دور (IMF) في تحرير التجارة الخارجية، وأما في المطلب الثالث فنتطرق إلى دور (WB) في تحرير التجارة الخارجية، وذلك على النحو التالي:

### المطلب الأول: دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية:

ترجع نشأة (GATT) إلى سنة 1947 والتي كانت ينظر إليها آنذاك باعتبارها إتفاقية للتجارة متعددة الأطراف تستهدف تحرير التجارة الدولية ( وبعد فترة طويلة من الحماية والمعاملات الثنائية خلال عقد الثلاثينات) إلى جانب توفير الإستقرار وتحقيق القدرة على الرؤية المستقبلية، وضمان الوضوح في إجراءات السياسة التجارية التي تتخذها الحكومات.

وفي هذا الإطار تتولى (GATT) القيام بثلاث وظائف أساسية يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

**أولا:** وضع المبادئ التي يتعين مراعاتها في سياسات التجارة الخارجية المتعددة الأطراف.

**ثانيا:** تعتبر (GATT) منبرا للتفاوض بشأن تحرير التجارة، إذ تضع الإتفاقية العامة المبادئ والقواعد والإجراءات المتعلقة بهذه المفاوضات.

**ثالثا:** تتولى (GATT) مفض النزاعات بين الأطراف المتنازعة.

ويمكن القول أن منظمة (GATT) قد نجحت في تحقيق تحرير كبير للتجارة الدولية بطريقتين هما:

**أولا الطريقة الأولى:** من خلال الإتفاقيات متعددة الأطراف والتي تم من خلالها تخفيض الكثير العقبات والقيود على التجارة.

**ثانيا الطريقة الثانية:** فهي الإعتماد على سياسات تجارية تعتمد على قواعد محددة تقوم بتنظيم التجارة الخارجية، وهذه القواعد الدولية (international forms) تعمل على زيادة درجة التأكد وتقلل المخاطرة، والعمل على إلزام الدولة باتخاذ السياسات المناسبة فيما يخص التعريفة الجمركية.

---

[1]– دبيش أحمد، دوافع وإجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، (غير منشورة) كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996/1997، ص:118.

ويتجلى دور منظمة (GATT) في التأثير على الإقتصاد الدولي من خلال ما يلي:

1- توفير الأمن والحفاظ على حقوق الأعضاء، وضمان المحافظة على الإلتزامات المترتبة على الدول الأعضاء: وذلك بفضل نظام تسوية المنازعات والخلافات بين الدول الأعضاء.

1) القدرة على التنبؤ بتوجهات النظام التجاري العالمي.

2) ضمان حقوق الدول النامية من خلال تقديم تعويضات، وذلك بسبب الأضرار التي تلحق بهذه الدول من جراء سياسات الإصلاح الزراعي.

3) تنظيم تحرير التجارة وفقا للجداول التي تبين المزايا التفصيلية والتنازلات الجمركية لكافة الأعضاء مما يؤدي إلى سهولة وصول السلع إلى كافة الدول الأعضاء.

4) معاملة الأجنبي كما لو كان مواطنا في نفس الدولة، وذلك بإلزام الدول بالإعلان عن البرامج الإستثمارية ذات الصلة بالتجارة الدولية.

5) إبراز دور الملكية الفكرية والصناعية، وإجراءات الوقاية والدعم لكافة الأعضاء في المنظمة.

أما بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) فإن الهدف الرئيسي لها هو تحقيق حرية التجارة الدولية، وذلك بالقضاء على صورة المعاملة التمييزية فيما يتعلق بانسياب التجارة الدولية، وإزالة كافة القيود والعوائق التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول، وهناك أهداف أخرى تتمثل فيما يلي:[1]

أ- رفع مستوى المعيشة لدى الدول الأعضاء.

ب- السعي نحو تحقيق التشغيل الكامل للدول الأعضاء.

ج- تنشيط الطلب الفعال.

د- رفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي.

هـ- الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية العالمية.

و- تشجيع حركة الإنتاج رؤوس الأموال والإستثمارات.

ز- سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية.

ح- خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.

ط- إقرار المفاوضات كأساس لحل المفاوضات المتعلقة بالتجارة الدولية.

وسعيا وراء هذه الأهداف فإن منظمة التجارة العالمية تقوم بالوظائف التالية:[2]

**1**- تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة هذه الإتفاقية والإتفاقات التجارية متعددة الأطراف فتعمل على دفع أهدافها كما توفر الإطار اللازم لتنفيد وإدارة الإتفاقات التجارية عديدة الأطراف.

---

[1]- محمد سليم الحربي، منظمة التجارة العالمية، الموقع: www.minshawi.com/other/harby.htm/02/02/16.

[2]- خالد سعد زغلول حلمي، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي: دراسة قانونية وإقتصادية، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت، 2000، ص ص:399-400.

**2**- توفر منظمة (WTO) محفلا للتفاوض بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تتناولها الاتفاقات الواردة في ملحقات هذه الإتفاقية، وتعد إطارا لتنفيذ نتائج مثل هذه المفاوضات على النحو الذي يقرره المؤتمر الوزاري.

**3**- الإشراف على تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، بما في ذلك الإتفاقيات الجماعية.

**4**- مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في إطار المنظمة.

**5**- تدير المنظمة آلية لمراجعة السياسة التجارية المعروفة باسم " آلية المراجعة".

**6**- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الإتفاقات التجارية الدولية طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن في جولة لأوروغواي، ويتولى هذه المهمة المجلس العام بالمنظمة.

**7**- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في عرض السياسات الإقتصادية على الصعيد الدولي، وتحديد برامج الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية.

وتقوم (WTO ) أكثر بكثير من مجرد تنظيم التجارة العالمية، فهي تشجع على تحرير التجارة، وتكافح السياسات الحمائية من خلال:

1- مبادئ وقوانين.

2- دورات مفاوضات تجارية مستمرة.

3- تسوية النزاعات.

4- عملية الإنضمام إلى عضويتها.

وتجعل هذه العناصر الأربعة مجتمعة من منظمة التجارة العالمية أكثر المنظمات المتعددة الأطراف التي تم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية نجاحا.[1]

## المطلب الثاني: دور صندوق النقد الدولي في تحرير التجارة الخارجية:

لقد أدت الإضطرابات التي شهدها الإقتصاد العالمي ما بين الحربين العالميتين، إلى تفكير الدول لإيجاد حلول للمشاكل التي عان منها الاقتصاد العالمي آنذاك: كعدم استقرار سعر الصرف وتدهور نظام المدفوعات الدولية، وتباطؤ نمو التجارة الدولية .....، كل هذه الأسباب وغيرها دفعت بالمجموعة الدولية إلى إيجاد إطار دولي يساهم في إيجاد حل لهذه المشاكل، وتجلى ذلك فعليا في إنشاء صندوق النقد الدولي (IMF)، وعلى هذا قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين هما: الفرع الأول، الذي تطرقنا فيه إلى نشأة وأهداف (IMF)، أما الفرع الثاني فأشرنا فيه إلى أثر سياسة (IMF) على تحرير التجارة الخارجية، وذلك وفق مايلي:

[1]- كارلا هيلز، منظمة التجارية العالمية تحارب سياسة الحماية التجارية بوسائل مختلفة، الموقع:
www.america.gov/st/washfile-arabic/2007/january/20070122163100liameruoy0.8512585.html/03/02/16

**الفرع الأول : نشأة وأهداف صندوق النقد الدولي (IMF)**

تبلورت فكرة (IMF) في جويلية 1944، أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية عندما إتفق ممثلو خمس وأربعون حكومة على إطار للتعاون الإقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الإقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين، وقد تمثلت أهداف (IMF) كما نصت عليها المادة الأولى من إنشائه في:[1]

**1**-تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

**2**- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الإقتصادية.

**3**- العمل على تحقيق الإستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

**4**-المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالعملات التجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة لنمو التجارة العالمية.

**5**- تدعيم الثقافة لدى البلدان الأعضاء متيحا لهم استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية، تتمكن من تصحيح الإختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

**6**- وفق الأهداف المذكورة آنفا، على الصندوق تقصير مدة الإختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته.

**الفرع الثاني: أثر سياسة (IMF) على تحرير التجارة الخارجية:**[2]

يعتمد (IMF) في تدخلاته لمساعدة الدول في إعادة التوازن لميزان مدفوعاتها وإرجاع الإستقرار لأسعار صرفها على السياسات التالية:

**1**-سياسة التعديل الهيكلي.

**2**-سياسة التكييف.

**3**- سياسة الرقابة على أسعار الصرف.

**4**- سياسة التسهيلات المقدمة من طرف (IMF) .

وفي سنة 1980 واستجابة للظروف والتحولات الإقتصادية بالبلاد النامية، استحدثت (IMF) برامج التعديل الهيكلي والتي تشمل مزيج من السياسات التي يمكن تلخيصها في:

[1]- www.imf.org/exernal/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#glance/05/02/16,pp :3-6

[2]- نفس المرجع السابق، ص10.

1- الإنفتاح على الأسواق العالمية بتحرير التجارة الخارجية.

2- تخفيض وإعادة هيكلة النفقات.

3- تحرير الأسعار ورفع القيود الداخلية على التجارة وتشجيع الإستثمار الخاص.

ويستعمل من أجل تحقيق وبلوغ هذه الأهداف:

أ- تخفيض قيمة العملة.

ب- رفع الدعم على الأسعار.

ج- ضبط الميزانية بتطوير نظام الجباية.

د- الحد من المستوى الحقيقي للأجور.

هـ- رفع القيود الإدارية والكمية على الواردات.

ويمكن النظر في أهداف (IMF) على صعيد الاقتصاد العالمي من زاويتين أولهما دولية وثانيتهما داخلية ضمن الزاوية الأولى يهدف (IMF) إلى ترقية التوسع والزيادة المتناغمة للتجارة الدولية، أما من الزاوية الثانية فيهدف (IMF) إلى تحقيق مستوى عال من العمالة والدخل الحقيقي وتنمية الموارد المنتجة والإبقاء على ذلك وابتغاء تحقيق أهدافه وضع (IMF) جملة من القواعد التي يكون من شأنها تمكين من ترقية إستقرار أسعار الصرف والإبقاء على نظام للصرف بين الدول الأعضاء وتفادي الخفض من قيمة الصرف بهدف التنافس، كما تم وضع قواعد بهدف تشجيع إقامة نظام متعدد الأطراف لتسوية المبادلات العادية بين الدول الأعضاء والمساهمة في القضاء على القيود المفروضة على الصرف والتجارة الدولية، وهذه الأهداف تشكل النظام العام لل (IMF)، حيث يحتوي هذا النظام على القواعد الأساسية التالية:

**أولا: الحفاظ على معدل للصرف منظم:**

بهدف الحفاظ على معدل للصرف منظم يجب على الدول الأعضاء في (IMF) القيام بالتالي:[1]

**1- الإمتناع عن تخفيض قيمة العملة لأهداف تنافسية:**

وذلك بغرض تفادي لجوء الدول الأعضاء إلى التلاعب بمعدلات الصرف واستخدامها في معاملاتها التجارية، أي بهدف تحسين الوضعية التنافسية لصادراتها في السوق العالمي، أما إذا كان تخفيض قيمة العملة ضرورة إقتصادية فلا يجب أن يكون زائدا عن تلك الضرورة، وذلك حتى لا تفسد عملية التنافس.

**2- الإلتزام بإتباع معدل مستقر للصرف:**

لقد مرت إلتزامات الدول الأعضاء في (IMF) بمعدل مستقر للصرف بمرحلتين أساسيتين هما:

أ- نظام معدلات الصرف حتى التعديل الثاني لنظام (IMF) (من 1945 إلى 1978).

لقد كان نظام الصرف الأول المتبع في (IMF) يعتمد على قاعدة المعدل بالذهب، حيث كان كل بلد عضو في(IMF) يحدد قيمة عملته مقابل مقدار معين من الذهب (0.888غ) أو بشكل غير مباشر

[1]- قادري عبد العزيز، دراسات في القانون الدولي: صندوق النقد الدولي (الآليات والسياسات )، دار هومه، الجزائر، 2002، ص:105.

مقابل نسبة من الدولار الأمريكي المقابلة لذلك الوزن من الذهب، وكان على الدول الأعضاء الحفاظ على استقرار المعدلات التي تبلغها لصندوق النقد الدولي.

ب-العمل بتعويم العملات منذ التعديل الثاني:

لقد أصبح للدول الأعضاء بعد التعديل الثاني حرية الاختيار بين معدل الصرف المستقر أو المعوم أو غيره مع الإلتزام بإبلاغ (IMF) بأحكام الصرف التي يتبعها العضو المعني، وكذلك بالتغيرات التي يمكن أن يدخلها على إجراءات الصرف، أما إذا اختار(IMF) العمل بقواعد عامة للصرف أو الرجوع إلى نظام المعدلات الثابتة بأغلبية 85% يبقى على كل عضو الحق في عدم الأخذ بهذا الإختيار، وهنا يجب الإشارة إلى أننا نستنتج هنا أن إمكانية الرجوع إلى معدلات الصرف المستقرة موجودة.

**ثانيا: الإلتزام بأحادية معدل الصرف:**

يحدث أن تتلاعب بعض الدول بمعدل الصرف فتجعل منه معدلا متغيرا حسب نوعية مبادلاتها، ومن ثمة تتبع معدلا للصرف تجاريا وآخر ماليا وثالثا سياحيا....الخ ويعد مثل ذلك التلاعب من مفسدات التنافس، وموجهة نظر الإقتصاد الحر خاصة وانه من شأن تعددية معدلات الصرف إحداث تمييز إعتباطي بين المتعاملين في التجارة والمدفوعات، ومن أجل حرية التنافس، إذن يلزم (IFM) أعضائه بإتباع معدل للصرف موحد.

**ثالثا: الإلتزام بالتحويلية النقدية:**

تلتزم الدول الأعضاء في (IMF) كقاعدة عامة بحرية تحويل عملاتها الوطنية مثلما جاء في المادة الثامنة، غير أن الدول التي مازالت في مرحلة إنتقالية (دول المادة الثامنة) تمنح استثناءات على تلك القاعدة، والتحويل النقدي الحر يعني الإمكانية التي يتمتع بها القاطنون وغير القاطنين في استعمال عملات الدول المعنية في الدفع نقل الراساميل إلى الخارج بهدف تسوية المبادلات الدولية العادية.[1]

**رابعا: القضاء التدريجي على القيود المفروضة على الصرف:**

يلزم (IMF) الدول الأعضاء التي تعيق المادة الثامنة بالقضاء على قيود الصرف التي تعرقل تطور التجارة العالمية، ولا يمكن لتلك الدول الإبقاء على القيود التي تعمل بها وإدخال تلك القيود على الدفع العادي دون مرافقة (IMF) غير أن هناك استثناءات لبعض الدول.

**خامسا: الإلتزام بالإحترام المتبادل لتنظيمات الصرف الوطنية:**

تنص المادة الثامنة 8 الفرع 2 الحرف ب، فيما يتعلق بالإلتزام بالإحترام المتبادل لتنظيمات الصرف الوطنية على أن (عقود الصرف التي تمس عملة أحد الأعضاء المتعارضة مع تنظيمات مراقبة الصرف التي يبقي عليها العضو سارية أو يدخلها وفقا لهذا الإتفاق لا تكون قابلة للتنفيذ على أقاليم الأعضاء).

[1]- المرجع نفسه، ص ص:111-113.

**سادسا: الإلتزام بتقديم المعلومات والتعاون مع(IMF):**

تنص المادة 8 فرع 5 حرف أ على التزام الدول الأعضاء بتقديم كل المعلومات التي يطلبها (IMF) والتي يرى أنها ضرورة لسيره ورغم أن تلك المعلومات المطلوبة عادة ما تكون علنية، نجد بعض البلدان تعطيها طابعا سريا، وهو ما يجعل (IMF) يبقي على سريتها لديه ويستعملها داخله فقط حيث يستعمل تلك المعلومات كأداة مهمة في مراقبة مدى إتباع الأطراف لأحكامه، والإحاطة بالأوضاع الإقتصادية لأعضائه، ومن ثمة تمكنه من المسارعة إلى مساعدة أولئك الأعضاء عندما يعانون من صعوبات.

## المطلب الثالث: دور البنك الدولي في تحرير التجارة الخارجية:

تم إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) بموجب ميثاق بريتين وودز عام 1944 وجاءت متزامنة لنشأة (IMF) لكي يستكمل مهام (IMF) التي انحصرت أساسا في القضايا قصيرة الأجل ( التغلب على عجز موازين المدفوعات وتنظيم أحوال سعر الصرف والسيولة الدولية) أما مهام (WB) فتتعلق بقضايا طويلة الأجل لتشجيع حركة الإستثمارات الدولية للدول الأعضاء)[1] وتهدف إستراتيجية (WB) المعنية بالتجارة إلى:

**أولا:** تعزيز نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف القائم على الإنفتاح والشفافية والمساندة لتحقيق التنمية.

**ثانيا:** مساندة إصلاحات التجارة والمنافسة من خلال زيادة فعالية المعونة من أجل التجارة .

وقد قام البنك الدولي في السنوات الأخيرة بتوسيع نطاق أنشطته المتعلقة بالتجارة والمنافسة من خلال زيادة فعالية المعونة من أجل التجارة.

وقد قام البنك الدولي في السنوات الأخيرة بتوسيع نطاق أنشطته المتعلقة بالتجارة، والتي تتضمن العمليات القطرية، وإجراء البحوث والدراسات، والأعمال التحليلية، والدعوة المنهجية إلى تعزيز النظام التجاري، وتقديم التدريب وبناء القدرات، ومزيدا على ذلك يضطلع البنك الدولي في الوقت الراهن بتوسيع نطاق جهوده المتصلة بالتجارة في المجالات التالية:[2]

1- زيادة المساندة المقدمة للبرامج القطرية المعنية بالتجارة وزيادة القدرة في المنافسة بما في ذلك تحليل السياسات والإقراض، وتقديم المساعدات الفنية.

2- إتاحة المزيد من المواد اللازمة لتعزيز البنية الأساسية المرتبطة بالتجارة.

3- تنفيذ برامج واسعة النطاق لتمويل التجارة من خلال مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراع مجموعة (WB) المعني بالقطاع الخاص.

4- زيادة المساعدات المقدمة لتسيير التبادل التجاري بما في ذلك المساعدات المتصلة بالخدمات اللوجستية والنقل، وسلاسل الإمداد والتوريد.

---

[1]- خالد سعد زغلول حلمي، مرجع سابق ذكره، ص194.

[2]- : www.web.worldbank.org/wbsite/external/extarabichome/extfaqsarabic/0,,contentmdk :20448263-pagepk : 98400-pipk : 98424-thesitepk : 727307,00.html#06/02/16

5- تنفيذ المزيد من الإستثمارات في مجالات تدريب وبناء قدرات واضعي السياسات، وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل.

6- زيادة فعالية الأعمال المعنية بالأدوات المتاحة بشكل عام لمساعدة البلدان على تحليل العقبات التي تعترض سبيل التجارة، فضلا عن إتاحة مؤشرات خاصة بإجراء مقارنات بين البلدان.

7- مواصلة تنمية المعرفة بشأن كيفية تسخير العولمة لأغراض تحقيق النمو والتغلب على الفقر، وتحقيق إستنارة المناقشات الرئيسية المتصلة بالسياسات الخارجية.

وقد قام (WB) على مستوى عملياته بزيادة المساندة التي يقدمها لتدعيم الإصلاحات التجارية من خلال الخدمات التحليلية والإستشارية، والحفاظ على استمرارية الحوار بشأن السياسات وتقديم المساعدات المالية والمعونة الفنية، وبناء القدرات وقد زادت القروض الميسرة التي يقدمها (WB) من إرتباطات كلية بلغت حوالي 400 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2000 إلى حوالي 1.6 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2007، حيث كانت هذه الإرتباطات مدفوعة لمساندة البنية الأساسية للتجارة من أجل تعزيز التكامل الإقليمي، وتنمية الصادرات، وزيادة القدر على المنافسة، تسيير أنشطة التبادل التجاري، وقد استفادت من هذه العروض 42 بلدا بالإضافة إلى أربعة قروض متعددة الأقطار، واتجهت أغلبية هذه القروض إلى منطقة أوروبا وآسيا الوسطى ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

## المبحث الرابع: تحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة:

تعتبر نهاية القرن العشرين منعطفا تاريخيا باستكمال حلقات النظام التجاري العالمي في 1994 في هذا الإطار توسعت حركة السلع والخدمات وتدفق رؤوس الأموال وتبنت غالبية الدول لبرنامج الإصلاح الإقتصادي وتراجع دور الدولة ولعبت المنظمة العالمية للتجارة دور في إفراج الاقتصاد الدولي من حالة الركود من خلال تحرير التجارة التي اختلفت نظريات التجارة الخارجية حول أسسها وطبيعة الضوابط التي ينبغي أن تحكمها وانقسمت النظريات إلى عدة مدارس حيث جاءت بعض منها لتطوير الأفكار السابقة وإضافة بعض التحسينات لها، وسنتناول فيه أهم التطورات الدولية في مجال التجارة وأهم النظريات التي درست موضوع تحرير التجارة.

### المطلب الأول: التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة:

لقد تزايدت حركة تصدير السلع والخدمات ورؤوس الأموال على نحو هائل وزادت درجة التشابك بين مختلف الأنشطة الإقتصادية على صعيد عالمي بشكل يفوق صعيدها المحلي في هدا البلد أو ذاك حيث تضاعفت التجارة 04 مرات وقد فتح تطور التجارة الخارجية الباب واسعا أمام كافة البلدان لمحاربة المزيد من الإندماج الإقتصادي المتبادل مما أدى إلى المزيد من تحرير التجارة العالمية وتزايد حركة إنتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية.[1]

وإذا كانت التوقعات تشير إلى أن زيادة الإعتماد الإقتصادي سترتب عليه زيادة في الإنتاجية وتحقيق مستويات معيشية أفضل فإن العولمة مع كل ذلك إنما تمثل مصلحة النظام الإقتصادي الذي يتطلب التوسع في إزالة القيود الخارجية في وجه الصادرات من سلع وخدمات ورؤوس الأموال لأن منطقة يقوم على تعظيم الأرباح الخاصة[2]، ومع تزايد الروابط التجارية يرى العديد من الإقتصاديين أن تحرير التجارة الخارجية تهيئ المناخ المناسب للنمو والتنمية وأن العلاقة بين إنفتاح النظام التجاري والنمو الإقتصادي إيجابية.

حيث يرى ص.ن.د والبنك الدولي أن إزالة الحواجز أمام التجارة سيؤدي إلى أن يحصل الفقراء على نصيب أكبر من الرخاء العالمي وأن الإنفتاح التجاري سيؤدي إلى تعجيل النمو.[3]

وأهم التغيرات في الإقتصاد العالمي والإتجاه إلى تحرير التجارة الدولية هي:

- السيطرة المتزايدة للشركات متعددة الجنسيات على التجارة الدولية يمثل 3/1 التجارة العالمية.
- الثروة العلمية والتكنولوجيا الحديثة وتوزيع مزايا التصنيع.
- الإتجاه إلى إعادة تقسيم العمل الدولي (انخفاض الأجور، إتساع السوق).

---

[1] محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة، دار أنجولي، القاهرة، مصر، 2009، ص 24-45.

[2] بروك داودي، تأثير التجارة الخارجية على الإقتصاد الوطني، دراسة الجزائر، الجزائر، 2007، ص35.

[3] محمد الأطرش، حول تحديات الإتجاه نحو العولمة الإقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 260، 2000، ص9.

– إنهيار النظام الإشتراكي.

– فشل تجارب التنمية وتراجع دور الدولة في النشاط الإقتصادي لصالح القطاع الخاص.

– العولمة الإقتصادية التي تنادي بإزالة القيود وتزايد الترابط والتشابك وانتقال رؤوس الأموال والإستثمارات والتكنولوجيا.

وهكذا نجد أن هده العوامل قد أدت إلى تراجع القيود على التجارة الخارجية وأفسحت مجالا واسعا لاقتصاد السوق وتحرير التجارة ضمن منظومة تقودها المنظمة العالمية للتجارة.[1]

إن البيئة الإقتصادية العالمية مواتية للمزيد من إندماج البلدان النامية في الإقتصاد العالمي ولكن البلدان المتخلفة سوف تواجه خطرا إن تتأخر عن غيرها بفارق كبير، حيث قد ازدادت التجارة العالمية بنسبة 9% في 1994 والمتوقع أن تزيد بأكثر من 6 % سنويا خلال السنوات المقبلة، أي ما يعادل تقريبا ضعف سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي ولما كانت التجارة تعمل بمثابة قاطرة للنمو فإن المستقبل المتوقع للإقتصاد اللامي يوحي بمزيد من الإندماج الدولي للبلدان النامية وينبغي لتلك البلدان الإستفادة من هده الأفاق المواتية لتعزيز إصلاحاتها ذات التوجه الخارجي، وسوف يؤدي الإندماج الناجح للبلدان في الإقتصاد العالمي إلى التميز بشكل متزايد بين البلدان ذات الأداء الإقتصادي القوي وذات الأداء الضعيف والبلدان التي ستكون في وضع أفضل للإستفادة من الفرص الجديدة التي تتبعها العولمة هي البلدان التي تبادر بسرعة إلى تحويل سياستها وهياكلها لتعزيز النمو المتجه للخارج وذلك بانتهاج سياسات في مجالات التجارة والإستثمار وسعر الصرف تؤدي إلى مزيد من الإنفتاح وزيادة القدرة التنافسية ودعم هده الإصلاحات بأساس متين من الإقتصاد الكلي.[2]

إضافة إلى هدا فإن الأزمة المالية العالمية الحالية لسنة 2007 لها نتائج وتبعات مباشرة على الإقتصاد العالمي حيث أدت إلى تباطؤ النمو الإقتصادي بشكل عام وقد تكلف الإقتصاد العالمي خسائر كبيرة.

وحسب تقرير صندوق النقد الدولي فإن دول إفريقيا لن تشهد إلا نموا بمقدار3 % سنة 2009 وهذا بسبب ضعف الصادرات الإفريقية من المنتجات أو المواد الأولية بسبب تبعات الأزمة ومن بين المشاكل التي تواجه القارة السمراء هو انخفاض حجم المساعدات العمومية لبرامج التنمية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

أما على مستوى النمو الإقتصادي فقد أثرت الأزمة المالية عليه بمقدار 0.5الى 1% خسارة من الناتج الداخلي الخام، وقد شهدت عدة منتجات خارج النفط في إفريقيا إنهيار أسعارها بسبب الأزمة المالية على غرار الحديد الخام والفحم والذهب الأبيض وقد تصل إلى حدود 65 % سنة 2008.

---

[1] محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص102.

[2] مجلة التمويل والتنمية: مارس 1996، تستند إلى تقرير البنك الدولي، 1995، ص 31.

وأما فيما يخص الدول المصدرة للنفط مثلا الجزائر ونيجيريا وأنغولا وليبيا فقد واجهت إنخفاض في إيراداتها بسبب إنخفاض أسعار النفط من جهة وانخفاض الإستهلاك العالمي للطاقة من جهة أخرى وبسبب الأزمة المالية العالمية فإن الجزائر قد تخسر إيرادات البترول وبالتالي ستتأثر الموارد المخصصة لبرامج التنمية وبالتالي تضرر كل القطاعات الأخرى.

وبالتالي على الجزائر خصوصا أن تبادر في تحسين آليات تحرير التجارة الخارجية بما يخدم الإقتصاد الوطني وأن تقوم بتحفيز وتنويع وتطوير محافظها التصديرية.[1]

## المطلب الثاني: نظريات تحرير التجارة الخارجية:

نتطرق فيها إلى النظرية الكلاسيكية التي تتضمن نظرية المزايا المطلقة ونظرية المزايا النسبة ثم بعدها النظرية النيوكلاسيكية التي تبرز فيها إسهامات كل من هكشر وأولين في التجارة الخارجية وأخيرا نتكلم عن النظرية الحديثة للتجارة الخارجية التي تحوي إسهامات عديدة لمفكرين اقتصاديين على غرار ليندر وفرنون وجونسون.

### أولا: النظرية الكلاسيكية:

تعتبر النظرية الكلاسيكية كرد فعل للفكر التجاري والذي يفسر التجارة الدولية كنشاط لا يأتي بالنفع على كل من البلدان المتبادلة أي أن البلد يربح ما يخسر نظيره حيث برزت النظرية الكلاسيكية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر من أجل الدفاع على حرية التبادل الدولي عكس الفكر التجاري والذي يعتمد على الحصول على فائض في ميزانها التجاري وبتدخل الدولية في تحقيق ذالك.[2] وتشمل إسهامات كل من الميزة المطلقة لأدم سميث. ونظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو ونظرية القيد الدولية لجون استوارت ميل ونشرحها في مايلي:

**نظرية الميزة المطلقة:** إذا كان باستطاعة دولة أجنبية أن تمدنا بسلعة أرخص لقمنا بصناعتها بأنفسنا فستكون من الأفضل شراؤها من تلك الدولة على أن نقوم نحن بالتركيز على إنتاج وبيع السلع التي ننتجها بكفاءة عالية[3]، ويجد هدا الرأي مبرره عند أدم سميث في أن الدولة مثل الأفراد يجب أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة، أي التي تنتجها بتكلفة مطلقة أقل وذلك بتوحيد كافة عناصر الإنتاج المتاحة لديها الإنتاج هده السلعة[4]، فوظيفة التجارة الخارجية في المعنى الذي

---

[1] شربي محمد الأمين، أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات خارج المحروقات، دراسة حالة الجزائر من 1998 –2009، مذكرة الدكتوراه، 2010 –2011، جامعة بسكرة.

[2] سامي عفيف حاتم، دراسات في الإقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1995، ص 9.

(3) –Gean-pierre Bibeau, introduction à l'économie internationale, Gaétan Québec, 2edition 1995, p136.

[3] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص32.

[4] موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر ن، عمان، الأردن، 2001، ص23.

تهدف إليه نظيرة آدم سميث هي التغلب على ضيق السوق المحلي وإيجاد المجال الحيوي لتصريف الإنتاج الزائد عن حاجة الإستهلاك المحلي.[1]

وحتى يوضح أكثر قدم سميث مثالا لذلك بحيث يوجد دولتان هما إنجلترا وفرنسا ينتجان المنسوجات والقمح على التوالي وأن ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما هي كما يلي:

**الجدول رقم (01): نظرية الميزة المطلقة**

| البلد | المنسوجات | القمح |
|---|---|---|
| إنجلترا | 2دولار للوحدة | 1دولار للوحدة |
| فرنسا | 4 أورو للوحدة | 1/2 أورو للوحدة |

المصدر:السيد محمد أحمد السريتي، إقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية، القاهرة، مصر، 2009، ص30.

ومن هذا المثال فالميزة التي تتميز بها إنجلترا هي إنتاج المنسوجات أما فرنسا من خلال إنتاج القمح ونتيجة قيام تبادل فائض السلعتين بين البلدين يؤدي ذلك إلى اتساع سوق المنسوجات أمام المنتجين الإنجليز وسوق القمح أمام المنتجتين الفرنسيين ومن خلال نظرية التكاليف المطلقة لكل سلعة فإن الفائدة تعود على البلدين ومن هنا يمكن لفرنسا أن تتحصل على المنسوجات بنفقة أقل من نفقة إنتاجها داخل حدودها وكذلك الحال بالنسبة لإنجلترا في إنتاج القمح ومن هنا فان نظرية سميث في التجارة الخارجية تفترض أن الشرط الأساسي لقيام التجارة بين البلدين هو وجود ميزة مطلقة للسلعة المعنية بالتبادل إلا أنه لم يجيب خلال نظريته في حالة غياب الميزة المطلقة لبلد ما لمنتجاته بالنسبة لمنافسيها وهده حالة بلدان الدول النامية التي لا تتوفر لديها الميزة المطلقة لمنتجاتها وذلك لضعف كفاية رؤوس أموالها وصناعتها بالنسبة للبلدان المصنعة وهل في هذه الحالة سنخرج من الحياة الإقتصادية الدولية.[2]

إلا أن نظرية ريكاردو والتي تضمنت العناصر الأساسية لهذه السؤال والتي تعرف باسم نظرية التكاليف النسبية والتي سنستعرضها فيما يلي:

**1- نظرية المزايا النسبية:**

لقد وضع هذه النظرية ديفيد ريكاردو عام 1817 وأكملها من بعد جون استيوارت ميل ثم آخرين من المدرسة الإنجليزية ورغم أن هده النظرية قد وضعت منذ أكثر من 190 عام أي أنها مازالت تثرى بالمساهمات العلمية المتتالية ومازالت تحتل مكانا بارزا في تفسير قيام التجارة الدولية.

وتقوم نظرية المزايا النسبية بتوضيح فرض مفسر يقرر ما هو سبب قيام التجارة الدولية؟

[1] أسامة المجذوب، العولمة الإقليمية ومستقبل العالم العربي والتجارة الدولية، الدار المصرية، 1999، ص27.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، نفس المرجع السابق، ص30.

وكما بين ريكاردو بأن نمط التجارة الخارجية يتحدد على أساس تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقة نسبية أقل واستيراد السلع التي تنتجها بنفقة نسبية أعلى[1]، وبالإعتماد على نظرية العمل في القيمة كمعيار لتحديد قيم السلع المتبادلة دوليا لذلك يجب على كل دولة أن تتخصص من خلال تحويل الموارد داخليا لإنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية واعتمد على عدة فرضيات أساسية هي[2]:

– سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا – التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

– الحرية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي.

– تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة أي تماثل سواء المجتمع للسلعتين.

وفيما يلي يتم توضيح مساهمة ريكاردو في نظرية المزايا النسبية باعتباره أهم مساهم فيها حيث اعتمدت نظرية ريكاردو على الفرضيات السابقة إضافة إليها الفرضيات التي تسمى بالفرضيات التحليلية وهي:[3]

– وجود دولتين فقط: أي أن التجارة تتم بين دولتين فقط وذلك للتبسيط.

– وجود سلعتين فقط: أي أن كل دولة تقوم بإنتاج سلعتين فقط وذلك للتبسيط.

– ثبات مستوى التقدم التكنولوجي – العمل العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة.

– إن التبادل الدولي يتم بين الدولتين على أساس مبادلة وحدة بوحدة.

وقد استخدم ريكاردو مثال الميزة النسبية في سلعتين في بلدين كما هو مبين في الجدول الموالي:

| البلد | عدد وحدات العمل لكل وحدة قمح | عدد وحدات العمل لكل وحدة ملابس | معدل التبادل |
|---|---|---|---|
| بريطانيا | 120 | 100 | 1ملابس=1.2قمح |
| و.م.أ | 80 | 90 | 1ملابس=0.88 قمح |

**الجدول رقم (02): نظرية الميزة النسبية**

المصدر: رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص21–31.

ومن المثال السابق يمكن الإستنتاج أن و.م.أ لديها ميزة مطلقة على بريطانيا في كل من سلعتي القمح والملابس ولكن لدى و.م.أ ميزة نسبية في إنتاج القمح أكثر من الميزة النسبية في إنتاج الملابس لهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتخصص في إنتاج القمح وتستورد الملابس من بريطانيا والعكس صحيح بالنسبة لبريطانيا حيث تتخصص في إنتاج الملابس وبهده الطريقة سوف تحقق منافع من التبادل

[1] سامي عفيف حاتم، دراسات في الإقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص24.

[2] محمد سيد عابد، مرجع سابق، ص39.

[3] رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص21–31.

التجاري بينهما وطبقا لنظرية الميزة النسبية للتكلفة فإن التجارة الحرة بين البلدان تشجع التخصص على نطاق واسع بالإضافة إلى الفائدتين التاليتين:[1]

- تحقيق درجة عالية من تكافؤ الأسعار بين البلدان نتيجة للتبادل التجاري بينهما.
- تحقيق أقصى درجة من تخصيص الموارد في العالم، وهذا من شأنه تحقيق أقصى إنتاج ممكن.

**إنتقادات النظرية:**

- عدم سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا.
- عدم تحقق التوظف الكامل لعناصر الإنتاج.
- عدم قدرة عناصر الإنتاج على التحرك بحرية كاملة على المستوى الداخلي.
- عدم تماثل الأذواق.
- إفتراض النظرية حالة السكون في تحليلها.[2]

وتبقى نظرية ريكاردو رغم الإنتقادات تتميز بتحليل سليم ومتماسك في التجارة الدولية بناء على المكاسب التي تنتج عن هذا التخصص.

**2- نظرية القيم الدولية:**

قامت نظرية القيم الدولية لسد الثغرة في نظرية ريكاردو التي عجزت في تحليل الكيفية التي تحدد بها معدلات التبادل الدولي، حيث يبحث جون استوارت ميل في نظريته عن تحديد القيمة الدولية للسلع المختلفة أي تحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل الذي سيتم عنده التجارة بين دولتين وحتى يوضح ذلك اعتمد على إبراز فكرة الميزة النسبية بدلا من النفقة النسبية حيث ريكاردو أعطى تصوره للنفقة النسبية يجعل كمية الإنتاج ثابتة لإظهار الفروق في النفقة. أما جون ستيوارت ميل فهو يفرق بين حالة التبادل الداخلي على أساس نفقة الإنتاج النسبية وبصدد تحليل حالة التبادل [3] الدولي يقوم جون ستيوارت ميل بتثبيت النفقة وهي كمية العمل الداخلة في الإنتاج طبقا لنظرية القيمة للعمل ليظهر بذلك الفروق في الإنتاج أو في الإنتاجية وبذلك تعتمد نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل كأساس لتفسير التجارة الدولية.

**ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية:**

وجاءت تطويرا لإسهامات المدرسة الكلاسيكية وتشمل مايلي:

**1- نظرية هكشر وأولين:**

يعتبر كل من هكشر وأولين من رواد نظرية الميزة النسبية عوامل الإنتاج حيث يندرج عملهم في الإطار العام لفرضيات النموذج الكلاسيكي، حيث يرى أن فكرة بان ندرة عوامل الإنتاج شرط ضروري

[1] محمد عبد العزيز، مصطفى شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة ، بدون سنة، ص346.

[2] سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية، القاهرة، مصر، 1993، ص 104.

[3] خليل عليان عبد الرحيم، الإقتصاديات النامية في ظل منظمة العالمية للتجارة مع التطبيق على السعودية، معهد الإدارة العامة، 2009، ص21.

لاختلاف التكاليف النسبية مما يؤدي إلى ظهور التبادل الدولي، وبالتالي أكدا دور الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج عام 1935، وتخلص هذه النظرية إلى أن التجارة الحرة ستقود إلى الإحلال الأمثل لعناصر الإنتاج بين البلدان.[1]

وقد بنى أولين وهكشر نظريتهما للتجارة الدولية على الفرضيات التالية:

- هناك منطقتان يتم التبادل التجاري فيما بينهما.
- عوامل الإنتاج لها الحرية الكاملة للإنتقال داخل المنطقة الواحدة ولكن ليس لها حرية الإنتقال بين المنطقتين.
- ليس هناك قيود على إنتقال السلع بين المناطق.
- ليس هناك تكاليف نقل.
- التبادل الجيد للسلع هو الذي يعول عليه.
- ليس هناك فروق في نوعية عناصر الإنتاج بين المنطقتين.
- يفترض أن هناك منطقة يتوافر لها التفوق في غزارة رأس المال والأخرى تتفوق في غزارة العمل.
- كل منطقة لها عملتها الورقية المستقلة [2].

ولفهم نظرية هكشر وأولين نورد المثال التالي:

أستراليا مثلا لديها وفرة في الأراضي الزراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها مما جعل سعر الأراضي الزراعية فيها منخفض مقارنة بدولة أخرى مثل بريطانيا التي لديها وفرة كبيرة في رأس المال والتكنولوجيا اللازمة لصناعة الأقمشة الصوفية.[3]

مما جعل سعر رأس المال فيها منخفض مقارنة بأستراليا وعليه فان السلع التي تعتمد على الأرض بكثافة (كالقمح مثلا) ستكون أرخص في أستراليا مقارنة ببريطانيا في حين أن السلع التي تتطلب رأس المال بكثافة كالأقمشة ستكون أرخص في بريطانيا مقارنة بأستراليا.

وبالتالي فان أستراليا ستصدر السلع الزراعية إلى بريطانيا في حين أن بريطانيا ستصدر المنسوجات إلى أستراليا والتنبؤ الرئيسي لهذه النظرية أن صادرات الدولة ستشمل سلع تستخدم بكثافة مواردها الوافرة نسبيا في حين مستورداتها ستشمل سلعا تستخدم لكثافة مواردها النادرة نسبيا بالإضافة إلى هدا التنبؤ فقد تنبأ هكشر وأولين بالأثر الذي ستتركه هذه التجارة على أسعار عوامل الإنتاج التي كان إختلافها أصلا سببا لقيام التجارة الدولية.

---

[1] محمد عبد المنعم عغر، أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد الدولي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص20-21.

[2] محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 22.

هكشر (1919): إقتصادي سويدي مختص في التاريخ الاقتصادي، أولين (1933): إقتصادي وسياسي سويدي حائز على جائزة نوبل.

[3] رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص30.

ويجب ملاحظة أن الميزة الرئيسية لهذه النظرية تكمن في قدراتها على تفسير أسباب إختلاف الميزة النسبية بين الدول.

إنتقادات النظرية: من بين الإنتقادات:[1]

– إهتمام النظرية بالجانب الكمي لعناصر الإنتاج (الندرة والوفرة) بينما أهملت الجانب النوعي لعناصر الإنتاج كما أن إفتراض تجانس عوامل الإنتاج في جميع البلدان إفتراض غير واقعي لأن هده العوامل تختلف وتتنوع باختلاف البلدان.

– إهتمام النظرية لانتقال عناصر الإنتاج دوليا لأن الواقع يثبت أن هناك حركة في عنصري الإنتاج العمل ورأس المال دوليا على النشاط الاقتصادي عامة والتبادل الخارجي خاصة.

– ليس بالضرورة أن الوفرة النسبية لعنصر من عناصر الإنتاج في بلد معين يؤدي إلى إنتاج سلع كثيفة من هذا العنصر.

– تفترض تبادل السلع في ظل شروط المنافسة الكاملة وبالتالي إهمال الأسواق الإحتكارية.[2]

ونجد أن ليونتيف قام بتحليل هيكل التجارة الخارجية (و.م.أ سنة 1948) والمثير أن القيام بالتجارة الخارجية على أساس وفرة أو قلة عوامل الإنتاج شيء خاطئ بحيث في الظاهر تبدو و.م.أ بأنها متمتعة بوفرة نسبية في رأس المال إلا أنها في الواقع تتمتع بوفرة نسبية في العمل واعتبر أن هذه الميزة أدت بأمريكا إلى تصدير السلع كثيفة العمل واستيراد السلع كثيفة رأس المال.

بهذا يكون ليونتيف أثار شكوك حول مدى صحة نظرية هكشر وأولين أي أن تحليله لم يلق القبول لأنه قام على أساس إفتراض خاطئ لنظرية هكشر وأولين وهو أن النسب التي يحتاجها إنتاج أي سلعة من عوامل الإنتاج هي ثابتة بجميع البلدان أو متغيرة في حدود ضعيفة للغاية كما وجهت إعتقادات ليونتيف من خلال مقارنته الخاطئة بين معدل رأس المال والعمل في بعض صناعات التصدير مع نفس المعدل في بعض الصناعات المنتجة للسلع بديلة الواردات بدلا من أن يقارن بين معدل رأس المال /العمل في كل من سلع التصدير والاستيراد في مكان صناعتها خارج و.م.أ.

**ثالثا: النظرية الحديثة للتجارة الخارجية:**

بعد الحرب العالمية الثانية حاول بعض الإقتصاديين التوسع في نظرية التبادل الدولي في إطار العلاقات الدولية الجديدة ويرتكز هذا التحليل على الديناميكية فيها يتعلق بالتجارة الدولية ونركز من خلال هذا المبحث على تحليل كل من ليندر وفرنون وجونسون.

–أ– **ليندر والتبادل الدولي:** لقد إهتم ليندر بالتجارة الخارجية في إطارها الديناميكي بحيث ركز على الوضع الإقتصادي وآثاره على التبادل الدولي واعتبر أن الطلب المحلي على السلع كأحد المحددات الأساسية للصادرات والواردات المحتملة.

[1] محمد عبد العزيز، مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص 346.

[2] سامي عفيف حاتم، مرجع سابق، ص 68–73.

أ-**1 الطلب المحلي:** ولقد فرق في هذا الإطار بين الدول القادرة على التكيف مع التقلبات التي يعرفها الوضع الإقتصادي لإعادة تخصيص مواردها وبين الدول التي ليس لها القدرة على التكيف وعدم قدرتها على إعادة تخصيص مواردها، ومن هنا تكون المنافع من التبادل الصالح المجموعة الأولى على حساب المجموعة الثانية ولقد تطرق ليندر في تفسيره للتجارة الدولية بين تجارة المنتجات الصناعية والمنتجات الأولية حيث الأولى تتم بين دول لا توجد فيما بينها إختلافات هامة في نسب عناصر الإنتاج أما الثانية تقوم بين الدول النامية والمتقدمة.

أما السلع الصناعية يرى ليندر أن هناك مجموعة من العوامل التي تحدد الصادرات والواردات المحتملة وقد تكون مرتبطة بأهمية الطلب المحلي على السلع المصدرة لهذا يعتبر ليندر أن حجم الطلب المحلي من أهم محددات الصادرات المحتملة.[1]

وهناك عدة محددات لهيكل الطلب في البلدان المختلفة كالمناخ والدين واللغة ويركز على أهمها وهو الدخل المتوسط ومن هنا نجد أن نظرية نسب عناصر الإنتاج تكون التجارة الدولية أكبر ما تكون بين بلدان يتفاوت الدخل المتوسط فيها بدرجة كبيرة.

أ-**2 آثار قيام التبادل الدولي:** سبق وأن ليندر يفرق في تحليله بين نوعين من التبادل ونحاول أن نتناول في هذا الإطار أثار التبادل الدولي على النمو بالبلاد النامية من خلال وضعه لبعض الفرضيات حيث استخلص ليندر أن قيام التجارة الدولية في اقتصاد البلاد النامية يترتب عليه إرتفاع متوسط الدخل في قطاع التصدير وهذا يؤدي إلى تراكم في رأس المال وانخفاضه في قطاع منافسة للواردات الذي يؤدي إلى تقلص العمل ورأس المال وبالتالي انقراض هذا القطاع ومن هنا فان التجارة الدولية في البلاد النامية هي دعوة للكسب ويستنتج ليندر أن التجارة الدولية تؤدي إلى توسيع الفجوة بين النوعين من البلدين عكس ما خلصت آلية النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية أنها تقلص هذه الفجوة.

**ب- فرنون ودورة المنتج:** قام فرنون بهذا العمل سنة 1966 حيث يفترض بأن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في و.م.أ مما يسمح لها أن تكون ريادية في تطوير المنتجات الجديدة ثم تنتقل في المراحل الموالية للبلدان أخرى وهنا يفرق بين ثلاثة مراحل لتطور المنتوج وهي:[2]

1- مرحلة الإنتاج: يبدأ تصنيع المنتوج في ال و.م.أ وذلك لارتفاع مستوى الدخل وتكلفة الأيدي العاملة فعدم التأكد الذي يصاحب الإنتاج الجديد يجعل تسويقه في السوق المحلية والأسواق القريبة ضعيف لأن تكاليفه عالية.

---

[1] محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص91.

. ليونتيف: 1906 -1980: إقتصادي أمريكي أعماله متعلقة بالتبادل الإقتصادي، حائز على جائزة نوبل سنة 1973.

[2] رشاد العصار، مرجع سابق دكره، ص36.

2- يبدأ المنتوج في التنوع حتى يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليه مما يؤدي إلى انتشار تقنيات وفنون إنتاجه وهنا تفضل الشركة الأمريكية أن تستثمر في إنتاج هدا المنتوج بالدول الصناعية ولا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.

أما المرحلة الأخيرة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة والسوق الخاصة به معروفة وهنا يصبح التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية يسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم إرتفاع تكاليف معدات الصيانة وقطع الغيار.

ومن هنا نجد أن تحليل فرنون لا يتفق ونظرية هكشر- أولين إذ أن قدرة رأس المال في الدول النامية أصبحت لا تؤثر على المستثمر الدولي لأن عنصر رأس المال في نظرية فرنون قابل للتنقل عكس اليد العاملة والبحث والتكنولوجيا.

**ج- جونسون والديناميكية العامة للتبادل الدولي:**[1] جاءت هذه النظرية لتجمع بين طرح ليندر وفرنون ويعتمد جونسون في ذلك على العوامل المفسرة لهيكل التبادل التي يأخذها هكشر وأولين وكذلك سمات التحليل الحديث للنمو كعملية معممة لتراكم رأس المال وحاول جونسون شرح خلق واختفاء الميزة النسبية خلال عملية التنمية من خلال ثلاث نقاط:

1- تعديل عناصر الإنتاج التي ستؤدي إدخال عوامل جديدة على تفسير المزايا النسبية والتعديل يكون بتوسيع رأس المال (ويتم إضافة إلى المواد الطبيعية -المؤهلات الإنسانية ) ونضيف عنصر العمل ومن هذه المزايا النسبية نجد الظروف الثقافية والإجتماعية عند طرح الفجوة التكنولوجية والقدرة النسبية للمؤسسات على الإبتكار.

2- يعتبر أن القيود على التبادل لا تأخذ على أنها متغيرات خارجية لأنها تؤثر على موقع وتنقل الوحدة الإنتاجية إلى الخارج.

3- يعتبر جونسون أن تحويل المنتجات هو العنصر الرئيسي الديناميكية لأن كل تطور من شأنه أن يرفع قيمة العمل وهذا الإرتفاع ضروري لفهم سبب ظهور واختفاء المزايا النسبية وأن الدول المتقدمة هي القادرة على إدخال الوقت والقيام بالتجديدات لأنها لديها وفرة في رأس المال.

إن التجديدات يمكنها أن تنقل إلى الدول ذات مستوى منخفض للأجور عن طريق الإستثمار المباشر أو بيع البراءات عن طريق الانتشار الحر لهذه التجديدات ماعدا ما افتقد من قيمتها التجارية.

رغم الأهمية البالغة التي يكتسبها تحليل جونسون الذي يشر إلى الأهمية التي تميز التطور المعاصر وعلاقتها بالميزة النسبية والتي ينعكس وجودها في القيود المفروضة على التوازن الداخلي والخارجي وهذه الظواهر لم تأخذها النظرية النيو كلاسيكية في الإعتبار.

[1] محمود يونس، مرجع سابق دكره، ص 101- ص 106.

إلا أن تحليله كان جزئي لأنه إكتفى بالمنتجات الصناعية فقط واعتمد على المشاهدة والملاحظات دون أن يفسر الظواهر التي تربط بينها وبين السير الإقتصادي بصفة عامة.

ومن هنا نجد أن فيارو يرى أن هذه النظريات الحديثة الثلاث تتفاعل مع بعضها البعض وليست متعارضة مع نظرية هكشر أولين التي اعتمدت عليها في تحليلها دون الإفتراضات المستخدمة في تفسيرها للتبادل الدولي التي لا تتوافق مع نظرية التجارة الدولية (المنتجات الصناعية ) إلا بعد تعديلها لتصبح إفتراضات واقعية.[1]

**د- نظرية إقتصاديات الحجم:**[2] تنشأ وفرات الإنتاج الكبير نتيجة إنخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية وتمثل نظرية إقتصاديات الحجم محاولة لتطوير نظرية هكشر وأولين من خلال التخلي على أحد الفروض النظرية الكلاسيكية وهو ثابت الغلة. كما تمتاز من حيث المنهج باعتمادها على ديناميكية التحليل الإقتصادي من خلال إدخال عنصر الزمن وتنظر إلى وفرات الإنتاج الكبير باعتباره أحد المصادر المكتسبة لاختلاف النفقات النسبية وتعتبر هده النظرية توافر سوق داخلي ضخم شرط أساسي لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط إقتصاديات الحجم ومن نتائج هذه النظرية حول التفرقة بين المنتجات تامة الصنع والنصف المصنعة.

**هـ- النظرية التكنولوجية:**[3] وهي أحد نظريات التجارة الخارجية التي حاولت تقديم تفسير واقعي للتبادل الدولي في مجال السلع وهي عبارة عن تحليل ديناميكي لقانون النفقات النسبية يفسر نمط التجارة بين الدولي في منتجات تعتبر نتيجة مباشرة للتغيرات التكنولوجية. إذ من المعروف أن التكنولوجيا تؤثر على نوعية السلع وجودتها وكلفة إنتاجها وتنقسم هذه النظرية إلى نظرية الفجوة التكنولوجية أي التقدم التكنولوجي لا يحدث في البلدان بدرجات متساوية ونظرية المنتج التي تدرس مراحل المنتج.

## المطلب الثالث: المكاسب والآثار الايجابية والسلبية لتحرير التجارة الخارجية:

تعتبر عملية تحرير التجارة ظاهرة حديثة تترتب عنها العديد من الإيجابيات والسلبيات على مستوى إقتصاد كل دولة تقوم بتطبيقها إضافة أنها تحقق مكاسب ساكنة وديناميكية وهذا ما توضحه في مايلي:

**أولا: المكاسب من تحرير التجارة:** تحقق الدولة العديد من المكاسب حينما تحرر تجارتها الدولية ومن أهم المكاسب هي:

1- **المكاسب الساكنة:** وتتمثل هذه المكاسب في:[4]

*تتجه التجارة الدولية من الوصول إلى مستويات من الإستهلاك لم يكن بالإمكان الوصول إليها في غياب التبادل الدولي رغم عدم تغير مستوى الإنتاج لدى الدول محل التجارة الدولية.

---

[1] محمود يونس، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 87.

[2] سامي عفيف حاتم، مرجع سابق، ص 198

[3] رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الإقتصاد العالمي وأثارها في البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 1993، ص 98.

[4] محمد محمد البنا، الإتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة الجزائر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص173-174.

أي أنه يقصد بالمكاسب الساكنة من التجارة الدولية تبك الزيادة في مستوى الإستهلاك دون تغيير مستوى الإنتاج أو إمكانيته وتحدث تلك الزيادة في الإستهلاك من إعادة تخصيص الموارد داخل الدول محل التبادل الدولي ومن ثم تغير نمط الإنتاج وهناك نوعان من المكاسب:

-مكاسب في الإستهلاك: يعني الزيادة في مستوى ما تتيحه التجارة الدولية من سلع للدول الداخلة فيها حيث تتحول من دولة ذات إقتصاد مغلق إلى دولة تتعامل مع العالم الخارجي ويتم تبادل السلع بالأسعار العالمية.

- مكاسب في الإنتاج: تحدث هذا نتيجة إعادة تخصيص الموارد على مستوى الدولي وتتخصص كل دولة في السلعة التي لديها فيها ميزة نسبية حيث يتم تحويل الموارد إلى إنتاج السلعة التي تكون فيها إنتاجية عناصر الإنتاج فيها أعلى نسبيا وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج على المستوى الدولي.

1- **المكاسب الديناميكية**: قصد بها تلك الزيادة في الرفاهية الإقتصادية التي يحققها الإقتصاد الوطني، أي تشير المكاسب الديناميكية إلى العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الإقتصادي.

وهي تشمل مكاسب في التخصص في إنتاج سلعة التي تحرز الدولة في إنتاجها ميزة نسبية حيث تقوم بتشغيل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر من الكفاءة.[1]

ومكاسب بعد قيام التبادل التجاري حيث يتم التحرك من نقطة الإنتاج والإستهلاك في فترة العزلة الإقتصادية إلى نقطة الإستهلاك الأعلى الذي يعبر عن الكسب الناتج عن التبادل التجاري.[2]

ومن خلال هذا التخصص والتبادل التجاري تحقق الدولة العديد من المزايا أهمها:

-تبادل المواد الخام أو السلع الإستهلاكية بسلع رأسمالية يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج من مختلف السلع.

- تؤدي حرية التجارة إلى انتشار أوسع للتكنولوجيا والمعارف لأن أية إختراع أو إكتشاف يحين من الإنتاجية ويرفع من الكفاءة.

- تعمل التجارة الدولية على خلق مزيد من المنافسة وتقضي على الإحتكارات المحلية.

– تتيح حرية التجارة الدولية للمشروعات المزيد من التوسع وكبر الحجم مما يرفع المستوى التكنولوجي في البلد.

– تسمح حرية التجارة الدولية بالحصول على مكاسب ديناميكية عن طريق توسيع الأوعية الإدخارية اللازمة لتمويل الإستثمارات وعليه فان حرية التجارة تزيد من المدخرات المتاحة لتمويل الإقتصاد مما يدفع إلى تحقيق النمو.[3]

---

[1] جون هدسون ومارك هرندر، ترجمة طه عبد الله منصور، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار المريخ، الرياض، 1987، ص174.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة ، عمان، 2007، ص 83.

[3] أسا الوافي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار OMC، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2006 –2007، ص76.

**ثانيا – الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة عن سياسة الحرية التجارية:** وهي:

أ- **الآثار الايجابية:** وهي عديدة أهمها:

**1- أثر سياسة الحرية التجارية على التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية:**

إن سياسة الحرية التجارية تمكن كل دولة من الحصول على نفس كمية السلع والخدمات التي تعودت الحصول عليها قبل قيام التجارة ولكن بتكلفة أقل، أو بمعنى أخر تمكن سياسة الحرية التجارية كل دولة من أن تحصل عل كميات أكبر من السلع والخدمات باستخدام نفس القدر المتاح من الموارد وهذا يعني أن سياسة الحرية تؤدي إلى تحول الموارد الإقتصادية من الأنشطة المنتجة للسلع البديلة للواردات أو الأنشطة المنتجة لسلع غير تجارية إلى الأنشطة المنتجة لسلع الصادرات التي تتميز فيها الدولة نسبيا وهذا يساعدها على تحقيق التخصص الأمثل للموارد.

**2- أثر سياسة الحرية التجارية على توزيع الدخل:**

إن سياسة الحرية التجارية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في صالح أصحاب عنصر الإنتاج الوفير، ومن ناحية أخرى تقلل سياسة الحرية الفجوة القائمة بين الأجور في الدول النامية.

**3- أثر سياسة الحرية على كفاءة التشغيل:**

سياسة الحرية تفتح باب المنافسة بين المشروعات المحلية والأجنبية الأمر الذي يقضي على المشروعات الإحتكارية وبالتالي إنخفاض الأسعار وزيادة كفاءة التشغيل وبالتالي زيادة حجم الإنتاج وبالتالي رفاهية المستهلك.

**4- أثر سياسة الحرية على مستوى التشغيل:**

تساعد حرية التجارة على الإستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية مما يقضي على الطاقات العاطلة وفتح أسواق أخرى والوصول إلى وفرات الحجم وبالتالي زيادة توسع المشروعات التي تتطلب إستخدام اليد العاملة وبالتالي إرتفاع مستويات التوظيف والتشغيل.[1]

أ- **الآثار السلبية:** يترتب عليها العديد من السلبيات أهمها:[2]

- بقاء الدول النامية منتجة ومصادرة للمواد الأولية بسبب التزام الدول النامية بتطبيق سياسة الحرية التجارية في الوقت الحاضر يجعلها تتخصص في الإنتاج الأولي كالمنتجات الزراعية، والمعادن والبترول دون التقدم في مجالات الصناعة والخدمات.

- قتل الشركات أو الصناعات الناشئة بسبب حرية التجارة التي تخلق نوعا من المنافسة الغير متكافئة وبالتالي إرتفاع معدل البطالة وإرتفاع معدلات التضخم.[3]

---

[1] محمد أحمد السريتي، مرجع سابق دكره، ص119.

[2] نفس المرجع السابق، ص 126.

[3] سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، 2004، ص221.

– زيادة الفجوة بين مستويات الأجور في الدول النامية والمتقدمة وذلك نظرا للإختلاف في نوعية الصناعات المعتمدة في كل دولة – صناعات كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال – وبالتالي إنخفاض الأجر في الدول النامية وارتفاعها في الدول المتقدمة وعملية التوسع في الصادرات تعمل على خفض البطالة وانخفاض الأجور.

– قد تؤدي سياسة الحرية التجارية إلى تضييق نطاق السوق لأن الإنتاج الصناعي في الدول النامية مازال لا يقوى على غزو الأسواق. وأمام المنافسة من طرف الشركات الأجنبية ستزداد الأسواق المحلية ضيقا وتزداد معدلات الطاقة العاطلة بهده الأسواق.

**خلاصة الفصل:**

النظرة التي يمكن إجمالها حول التجارة الخارجية في الدول النامية بين علماء الإقتصاد في هذه الدول بالإستفادة من الإمتيازات المقدمة لها من الدول المتقدمة، خاصة تلك المتعلقة بإزالة الموانع والحواجز بالنسبة لصادرات الدول النامية من السلع المصنعة بعمالة مكثفة، والأهم من هذا هو قيام هذه الأخيرة بالإعتماد الكلي على العلاقات التبادلية في شكل تجمع، أين يكون لها أن تحتجز أو تحصل على بعض الفوائد الحقيقية الممكنة الناتجة من التخصص والتجارة فيما بينها، لقد إرتبطت الدعوة إلى تحرير التجارة على المستوى الدولي بالمنافع التي تنجم عن التخصص وتقسيم العمل، ومنافع المنافسة والتقدم التقني المرتبط بها، كما ارتبطت بالمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة الجات، ومع تزايد دور هذه المنظمات في الإقتصاد الدولي وخاصة صندوق النقد الدولي والجات ثم المنظمة العالمية للتجارة أدى إلى التأثير على السياسات التجارية للدول النامية منها، خاصة تلك المطبقة لمختلف برامج التعديل الهيكلي والطامحة للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

– ينطلق تحرير التجارة من نطاق ضيق في شكل إتفاقات ثنائية ثم تتوسع إلى مناطق للتبادل الحر ثم إتحادات جمركية لتصل إلى أعلى مراحلها الإتحاد الاقتصادي، ونظرا للتغيرات الحاصلة في نهاية القرن بظهور المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الاقتصادية وبروز الأزمة المالية العالمية، فقد تميز الإقتصاد الدولي الحديث والسياسات التجارية بجنوح الدول على تحرير التجارة فيما بينها في إطار التكتلات الإقليمية والجهوية.

# الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الإقتصادي

**تمهيد**

رغم كون البشرية تعيش على كوكب واحد إلى أنها تنقسم إلى عالمين متناقضين هما: عالم الأغنياء (الدول الغنية)، وعالم الفقراء (الدول الفقيرة)، وقد يعود سبب غنى الغني منها إلى كونها دولا صناعية وصلت إلى درجة عالية من التطور والنمو الإقتصادي، أو إلى ما تتوفر عليه من ثروات طبيعية مثل غالبية الدول النفطية، وهذا التقسيم إلى دول غنية وأخرى فقيرة لا يستلزم تقسيمها على دول متقدمة وأخرى غير متقدمة فالدول النفطية وإن كان أغلبها غنيا إلى أن أغلبها غير متطورة فإذا كان التطور هو الإنتقال من وضع إلى وضع أحسن منه باستمرار، إعتمادا على ما يتوفر عليه المتطور من قدرة، فإن الطاقة أو القدرة على الإنتقال تصبح ذات أهمية قصوى، وبالتالي يصبح توليد تلك الطاقة هو تحقيق رفاهية أحسن.

ونظرا للدور الرئيسي للدخل الوطني فقد تم أخذه كمعيار عالمي لتقييم النمو الإقتصادي، لذلك عملت الدول وتعمل من أجل تحسينه وزيادته، مستخدمة في ذلك رؤى وطرق مختلفة باختلاف الثقافات والأزمنة، لذلك ينبغي التطرق إلى تطور مفهوم التطور الاقتصادي ومختلف النظريات التي تعرضت من خلالها لتحقيقه، وهذا من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.**
- **المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.**
- **المبحث الثالث: إستراتيجيات النمو الاقتصادي.**
- **المبحث الرابع: مقاييس ومعايير النمو الاقتصادي.**

## المبحث الأول: ماهية النمو الإقتصادي:

إن الكتابات بخصوص النمو الإقتصادي قديمة قدم الإقتصاد ذاته، حيث كان الإقتصاديون التقليديون في القرن الثامن عشر والتاسع عشر يكتبون في القوى التي تحدد التقدم للشعوب، واستحوذت قضية النمو والتنمية ولا تزال على فكر الساسة والإقتصاديين وعلماء الإجتماع، إلى الذي لم يعد يخلو حديث من ذكر أحديهما، وأصبحا معيارا لمدى نجاح أو فشل أنظمة الحكم في كل أنحاء العالم، والموضوع الذي تتم على أساسه من أجل الوصول إلى الحكم.

### المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي:

هناك العديد من التعاريف للنمو الإقتصادي والتي يمكن أن نذكر منها:[1]

-"النمو الإقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[2] وهو ما يفيد أن الزيادة في نصيب الفرد يجب أن تكون ناتجة عن زيادة في الناتج المحلي الحقيقي أو إجمالي الدخل الوطني، وليست ناتجة عن تراجع في عدد السكان الذي يسمح بالوصول إلى نفس النتيجة.

- يعرف النمو الإقتصادي أيضا بأنه "الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[3]، وبذلك حتى يكون هناك نمو يجب أن تكون:

**1-الزيادة المضطردة[4]:** وبذلك فإن الزيادة الدورية الناتجة عن ظروف معينة لا تعتبر نموا إقتصاديا.

**2- الزيادة حقيقية وليست نقدية:** وحتى تكون الزيادة حقيقية يجب أن نستبعد أثر التضخم، وبذلك نقول أنه لن يكون هناك نمو إقتصادي أو أن الزيادة النقدية لا تعبر عن زيادة حقيقية إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم، حيث يزداد الدخل الحقيقي معبرا عنه بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في الفترة المعتبرة، وعليه فإن:

| |
|---|
| معدل النمو الإقتصادي الحقيقي = معدل النمو الإقتصادي الإسمي – معدل التضخم |

وبالتالي لن يكون هناك نمو إلا إذا كانت القيمة السابقة موجبة. ولكن يمكن أن تكون القيمة موجبة، ومع ذلك لا يكون هناك نمو في الدخل الفردي الحقيقي، وهذا في حالة ما إذا كان معدل نمو السكان يفوق معدل نمو الدخل الكلي، باعتبار أن الدخل الفردي هو حاصل قسمة الدخل الكلي على عدد السكان، وبالتالي إذا زاد عدد السكان والدخل الحقيقي بنفس النسبة، فإن الدخل الفردي يبقى ثابتا، أما إذا زاد عدد السكان بنسبة أكبر فإن الدخل الفردي الحقيقي سينخفض بينما إذا زاد الدخل الوطني بنسبة أكبر

---

[1] ECONOMI GROWTH

[2] محمد عبد العزيز وإيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الإقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 51.

[3] مايكل ابد جمان، الإقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999 ، ص 455.

[4] Séculaire.

من نسبة زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي سيرتفع، وتنعكس النتيجة في جميع الحالات على المستوى المعيشي[1].

وعليه فإن:

$$\text{معدل النمو الإقتصادي} = \frac{\text{معدل النمو الإقتصادي الحقيقي}}{\text{معدل النمو السكاني}}$$

ويعرف سيمون كوزنتس (Kuznets. s)[2] النمو الإقتصادي للدولة بأنه " الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الإقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها "[3]، ويكون بذلك النمو نتيجة مترتبة على التغيرات الإقتصادية التي نتجت عن عملية التنمية.

هذا التعريف يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية غاية في الأهمية وهي:

-إن استمرار الزيادة في الناتج الوطني هي تبيان للنمو الإقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع وهي إشارة للنضج الإقتصادي.

- التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس أو الشرط المسبق لاستمرار النمو الإقتصادي كشرط ضروري وليس كشرط كاف.

- لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلات مؤسسية وإيديولوجية، فالإبتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات إجتماعية ملازمة تكون مثل المصباح بدون كهرباء.

وكان نيكولاس كالدور(Nicolas Kaldor) قد لخص سنة 1958 العوامل التي تؤدي إلى النمو المستمر في الآتي:

- الناتج الحقيقي للفرد ينمو بمعدل ثابت تقريبا عبر فترات طويلة من الزمن.

-مخزون رأس المال الحقيقي ينمو بمعدل ثابت تقريبا يزيد على معدل نمو العمل.

- تميل معدلات نمو الناتج الحقيقي ومخزون السلع الرأس مالية لأن تكون متساوية على نحو يؤدي إلى أن معامل رأس المال – الناتج [4] لا يبين أي اتجاه.

---

[1]عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص 11.

[2]ولد **سيمون كوزنتس** سنة 1901 وتوفي سنة 1985عمل في دراسة التحليل الكمي المقارن للنمو الإقتصادي، ومن أهم منشوراته في مجال النمو الإقتصادي: الجوانب الكمية للنمو الإقتصادي للأمم سنة 1967، النمو الإقتصادي الحديث سنة 1966، النمو الإقتصادي للأمم سنة 1971.

[3]ميشيل تودارو، التنمية الإقتصادية، تعريب محمود حسن حسني، ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،2006،ص 175.

[4]هو ذلك المؤشر الذي يبين عدد وحدات رأس المال المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج خلال فترة زمنية معينة، فلو فرضنا أن (K) ترمز إلى رصيد رأس المال، و(Y) ترمز إلى مستوى الإنتاج، و(W) ترمز إلى نسبة (رأس المال / الناتج) – عدد الوحدات النقدية المستثمرة من أجل إنتاج ما قيمته وحدة نقدية واحدة من الناتج – فإننا نحصل على المعادلة K = W Y.

– لمعدل (الربح /رأس المال ) إتجاه أفقي.

– يمكن لمعدل نمو الناتج الفردي أن يتغير تغيرا معتبرا من بلد لآخر.

– تميل الإقتصاديات التي تعرف أنصبة عالية للأرباح في الدخل إلى أن يكون لديها معامل (الإستثمار/ الناتج ) مرتفع[1].

ويذهب جوزيف شومبيتر (JOSEPH SCHUMPETER) [2]إلى أن " النمو ينصرف إلى التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الإدخار"[3]، وبالتالي فالنمو حسبه يتم بطريقة تدريجية وبطيئة على المدى الطويل، نتيجة لنمو السكان ونمو الإدخار، غير أنه لم يبين القيود التي يتم ضمنها ذلك، وذهب شومبيتر إلى أن هناك مقياسين هامين لمعدل النمو الإقتصادي هما: معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الصافي ومعدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الفردي الذي يعد مقياسا أفضل لمعدل زيادة المستوى المعيشي للأمة[4].

ويذهب غونار ميردال (Gunnar Myrdal)[5] إلى أن الناتج الوطني الإجمالي يمكن أن يقيس النمو، مجاريا في ذلك ما ذهب إليه شومبيتر.

ويضيف ميلتون فريدمان[6] أن النمو إنما يعني توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر، بدون أي تغيرات تغيرات في الهيكل الإقتصادي[7].

يتضح مما سبق، أن المفهوم السائد للنمو هو التوسع الإقتصادي التلقائي غير المتعمد، والذي يعني حركة النظام الإقتصادي وفقا لآليات السوق العفوية، ويركز على التغير في الكم، ويرتبط أكثر بالدول

---

[1] روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003، ص 44.

[2] **جوزيف شومبيتر:** ولد سنة 1883، في نفس السنة التي ولد فيها **كيتر** وتوفي فيها **كارل ماركس**، حصل على الدكتوراه عام 1906، نشر أول عمل له سنة 1908، تحت عنوان: Nature et contenu principal de la théorie économique، ثم théorie de l'évolution économique سنة 1911، ثم Le cycle des affaires سنة 1939، ثم Histoire de théorie de l'évolution économique سنة 1954، أهم أفكاره هي تلك التي جاء بها فيما يتعلق بدور المنظم في النمو.

[3] عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الإقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004، ص 281.

[4] إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 62.

[5] **غونار ميردال:** ولد سنة 1808 بالسويد، أكثر أعماله شهرة هو Beyond the welfare state (مابعد دولة الرفاهية) سنة 1960، و Asiandrama :an inquiryinto (الدراما الآسياوية: مبحث في فقر الأمم ) سنة 1968، كان خلال الفترة 1947–1957 أمينا تنفيذيا للجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لأوروبا، حاز على جائزة نوبل للإقتصاد بالإشتراك مع **فريدريش هايك** سنة 1974، كان متزوجا من **ألفا ريمر** التي منحت جائزة نوبل للسلام عام 1982، لأعمالها بشأن نزع السلاح، توفي سنة 1987. the poverty of nations

[6] **ميلتون فريدمان** إقتصادي أمريكي، يعتبر الأكثر صيتا في القرن العشرين، ولد في 31/أوت /1912، وتوفي في 16 نوفمبر 2006، حاز على جائزة نوبل في الإقتصاد عام 1976، من عمله:
(L'histoire monétaire et la démonstration de la complexité des politiques de stabilité), l'analyse de la « consommatioيعد مؤسسا للمدرسة النقدية لشيكاغو.

[7] عبد الله الصعيدي، مرجع سابق، ص 281.

المتقدمة، ويقاس بمؤشر واحد هوا لناتج الوطني الإجمالي، ومن ثمة فإن معدل النمو السنوي لبلد ما يساوي التغير النسبي في الناتج الوطني الإجمالي من سنة لأخرى بالأسعار الثابتة .

غير أن النمو لا يتوافق بالضرورة مع نمو أو زيادة في الرفاهية الشعبية لأنه:

– لا يركز على نوعية التغير في الإنتاج، لأنه لا يوضح لنا أهمية القطاعات الإقتصادية، ويقتصر على مجرد التغير الكمي الإيجابي في بعض المتغيرات القابلة للقياس.

– يقتصر في الحساب على السلع والخدمات المسوقة، ويهمل تلك التي تنتج وتستهلك دون عرضها في السوق، وبالتالي فهو لا يعبر عن كمية الإنتاج الحقيقي.

– لا يهتم بالآثار الجانبية لعملية النمو، مما يجعل المنتجات الناتجة عن عملية الإنتاج تباع بأقل من سعرها نتيجة لإهمال تكاليف التأثيرات الجانبية على مختلف الجوانب التي تمس مستوى الرفاهية.

– إعتماده على الأنشطة الرسمية فقط، وبالتالي يغفل الأنشطة الموازية.

وفي كل الحالات، يبقى النمو الإقتصادي ضروريا ولكنه ليس كافيا للتنمية، وتبقى أيضا نوعية النمو، وليس كميته وحدها، هي الحاسمة في تحقيق الرفاه الإنساني. فالنمو قد يقضي على فرص العمل بدلا من إيجادها، وقد يتحيز للأقوياء بدلا من تخفيف حدة الفقر، وقد يكتم صوت الناس بدلا من أن يعليه، وقد يكون غير متأصل بدلا من أن يضرب بجذوره في الثقافة والتراث، وقد يضر بالمستقبل بدلا من أن يكون مستديما، وفي هذه الحالة لن يؤدي إلى التنمية[1] والنمو مستحب لأنه يتيح للمجتمع إستهلاك المزيد من السلع والخدمات الخاصة، كما يسهم في توفير كمية أكبر من السلع والخدمات الإجتماعية (بما يشمل الصحة والتعليم )، فيرفع بذلك مستويات المعيشة الحقيقية.[2]

– يقصد بالنمو الإقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[3]

– ويمكن أن نفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية فيما يلي:

يلاحظ أن هناك تعدد في المفاهيم، فمنهم من يعتبرهما رديف بعضهما البعض ومنهم من يتعدى إلى القول بعدم تطابقهما وتلازمهما، وأن النمو رغم إعتباره عنصر أساسي للقيام بعملية التنمية إلا أنه لا يمثل العصب الوحيد فيها بل يتعداه إلى نواحي أخرى، لذلك نخلص من هذا كله إلى تعريف النمو الإقتصادي على أنه "الزيادة المتحققة في الدخل الوطني أو الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن، ويعتبر عنصر أساسي ومهم في التنمية الإقتصادية إلى جانب المجالات الإجتماعية، الهيكلية والتنظيمية ".

---

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، المملكة الأردنية الهاشمية، 2002، ص 14.

[2] اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، دراسة عن إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية، ج2، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999، ص 4.

[3] أوقارة عبد الحليم، دراسة قياس الإنتاج على المستوى الكلي حالة الجزائر (1969–2002)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع إقتصاد كلي (غير متوفرة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن حدة الجزائر، 2006/2005، ص 43.

ومن هذا كله يجدر القول إلى أن التنمية شيء شامل والنمو يعتبر جزء من عملية التنمية، ولا بأس من القول بتعريف الإقتصادي السويدي ميردال (Myrdal) الشامل لما جاء من تعريفات سابقة على أن: "التنمية هي التحركات التصاعدية للنظام الإجتماعي ككل"[1].

– فالإقتصادي الفرنسي دوفي الذي يعرف التنمية الإقتصادية على أنها: "عملية كمية تفرض التوسع في بنية إنتاج قائم، في حين أن النمو يقترح تغييرات نوعية في الإجراءات الإقتصادية وغير الإقتصادية ".[2]

– وفي نفس السياق جاء ويلنسكي (Walinsky.j ) ليعطي تعريف واسع وشامل للتنمية الإقتصادية، بالإضافة إلى العمل على إبراز الفرق بين التنمية والنمو الإقتصادي فيقول: "إن التنمية الإقتصادية تعني قبل كل شيء النمو الإقتصادي، أي ازديادا إجماليا في إنتاج السلع والخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان، ويضيف في نفس السياق أن النمو الإقتصادي باعتباره عنصر مهم وأساسي في التنمية الإقتصادية إلا أنه ليس مرادفا تماما للتنمية الإقتصادية ولا يكفي وحده لضمان تحقيقها".[3]

– أما يونيه يقول أن النمو الإقتصادي ليس سوى عملية توسع إقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات إجتماعية ثابتة ومحددة وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الإقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الإجتماعية للدولة.[4]

– يأتي شومبيتر ليعتبر أن النمو تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد، أما التنمية فهي تغير غير متصل وتظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة.

– أما كندلبرجر فيقدم تفرقته فيقول "يعني النمو إنتاجا أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات وتغيير التوليفات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، أما التنمية فتعني تغييرات في هيكل الإنتاج وتخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية".

– الجدول الموالي يبين الفرق بين النمو والتنمية:

[1] إسماعيل شعباني، التنمية الإقتصادية، دار هومة، الجزائر، 1997، ص 54.

[2] عبد الزهرة فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص 41.

[3] إسماعيل شعباني، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[4] سهير عبد الظاهر أحمد ومحمد مدحت مصطفى، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق، عمان، 2007، ص 54.

**الجدول رقم(01): الفرق بين النمو والتنمية**

| النمـــــو | التنمـــــية |
|---|---|
| مفهوم يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا المستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة | مفهوم يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة |
| النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة | التنمية تحتاج إلى دفعة فورية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم |
| يغلب على النمو التغير الكمي | يغلب على التنمية التغير الكيفي |
| النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الإجتماعية والإقتصادية والحضارية | مفهوم يطلق على البلاد والمجتمعات المختلفة وتشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها |
| النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد من الإنسان | التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة |

المصدر: ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص168.

## المطلب الثاني: أنواع النمو الإقتصادي:

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع [1] من النمو:

**1 – النمو الطبيعي[2]:** وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالإنتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأس مالية، في مسارات تاريخية إجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الإجتماعي للعمل،

[1] بينما ميز **هارود** في نموذجه بين ثلاثة تصورات لمعدل النمو، أطلق على الأول منها: معدل النمو الفعلي (The actualgrowth rate) الذي يتحدد استنادا إلى كل من نسبة الإدخار، ونسبة رأس المال إلى الناتج، أي معامل رأس المال، وأطلق على الثاني: معدل النمو المضمون أو المرغوب (The warranted rate of growth) والذي يستخدم كامل مخزون رأس المال والذي يحقق توفير الإستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف، وأطلق على الثالث: معدل النمو الطبيعي (The natural rate of growth)، وهو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية وحجم السكان، والتراكم الرأس مالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ.

لمزيد من التفاصيل، أنظر: محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.

[2] NATURAL GROWTH.

التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

**- النمو العابر أو غير المستقر[1]:** هو نمو لا يملك صفة الإستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته. ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي إستجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى إجتماعية وثقافية جامدة، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف [2] والمعجل[3]، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

**3- النمو المخطط:** وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط إرتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ.

## المطلب الثالث: عناصر ومحددات النمو الإقتصادي:

هناك عدة محددات للنمو الإقتصادي في أي مجتمع تكون هي وراء إحداث النمو، وحيث نجد من أهمها:

تراكم رأس المال، رأس المال البشري، التقدم التكنولوجي، حيث:

### 1- تراكم رأس المال (Capital accumulation):

ويشتمل على كل من الإستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، فالتراكم الرأس مالي ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نموا للدخل والناتج المستقبلي[4]، وعند العودة إلى مفهوم التراكم الرأس مالي لآدم سميث[5] نجده يميز بين أمرين يتأتيان من القيمة الإضافية التي ينتجها رأس المال، والتي تتوزع إلى توزيعين أحدهما للتراكم ويستفيد منه العمال المنتجون، وثانيهما يمثل دخل لصاحب رأس المال (في شكل ربح أو ريع) يستفيد منه العمال غير المنتجين، وذكر أن التوزيع الأول له من الأهمية في تطور المجتمعات وهذا شان المجتمعات المتطورة، في حين المجتمعات الفقيرة تميل أكثر إلى توزيع العوائد من رأس المال (الفائدة) قصد الإنفاق، لكن رغم هذا الطرح فإنه اعتبر ضعيف من الناحية المنهجية التحليلية، ونجد في نفس المسعى ما ذهب إليه دافيد

---

[1] Unstable growth.

[2] **المضاعف:** هو العدد الذي يجب أن تتضاعف بموجبه الزيادة في الإستثمار للوصول إلى الزيادة في الدخل المترتبة على ذلك، بمعنى الزيادة في الإستثمار سبب، والزيادة المضاعفة في الدخل نتيجة.

[3] بشرح العلاقة العكسية للمضاعف، فهو ينطوي على أن الدخل ذو آثار مضاعفة على الإستثمار صعودا وهبوطا، بمعنى أن الزيادة في الدخل سبب، والزيادة المضاعفة في الإستثمار نتيجة.

[4] ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 168 (بتصرف).

[5] محمد بلقاسم حسن بهلول، الإستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 134-135.

ريكاردو إذا إعتمد على نفس القواعد التي أرساها سميث في تعريفه للتراكم الرأس مالي[1]، وبالتالي فإن فكرته تكون واضحة فهي تقوم على استمرارية الأصل الرأس مالي في الإنتاج لفترة زمنية قصيرة أو طويلة حسب طبيعة كل أصل من أصول رأس المال[2]، وتوالت فيما بعد آراء الإقتصاديين حول مفهوم التراكم الرأس مالي، وهنا نذكر بفكرة كينز الذي ربط مفهم رأس المال بالإستثمار الذي يتم تشغيله في الإنتاج ليدر عائدا أو دخلا في مرحلة لاحقة، وهنا ظهر مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال.[3]

وبالتالي كون رأس المال يعتبر عنصر من عناصر النمو فهو بأي شكل من الأشكال يساعد في توسيع الإنتاج بواسطة الإستثمارات المختلفة المحققة، ويمكن أن نحدد العلاقة بين الناتج الوطني ورأس المال كما يلي:

$$\mathbf{Y = A.\ K} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

حيث:

Y: الناتج الوطني.

K: رأس المال.

A: تمثل الإنتاجية المتوسطة لرأس المال.

وتعطى الإنتاجية المتوسطة لرأس المال كما يلي:

$$A = DY / DK$$

ومنه يكتب النمو الإقتصادي كما يلي:

$$\Delta Y = A.\ \Delta K$$

ومعدل نمو الناتج الوطني:

$$\Delta Y / Y = A.\ \Delta K / y$$

وحين تعويض (Y) بمقابلها في (01) نجد:

$$\Delta Y / Y = \Delta K / K$$

ومنه من خلال هذه المعادلة الأخيرة المتحصل عليها يمكن القول أن نمو الناتج الوطني (أو معدل النمو الإقتصادي) يساوي إلى نمو رأس المال باعتبار رأس المال العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية.

**<u>– رأس المال البشري ( HumanCapital):</u>**

يعتبر العنصر البشري من بين أهم العوامل التي تؤثر على النمو الإقتصادي في الإقتصاد الوطني، ويعتمد هذا العنصر على السكان وعلى نوعية هؤلاء السكان[4]، فزيادة السكان في هذه الحالة إنما تعبر

[1] يمكن الإشارة إلى أن رأس المال عند ريكاردو هو عبارة عن مال إقتصادي يساهم في خلق القيمة.

[2] المرجع السابق، ص 136.

[3] يعتبر كينز الكفاية الحدية لرأس المال أنها نسبة الإيرادات الصافية المتوقعة (الربح المتوقع) من بيع منتجات رأس المال.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الإقتصادية تحليل جزئي كلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 470.

عن زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الإعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني أو الدخل الوطني، وبالتالي فإن الزيادة في هذا العامل والإستثمار فيه لابد أن يتوازن مع الزيادة في مقدار رأس المال المادي، حيث أن زيادة إنتاجية العمل هي التي تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الإقتصادي ومن ثم الإسراع في القيام بعملية التنمية، ومنه يمكن أن نعبر عن هذه العلاقة بين العنصرين من خلال المعادلة التالية:

$$Y = I.L \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

حيث:

Y: الناتج الوطني.

L: العمل (المعبر عنه برأس المال البشري).

I: تمثل الإنتاجية المتوسطة للعمل وتساوي الإنتاجية الحدية.

وتعطى الإنتاجية المتوسطة للعمل كما يلي:

$$I = Dy / DL$$

ومنه يكتب النمو الإقتصادي كما يلي:

$$\Delta Y = I. \Delta L$$

ومعدل نمو الناتج الوطني:

$$\Delta Y / Y = I. \Delta L/Y$$

وحين تعويض (Y) بمقابلها في (02) نجد:

$$\Delta Y / Y = \Delta L/L$$

ومنه باعتبار أن عنصر العمل هو العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية فإن النمو الإقتصادي يساوي إلى معدل نمو عدد السكان العاملين.

- **التقدم التكنولوجي** (TechnologicalGrowth):

وهنا يعتبر بعض الإقتصاديين أن التقدم التكنولوجي هو العنصر الأهم في النمو الإقتصادي، فبفضل التقدم التكنولوجي يمكن إنجاز الأعمال بطرق جديدة ومستحدثة عنه في المهام التقليدية السابقة، ويرى البعض أن التقدم التكنولوجي يمكن تصنيفه إلى ثلاث أقسام هي:

- التقدم التكنولوجي المحايد أو التكنولوجيا المحايدة (Neural Technological Progress).
- التقدم التكنولوجي (TP).
- التكنولوجيا الموفرة للعمل (LTP).
- التكنولوجيا الموفرة لرأس المال (TP s. c).

ويمكن ملاحظة أثر التقدم التكنولوجي في القطاعات الإقتصادية على منحى إمكانيات الإنتاج في الشكل التالي:

**الشكل رقم (01): أثر التغير التكنولوجي على كل من قطاعي الزراعة والصناعة**

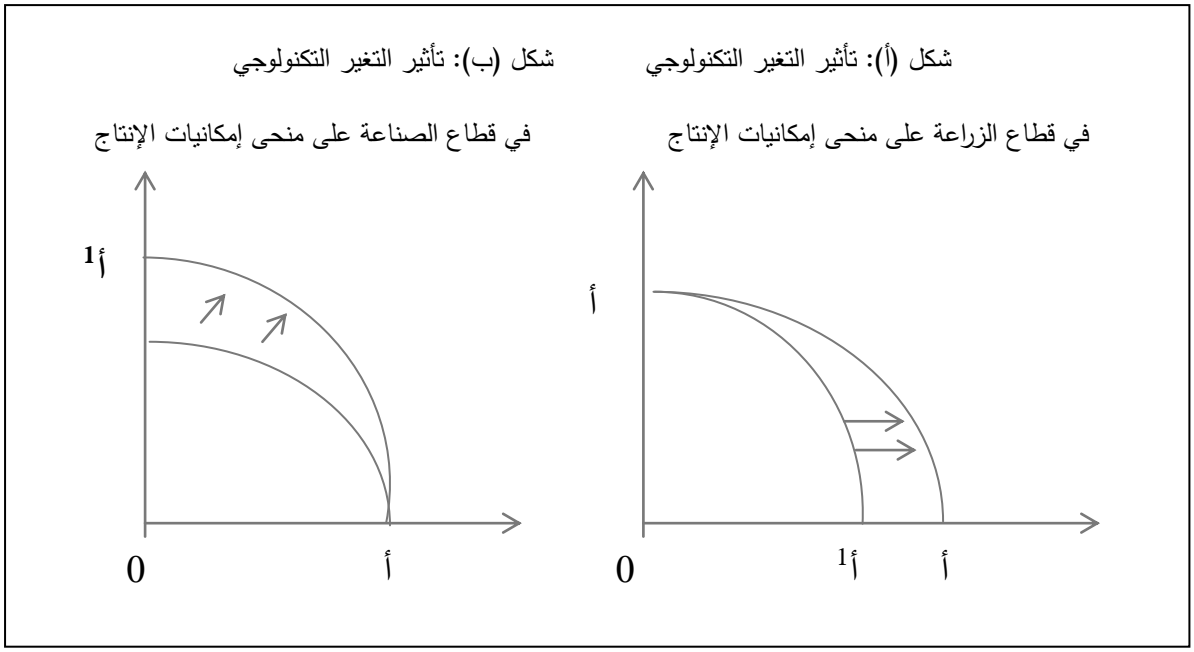


المصدر: ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 174.

ومنه يمكن ملاحظة أنه بفضل إضافة عامل التكنولوجيا للقطاعين الزراعي والصناعي كان التغير، والأمثلة على عملية التقدم التكنولوجي المرتبطة بالنمو الإقتصادي (نمو الناتج) في الدول النامية تتضح من خلال التجربة التي قام العلماء في المعهد الدولي للأبحاث الزراعية بالفلبين خلال الستينات حين قيامهم بزرع حبة أرز مهجنة والمعروفة بـ IR-8 أو الأرز المعجزة "Miracle rice " والتي مكنتهم من مضاعفة الإنتاج في العديد من دول جنوب شرق آسيا خلال سنوات قليلة، فالمنحنى السابق يمكننا من ملاحظة ذلك فالسلعة الزراعية يكون تحركها على المنحنى الأفقي على خلاف منحنى السلعة الذي يكون تحركه على المنحنى العمودي، وكلاهما يدلان على التغير الإيجابي الحادث في الإنتاج للسلعتين نتيجة إدخال العامل التكنولوجي.

بالإضافة إلى العوامل الأساسية المذكورة سابقا هناك عوامل أخرى يعمل الإقتصاديون على إدراجها ضمن العوامل التي تسهم بشكل أو بآخر في إحداث النمو الإقتصادي، والمتمثلة فيما يلي:

- **مدى توفر الموارد الأساسية (Resource Natural):** وتعرف على أنها العناصر التي لا دخل للإنسان في وضعها بل هي هبة من الخالق، وتتكون من الأرض وما عليها وما بداخلها، فهناك علاقة طردية بتوفرها والنمو الإقتصادي مع ثبات العوامل الأخرى.

- **التخصص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج[1]:** حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الإقتصادية والإنتاجية وتحسين الأداء، وتوليد تكنولوجيا جديدة، ومن ثم زيادة معدل النمو الإقتصادي.

[1] نفس المرجع، ص 471.

وكخلاصة لما سبق فإن كل هذه العناصر تعمل على التأثير على منحنى إمكانات الإنتاج الذي يعكس بدوره مستوى نمو الناتج الوطني وبالتالي الدخل الوطني.

## المطلب الرابع: خصائص النمو الإقتصادي[1]:

إن النمو المتحقق في الدول المتقدمة يقودنا إلى رؤية الأسباب التي كانت وراء هذا النمو، والتي تعزى إلى عوامل إقتصادية وغير إقتصادية على أساس النمو طويل الأجل لهذه البلدان، ثم يكون النظر في مدى صلاحية أو توافق هذه العوامل مع الدول النامية.

فكزنتس بدأ بتوضيح خصائص النمو الإقتصادي للدول المتقدمة (معظمها) بعد إعطاء تعريف واضح للنمو الإقتصادي، وقد سبق ذكره في خلال الحديث عن مفهوم النمو الإقتصادي، وهذا التعريف يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية غاية في الأهمية، وهي[2]:

– إن استمرارية الزيادة في الناتج الوطني هي تبيان للنمو الإقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للنضج الإقتصادي.

– التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس أو الشرط المسبق لاستمرار النمو الإقتصادي كشرط ضروري وليس كافي.

– لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الحديثة لابد من وجود تعديلات مؤسسية وإيديولوجية، فالإبتكارات التكنولوجية بدون إبتكارات إجتماعية ملازمة تكون مثل المصباح بدون كهرباء ( BULB LIGHT).

وبعد هذا التوضيح لكزنتس أورد عدة خصائص عن النمو الإقتصادي لمعظم الدول المتقدمة وهي كما يلي:

1- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني.

2- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

3- المعدلات المرتفعة للتحول الهيكلي في الإقتصاد.

4- المعدلات المرتفعة للتحول الإديولوجي والإجتماعي.

5- ميل إقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية والمواد الخام.

6- يقتصر إنتشار النمو الإقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم.

---

[1] كزنتس، عالم إقتصادي تحصل على جائزة نوبل في الإقتصاد عام 1971، لعمله الرائد في تحليل وقياس النمو الإقتصادي للدخل الوطني في الدول المتقدمة.

[2] ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 175.

ما يلاحظ في الخصائص السابقة أن الخاصيتين الأولى والثانية تجمع المتغيرات الإقتصادية، في حين الخاصية الثالثة والرابعة تمثلان متغيرات التحول الهيكلي، أما الخامسة والسادسة فهما يوضحان أثر الإنتشار العالمي للنمو الإقتصادي.[1]

ومما يذكر في هذا المجال أن أهم الأسباب التي عملت على فشل مبادرات التنمية الإقتصادية في الخمسينات والستينات هي عدم الإعتراف والأخذ بعين الإعتبار القيمة المحدودة لخبرة الدول المتقدمة في النمو الإقتصادي، فحقيقة الأمر أن الوضع مختلف للدول النامية عنها في الدول المتقدمة، وكذلك فإن الظروف الإجتماعية والإقتصادية متباينة، وبالتالي فنظريات النمو الإقتصادي تكون بكل بساطة غير ملائمة لهذه الدول.

فجوهر هذه الإختلافات عند توضيحه حصره كزنتس في ثمانية أوجه، بين أنها نفسها تمثل أوجه ومتطلبات النمو والتنمية الإقتصادية الحديثة في الدول النامية، ويمكن التعرف عليها في العناصر اللاحقة.

[1] ميشيل تودارو، التنمية الإقتصادية، مرجع سابق دكره، ص50.

## المبحث الثاني: نظريات النمو الإقتصادي:

حظي موضوع التنمية الإقتصادية ومن ثم النمو الإقتصادي باهتمام واسع في الفكر الإقتصادي، وتم تناوله من طرف العديد من المفكرين الإقتصاديين خلال فترات وحقب زمنية مختلفة، تختلف الواحدة عن الأخرى من جوانب عديدة ومتنوعة وأبرزها يتمثل في تطور وتغير الحياة الإقتصادية للإنسان وهذا ما جعل مفهوم النمو الإقتصادي يتغير عبر مختلف مراحل تطور الفكر الإقتصادي، ومن ثم فقد أعطيت له نظريات عديدة، تعكس كل واحدة ظروف الحقبة الإقتصادية السائدة.

### المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية:

يعتبر الكلاسيك مؤسسي الإقتصاد السياسي وعلى رأسهم آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتوس وقد نظروا إلى النمو الإقتصادي أساسا على أنه "نتاج عملية التراكم الرأس مالي"[1] وقد كانت الرأسمالية الحرة هي أهم أساس بنيت عليه فكرة التنمية عندهم، كما إعتمد الكلاسيك على مبدأ تقسيم العمل، الذي في رأيهم يزيد في الإنتاج وبالتالي في التطور والتنمية، وسوف نتناول أفكار الرواد الكلاسيك كل على حدا.

#### أولا: آدم سميث Adam Smith:[2]

يرى آدم سميث أنه عندما ينطلق النمو الإقتصادي فإنه يصبح متجددا ذاتيا، ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل والتخصص يأخذ مكانه بما يتمخض عنه تزايد الدخول ويترتب على الزيادة في الدخول توسيع حجم السوق فضلا عن تزايد الإدخار والإستثمار، ويمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل وكذلك لنمو الدخل، وينتج عن تقسيم العمل ميزة أخرى هي تزايد الأفكار الجديدة لإنتاج السلع حيث أن التراكم الرأسمالي – الذي أصبح ممكنا عن طريق التقسيم السابق للعمل والتخصص – يأخذ صورة سلع ومعدات أفضل.

غير أن آدم سميث يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للنمو، أي أنه يوجد قيود توقف هذه العملية التراكمية للنمو ويحدث ذلك عندما يصل الإقتصاد إلى الحدود التي بها الإستخدام الكامل للأرض المتوفرة، هذا فضلا عن مناخ الدولة وموقعها بالنسبة للدول الأخرى، والعامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية، فمع تقدم الإقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، وتتناقص معدلات الدخل الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأس مال جديد.

---

[1] Dominique Guellec, Les nouvelles theories de la croissance, édition la découverte, franje 2001 p 25.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 344.

**ثانيا: دافيد ريكاردو David ricardo[1]:**

يعتبر ريكاردو أن القطاع الفلاحي أهم النشاطات الإقتصادية، لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة إذ يوفرموارد العيش للسكان، فالأرض هي أساس أي نمو إقتصادي.

إهتم بعد ذلك ريكاردو، بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي، وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج، إذ بفضل الإختراعات الحديثة يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة، لكنه كان متفائلا أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي، لتحقيق هذا المبدأ.

وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات هي:

- الرأسماليون.
- العمال.
- الإقطاعيون.

فحسب ريكاردو الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي والأساسي في الإقتصاد الوطني وفي النمو الإقتصادي بصفة عامة لأنهم يقومون بالإنتاج في ورشاتهم كما تكمن أهمية الرأسمالية في عمليتين:

1- البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن.

2- إعادة الإستثمار لهذه الأرباح في مشاريع جديدة، وهذا يؤدي إلى توسيع رأس المال.

أما العمال فإنهم مهمون، لكنهم أقل أهمية من الرأسماليون، لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي، فهذا الأخير هو الذي يوفر لهم الآلات والعتاد ....وكل ما يحتاجون إليه للقيام بعملية الإنتاج.

أما الإقطاعي وهو مالك الأرض فإنه مهم جدا وخاصة في المجال الزراعي، لأنه يقدم الأرض وهي العنصر الأساسي للعمل الفلاحي. وينقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات، يقسم ريكاردو الدخل الوطني بدوره إلى ثلاث أقسام:

- أرباح الرأسماليون.
- أجور العمال.
- ريوع الإقطاع.

وبما أن الأرباح هي أعظم الدخول، فإن الرأسمالي يقدم أعظم عمل للعملية الإنتاجية وللمجتمع، وذلك بإعادة إستخدام هذه الأرباح في المجال الإنتاجي، ولهذا ركز على زيادة الأرباح، إذ كلما زادت هذه الأرباح فإن تكوين رأس المال يزداد، ويزداد بذلك الإستثمار.

أما عن التجارة الدولية فهي مهمة جدا في المجال الإقتصادي، خاصة عند التقسيم الدولي للعمل، وذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع والمواد التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبية أقل.

[1] إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 63.

وبالنسبة للدولة فإن ريكاردو يرى بأهمية عدم تدخلها في النشاط الإقتصادي، وأن الرأسماليين هم عمود التنمية الإقتصادية، لذلك يحبذ ريكاردو عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم حتى لا تقتل عزائمهم، وبالتالي تضيع فرصة التنمية.

**ثالثا: رويرت مالتوسRobert Malthus:**

ركزت أفكار وأطروحات مالتوس على جانبين هما نظرته الشهيرة إلى السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، ويعتبر مالتوس الإقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون **Say** الذي يقول أن العرض هوالذي يخلق الطلب.

ويرى مالتوس بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك، وقد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الإستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وأن انخفاض حجم الإستهلاك يعيق التنمية، وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للإقتراض فيقترح مالتوس في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي.

أما بالنسبة لنظرته الشهيرة للسكان فإنه يرى بأن معدل زيادة السكان يفوق معدل زيادة الغذاء، حيث يرى بأن السكان ينمون بمتتالية هندسية بينما ينمو الغذاء بمتتالية حسابية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات وتناقص عوائد الزراعة والذي يجعل دخل الفرد يتراوح عند مستوى الكفاف، ويؤكد مالتوس أن نمو السكان يحيط مساعي النمو الإقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس في زيادة رأس المال، ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناتجة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد والتي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف.

ورغم أن تحليلات واستنتاجات مالتوس تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا وآسيا إلا أنه بشكل عام فإن التحليلات والنظرة المتشائمة عند مالتوس لم تحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة ولأن إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع مالتوس وأعلى من معدلات نمو السكان وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة والذي عوض عن تناقص العوائد.

**رابعا: كارل ماركس Karl marks:**

تقوم النظرية الماركسية في النمو الإقتصادي على فكرة التفسير الذاتي للتاريخ التي تستخلص في أن النظام الإقتصادي هو أساس النظم الإجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته، فقد تعاقبت على

الإنسانية عدة نظم إقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض وتعكس مراحل التطور الإقتصادي[1].

أما النظام الإجتماعي الذي ركز ماركس إهتمامه عليه هو النظام الرأسمالي، الذي يرى أنه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية والتي تحول – في ظنه – دون تحقيق عملية تنمية ناجحة، بل تجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة، ومن هنا تظهر نظرية في التطور الرأسمالي عند ماركس تقوم على تحليل انتقادي لعملية الإنتاج والتراكم في هذا النظام، فهذه التناقضات تعمل على طي النظام الرأسمالي وانهياره، ليحل محله النظام الإشتراكي وفي ظل هذا النظام الجديد اللا طبقي سوف تستخدم القوى الإقتصادية التي تعزز النمو، إستخداما كاملا، وسوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة عن ذلك[2].

ويرى أن التسيير الرأسمالي للإقتصاد بهدف تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الخاص بها، وحتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة والوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج ويؤدي ذلك إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين وبالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة، وينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الإحتكارية.

كما يرى ماركس بأن الوضع الإقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الإجتماعية والسياسية والدينية وحتى الفكرية، والإقتصاد يعتمد على القوى المنتجة ووسائل الإنتاج، إذ هذه الأخيرة هي التي تصنع تاريخ تطور المجتمع، ووسائل الإنتاج هي الأدوات التي يستخدمها الناس لإنتاج حاجاتهم والإنسان مضطر إلى استخدام هذه الآلات والوسائل التي هي في تطور مستمر وهكذا تولد هذه الوسائل حركية نمط التنمية.

ويمكن وضع تحليل ماركس لعملية التنمية الرأسمالية في الصورة المبسطة الآتية:

توجد طبقتان في هذا النظام هما الرأسماليون والعمال ويمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج القائمة في الإقتصاد، بينما لا يملك العمال سوى قوة عملهم ويستهدف الرأسمالي من نشاطه الوصول بأرباحه إلى أقصى حد ممكن وذلك ليس فقط من أجل رفع مستوى معيشته ولكن من أجل هدف أكثر أهمية من ذلك يتمثل في الحصول على أرصدة إستثمارية للسباق مع غيره من الرأسماليين، وإحدى الطرق التي يستطيع الرأسمالي أرباحه عن طريقها تتمثل في إدخال إختراعات تنتج عن خفض نفقات الإنتاج، ومن ثم يحصل الرأس مالي على معدلات ربح مؤقتة قد تفوق كثيرا ما يحصل عليه منافسوه، والفرص لإدخال واستخدام مثل هذه التحسينات التكنولوجية كثيرة في تل الصورة التي وضعها ماركس للنظام الرأسمالي، ويرى

[1] حمدي باشا رابح، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الإقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 11.
[2] نفس المرجع.

ماركس أن البطالة التكنولوجية التي تنتج عن التقدم التكنولوجي في ضل الرأسمالية معدلاتها مرتفعة، فيطرد العمال من العمل نتيجة لإدخال آلات جديدة.

ويمكن القول بأن التقليل من أهمية وحجم التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرة الإقتصاديين الكلاسيكي.

**المطلب الثاني: نظرية النمو الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية):**

لقد سيطر منطق المدرسة الكلاسيكية الجديدة على الإقتصاد الحديث خاصة بعد الجرب العالمية الثانية. حينما باتت مسألة النمو ومشكلة التراكم الرأسمالي تشكل إهتمام الحكومات والإقتصاديين، وصارت أبحاث مفكري هذه المدرسة وفق أفكار عارضت خاصة المدرسة الكينزية والتي تمثلت في[1]:

– يرى أصحاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن الإرتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الإدخار في الإقتصاد قد تلاشى.

– أن السكان لا يتغيرون بأي حال من الأحوال مع التغير في الدخل الفردي.

– رفض معظم النيوكلاسيكيين قبول فكرة سيادة حالة السكون أو الركود، وأسسوا تفاؤلهم بعاملين إثنين هما التقدم التكنولوجي ومرونة الطلب على الإستثمار.

– أن التقدم التكنولوجي ومعرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال، والتقدم التكنولوجي يعتبر أيضا مشجعا لنمو الدخل الوطني، لأن التحسن في معدات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج.

– أن المنافسة التامة داخل الاقتصاد لها سيادة كاملة، والتغيرات في الأسعار (مرونتها) تجعل المستثمرين يستجيبون لهذه التغيرات بفضل إدخال تغيرات في الأسلوب الإنتاجي.

– يرون إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وهما العمل ورأس المال، على عكس الكينزيين (هارود – دومار) الذين يرون بثبات مزج عناصر الإنتاج.

– أن عملية تكوين رأس المال تعتبر هامة بالنسبة للنمو، خاصة مع إمكانية الإستبدال بين رأس المال والعمل في ظروف زمنية معينة، وهذا يعطي إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وبالتالي تحررت نظرية رأس المال من نظرية السكان التي ناد بها دومار.

– إفتراض أن الإقتصاد يعتمد على بضاعة واحدة، وأن الإستهلاك يعتبر هدف للإنتاج وليس العكس.

– أن النمو الإقتصادي يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل من خلال توفير عوامل خارجية هي التطور التكنولوجي ومعدل النمو السكاني.

وقد استطاع رواد المدرسة النيوكلاسيكية بناء مجموعة من النماذج الرياضية للنمو الإقتصادي نذكر منها:

[1] أنظر – فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الإقتصادي، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006، ص 127–131.
– عبد العزيز عجمية، محمد على البني، مرجع سابق، 2004، ص 77–82.

**أ- نموذج سولو- سوان Solow –Swan[1]:**

طور هذا النموذج لمحاولة تفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم وفي الدول الصناعية المتقدمة، حيث أوضحت الشواهد التاريخية لسجل النمو في هذه الدول عددا من الحقائق النمطية اشتملت على ما يلي:

- أن هناك تفاوت كبير في دخل الفرد بين أقطار العالم حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في أفقر الدول الفقيرة حوالي 0.05 متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الغنية.
- أن معدلات النمو الإقتصادي تتفاوت تفاوتا كبيرا فيما بين الدول.
- معدلات النمو الإقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.
- أن المكانة النسبية للدولة في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تعدل، بحيث يمكن أن تصبح الدولة غنية والعكس بالعكس.

كذلك أوضحت تجربة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ثبات معدل العائد الحقيقي على رأس المال، وثبات أنصبة رأس المال والعمل في الناتج المحلي الإجمالي بمعنى إنعدام الإتجاهات الزمنية، وكذلك ثبات متوسط معدل نمو دخل الفرد عند قيمة موجبة، بمعنى إستمرارية نمو دخل الفرد بطريقة منتظمة.

ويمكن كتابة هذا النموذج على شكل ثلاث معدلات على النحو التالي:

$$(1)Y = F(K.L)$$

تمثل هذه المعادلة دالة الإنتاج حيث يفترض أن هذه الدالة تتميز بخصائص العوائد الثابتة الحجم، بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بنفس النسبة، كذلك يفترض أن تستوفي دالة الإنتاج شروط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل الإنتاج، وقانون تناقص الغلة، بمعنى أن تناقص الإنتاجية الحدية مع ازدياد إستخدام عامل الإنتاج، على هذا الأساس يمكن كتابة الناتج الفردي على النحو التالي:

$$(2)Y = F(K)$$

حيث أن K هو رصيد رأس المال للفرد.

وتعبر المعادلة الثانية للنموذج عن شرط التوازن في سوق السلع الذي يتطلب أن يتساوى إجمالي الإستثمار (الإضافة إلى رصيد رأس المال زائد مخصصات إهتلاك رأس المال) مع الإدخار الذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج.

[1]For more details look at: raadali, wher explains the Algerian economic growth record? Doctorate thesis ,algiers university ,2006 ,chapeter 1

$$(3) \qquad K^1 = sY - dk$$

حيث $k^1$ هو التغير في رأس المال، وهو يساوي صافي الإستثمار.

**S** هو الميل الحدي (المتوسط) للإدخار.

**D** هو معدل إهتلاك رأس المال.

ويلاحظ أنه يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع بدلالة الكميات للفرد وذلك بملاحظة أن التغير مع الزمن لنسبة رأس المال:

$$\left(K = \left(\frac{K}{L}\right)\right)$$

يمكن كتابته على النحو التالي:

$$(4) \qquad K^1 = (G\,(k) - G\,(L))$$

مع ملاحظة أن نمو العمال **G(L)** قد إفترض ثابتا عند **n**، وبتعويض معدل نمو السكان ومعادلة صافي الإستثمار نحصل على:

$$(5) \qquad K^1 = \left(s\frac{Y}{K} - n - d\right) K$$

نلاحظ أنه يمكن التعبير عن $\frac{Y}{K}$ بدلالة الفرد على أنها $\frac{Y}{K}$ وتعويضها في المعادلة أعلاه نحصل على المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان:

$$(6) \qquad K^1 = \left(s\,\frac{Y}{K}\right) K = sy - (n+d)\,k$$

$$(7) \quad K^1 = sf\,(K) - (n + d)\,k$$

حيث تم تعويض دالة الإنتاج للفرد.

تقول المعادلة الأساسية للنمو في نموذج سولو سوان أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاث عوامل:

– الإستثمار للفرد والذي تؤدي الزيادة فيه إلى إرتفاع نسبة رأس المال للفرد.

– معدل إهتلاك رأس المال للفرد، dk، والذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال العامل.

– معدل إنخفاض رأس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني، nk، والذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض رأس المال للفرد.

عادة ما يتم تحليل النمو الإقتصادي بالتركيز على المدى الطويل عندما يتمكن الإقتصاد من تحقيق حلة مستقرة باضطراد تنمو فيها أهم العوامل بمعدل ثابت، ومن المعادلة الأساسية يمكن ملاحظة خاصية الحالة المستقرة للإقتصاد عندما يكون التغير في نسبة رأس المال للعامل مساويا للصفر، ويمكن توضيح أحد أهم نتائج هذا النموذج بملاحظة أنه إذا كان البلد يتمتع بمستوى من نسبة رأس المال للعامل أقل من

مستوى الحالة المستقرة فإن الإقتصاد سوف ينمو، بمعنى زيادة رأس المال للعامل، حتى يصل إلى مستوى الحالة المستقرة، وكلما كان البلد بعيدا عن الحالة المستقرة كلما كان نموه أكبر، وعند مستوى الحالة المستقرة يبقى دخل الفرد ثابت.

ولتوضيح هذه النتيجة نأخذ دالة الإنتاج من الشكل كوب – دوكلاس حيث a هي نصيب رأس المال في الناتج، في هذه الحالة فإن المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان تأخذ الشكل التالي:

$$k^1 = sk^a - (n + d)\,k \qquad (8)$$

وفي المدى الزمني الطويل عند مستوى الحالة المستقرة: $k^{\circ} = 0$ مما يعني أنه يمكننا الحصول على قيمة رأس المال العامل عند الحالة المستقرة يساوي:

$$k^* = \left(\frac{s}{n+d}\right)\left(\frac{1}{1-a}\right) \qquad (9)$$

وبتعويض هذه القيمة في دالة الإنتاج نتحصل على دخل الفرد في المدى الزمني الطويل على النحو التالي:

$$y^* = \left[\frac{s}{n+d}\right]^{\frac{a}{1-a}} \qquad (10)$$

وهي قيمة ثابتة بما أن كل المعطيات على يمين المعادلة ثابتة.

فسرت هذه القيمة التوازنية على أنها تحمل جوابا للسؤال حول لماذا يتم مشاهدة بعض البلدان وهي فقيرة، بينما الأخرى غنية، وذلك بملاحظة أنه مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها، كلما كانت معدلات الإدخار مرتفعة، كلما كان البلد غنيا نسبيا، ومع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها، كلما كان معدل نمو السكان مرتفعا كلما كان البلد فقيرا.

**ب- نموذج جيمس ميد jims Mead:**

لقد أخذ "جيمس ميد" بالأسلوب لكلاسيكي الحديث واستخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المختلفة، إستخدم نفس الفرضيات في نموذج "سولو سوان" كما إفترض أن هناك منتج واحد يمكن استخدامه للإستهلاك والإستثمار.

وانطلق من دالة الإنتاج التالية:

$$Y = f(K.L.N.T)$$

**Y**: الناتج الصافي أو الدخل الوطني.

**K**: المخزون الصافي لرأس المال والمتجسد في الآلات.

**L**: القدر المتاح من قوة العمل.

**N:** القدر المتاح من الإستخدام الفعلي للأرض والموارد الطبيعية، ويفترضه "ميد" ثابت.

**T:** عامل الزمن المؤثر في التقدم التكنولوجي. يرى ميد أن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من سنة لأخرى بتغير العناصر الثلاثة وفق المعادلة التالية:

$$\Delta y = v \cdot \Delta K + w\, \Delta L + \Delta Y^{1}$$

**V:** الناتج الحدي لرأس المال.

**w:** الناتج الحدي لقوة العمل.

**ΔY:** حجم الإنتاج نتيجة لتغيير المستوى التكنولوجي **T**.

**Δk:** التغير في عنصر رأس المال.

**ΔL:** التغير في عنصر العمل.

ومنه فالنمو حسب هذا النموذج يعبر عنه بصيغة معدلات نمو كالتالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{VK}{Y} \cdot \frac{\Delta K}{K} + \frac{WL}{Y} \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta Y}{y}$$

ΔY/Y: معدل النمو السنوي للناتج.

VK/Y: الناتج الحدي لرأس المال، وهي تمثل الجزء من الدخل الصافي الذي يدفع كأرباح لمالكي الآلات.

ΔK/K: معدل النمو السنوي لمخزون رأس المال.

WL/L: الناتج الحدي لعنصر العمل والتي تمثل الدخل القومي، والذي يدفع كأجور لقوة العمل.

ΔL/L: معدل النمو السنوي لقوة العمل.

$\Delta Y^{1}/Y$: معدل النمو السنوي في التقدم التكنولوجي.

وتعتبر هذه المعادلة الأساسية لنموذج "ميد" والتي توضح أن معدل النمو الإقتصادي الممثل بمعدل نمو الناتج وهو محصلة لثلاث معادلات مرجحة للنمو هي معادلة النمو لمخزون رأس المال ومرجح بالناتج الحدي لرأس المال ومعدل نمو السكان المرجح بالناتج الحدي لقوة العمل ومعدل النمو التكنولوجي. وكاستعراض عام حول نمو "ميد" نقول أنه إعتبر معدل نمو السكان ومعدل النمو التكنولوجي كثوابت، وأن التغير في معدل النمو يتحقق وفق سلوك كل من الإنتاجية الحدية لرأس المال وحجم الإدخار والناتج الحدي لقوة العمل عبر الزمن.

ففي حالة ثبات معدل نمو السكان ومعدل النمو التكنولوجي مع زيادة معدل المدخرات، فهذا سيؤدي إلى رفع نصيب الفرد من رأس المال وتنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال، وهذا الإنخفاض يمكن الحد منه في حالة زيادة إمكانية إحلال رأس المال محل كل من العمل والموارد الطبيعية، وإذا كان المستوى التكنولوجي ملموسا فالإنتاجية الحدية لرأس المال ستأخذ في الإرتفاع بدلا من الإنخفاض.

+ المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الإستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي.

## المطلب الثالث: نظرية النمو الكينزية :

بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929، ظهرت أفكار كينز، وقد كان اهتم أساسا بتحليل الوضع الإقتصادي في الدول المتقدمة، وقد تناول كينز النمو الإقتصادي من وجهة نظر التحليل التجميعي (الكلي)، وركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية: العمل، سعر الفائدة، عرض النقود ومعدل الإستثمار[1].

ويفترض كينز دائما في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير، وقد اعتبر الإدخار ومن ثم الإستهلاك دالة في الدخل، بينما إعتبر النيو كلاسيك الادخار دالة في سعر الفائدة أولا وفي الدخل ثانيا، فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم الإستثمار ومن ثم مستوى الدخل وحجم العمالة في الإقتصاد الوطني .

وعند مستوى معين للإستثمار يتحدد كما أشرنا مستوى الدخل ومستوى التشغيل، ويتوقف مستوى الإستثمار هذا بمعنى آخر على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الإستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي .

لقد وضع كينز عددا من الأسس الجديدة والتي من شأنها معالجة الأوضاع الإقتصادية التي عاصرها وترتكز هذه الأسس والقواعد في النقاط التالية:

كان إهتمام كينز بالإقتصاد الكلي (macro Economie) عكس سابقيه الكلاسيكيين الذين إهتموا بالإقتصاد الجزئي، من خلال الإهتمام بتكاليف وأرباح الوحدة المنتجة، معتبرين في ذلك أن الأرباح هي مصدر لتراكم الرأس مالية، لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي.

يرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الإستخدام (العمل) والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الإستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون ساي (Say).

يرى كينز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليس بسبب العرض من السلع والخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال والذي عرفه على أنه "الجزء من الدخل الوطني أو القومي، الذي ينفق على الإستهلاك والتراكم[2]، والقصور أو الضعف الذي وقع عليه أدى إلى هذه المشكلة.

حسب كينز الإدخار ومن ثم الإستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقيه، الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة أولا، وفي مستوى الدخل ثانيا، أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فإنه يتحدد وفق الطلب على الإستثمار، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق.

---

[1] Maré Nouchi ,op.cit. , p 53

[2] سالم توفيق النحفي ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في إقتصاديات التنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة، بغداد، 1989، ص 70.

لقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من أجل التوجيه، لأن التدخل حسبه يؤدي إلى الإقتراب من التشغيل التام، على عكس ما اعتقده الكلاسيكيون بقولهم أن التشغيل التام يحدث تلقائيا.

لقد ركز كينز على الآثار المترتبة على الإستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي، ولم يتعرض كثيرا لحقيقة أن الإستثمار يتمخض أو ينشأ عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الإقتصاد الوطني[1].

إن الأفكار العامة التي أشرنا إليها والخاصة بالتحليل الكينزي صاحبها إيجاد نماذج كمية خاصة بالنمو الإقتصادي تركز على أفكار كينز ومن أبرز هذه النماذج نجد نموذج هارود – دومار.

**نموذج هارود دومار Harrod–domar[2]:**

يعتبر هذا النموذج أشهر نماذج الكينزيين الجدد، ويعتبر الإدخار ورأس المال أساس عملية النمو الإقتصادي، ووفقه يجب على كل بلد إدخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنويا لغرض إستبدال رأس المال الثابت، أي الإهتلاك السنوي لقيمة الموجودات (المعدات، الأبنية، الطرق، والجسور.....) وذلك من أجل المحافظة على مستوى الناتج الوطني، ولأجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي (من خلال زيادة معدل النمو الإقتصادي) لابد من زيادة الإستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الإهتلاك، وتمثل هذه الإستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى رأس المال، ويعتبر الإدخار أهم مصدر للإستثمارات وبالتالي فهو المحرك الأساسي لعملية النمو الإقتصادي.

يعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الإقتصادي وأسهلها تطبيقا.

ينطلق هذا النموذج من مجموعة من الفرضيات[3]:

- يفترض أن الإقتصاد مغلق.
- تكلم عن مستوى معين من الناتج في ظل عمالة كاملة.
- تكلم عن النظام الإقتصادي بأحكام وقرارات آلية وفورية.
- جميع مفاهيم الدخل والإدخار والإستثمار ثابتة.
- يفترض أن متوسط الإدخار يساوي الميل الحدي للإدخار.
- يفترض أن العلاقة بين الإدخار والميل الحدي لرأس المال ثابتة.
- المستوى العام للأسعار ثابت.

يشتمل النموذج على:

دالة للإنتاج ليس فيها مجال للإحلال بين رأس المال والعمل وتأخذ الشكل التالي:

$$(1) \quad Y = Min\ (vK, bL)$$

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 102.

[2] أنظر: وعيل ميلود، دراسة تباين النمو الإقتصادي للدول العربية في ظل البيئة الإقتصادية الجديدة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 34.

[3] Abd elkadersidahmed, croissance et Dévelopment, OPU, Alger 1981, p 192-193

وبافتراض أن هناك فائض للعمالة أو ندرة في رأس المال تصبح دالة الإنتاج خطية في رصيد رأس المال على النحو التالي:

$$(2) \qquad Y = vK$$

وبافتراض أن معدل إهتلاك رأس المال يساوي الصفر، يتطلب شرط التوازن سوق السلع أن يتساوى الإدخار مع صافي الإستثمار وذلك على النحو التالي:

$$(3) = K^{*} = sY \quad I = \frac{dk}{dT}$$

وبتعويض Y من دالة الإنتاج يمكن التوصل إلى معدل نمو رصيد رأس المال:

$$(4) \qquad G(K) = sv$$

وتعني هذه النتيجة أن رصيد رأس المال ينمو بمعدل يساوي معدل الإدخار مضروبا في نسبة الناتج لرأس المال، ويلاحظ في هذا الصدد أن معدل نمو رأس المال يعتمد على معطيات سلوكية، كمعدل الإدخار، ومعطيات تقنية، كنسبة الناتج لرأس المال، وهي معطيات خارجة عن نطاق التحكم.

وللحصول على معدل نمو الإنتاج يمكن القيام بمفاضلة دالة الإنتاج مع الزمن نتحصل على:

$$(5) \qquad Y' = vK'$$

وبتعويض تعريف الإستثمار من المعادلة رقم (3) نتوصل إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

$$(6) \qquad G(Y) = sv$$

وتعني هذه النتيجة أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بنفس معدل نمو رصيد رأس المال، ويعتمد مثله على معطيات خارجية سلوكية أو تقنية.

ويلاحظ أنه إذا كان معدل نمو السكان يساوي **n** فإن معدل نمو دخل الفرد كمؤشر للأداء التنموي يكون على النحو التالي:

$$(7) \qquad G(y) = sv - n$$

وتعني هذه النتيجة أن مؤشر الأداء التنموي يعتمد على معطيات خارجية بما في ذلك معدل نمو السكان.

إن تطبيق هذا النموذج يوصف بالسهل:

فإذا كانت لدينا فرضا $v = 0.2$ و $s = 0.25$ فإن معدل نمو الإقتصاد سيكون:

$$G(y) = (0.2) \times (0.25) = 0.05$$

أي أن الناتج المحلي الإجمالي سينمو بمعدل 5%، وإذا كان نمو معدل السكان $n = 0.03$ فإن ذلك يعني أن معدل نمو متوسط دخل الفرد يساوي 0,02 أي 2% سنويا.

ومن جملة الإنتقادات التي وجهت إلى هذا النموذج أن بعض الإستنتاجات تعتمد على الفرضيات التي جاء بها النموذج، والتي تجعله غير واقعي، ومن جملة هذه الإنتقادات نجد:

– أن فرضية ثبات الميل الحدي للإدخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.

– أن فرضية ثبات نسب إستخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.

– النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو سعر الفائدة.

– فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

– إن النموذج غير واقعي بالنسبة للدول النامية بسبب إعتماده على مبادئ غير متوفرة بالقدر المطلوب كالإدخار وعدم تدخل الدولة في الإقتصاد وحالة التشغيل الكامل.

## المطلب الرابع: نظرية النمو الجديدة (الداخلية):

إن القصور في تفسير التباعد والإختلافات الكبيرة في الأداء الإقتصادي فيما بين البلدان جعل نماذج النمو الكلاسيكية تلقى معارضة كبيرة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، كونها ترجع النمو الإقتصادي إلى عوامل خارجية مستقلة عن التقدم التكنولوجي.

هذا القصور يوفر إطار نظري لبروز نظرية النمو الداخلية، كما أن الدافع الأساسي في نظرية النمو الجديدة هو تفسير الإختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المحقق، ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الإنخفاض، ويتعزز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بأن التعليم وكذلك البحث والتطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الإنخفاض، مما ينتج عنه إختلاف حقيقي فيما بين أداء إقتصاديات البلدان المختلفة.

إن البناءات السابقة لمدرسة النمو الداخلي تفترض أن معدل الإدخار ومعدل الإستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل متساوية فيما بين بلدان العالم.

وترى نظرية النمو الداخلي أن هناك عدة مصادر للنمو، وأنها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيوكلاسيكية مع وجود بعض الإختلافات، فبالنسبة لعنصر العمل تربط هذه النظرية قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية والإستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم والبحث والتطوير، وهذا ما يؤدي إلى التغلب على مشكلة تناقص الغلة أي عن طريق الإستثمار في رأس المال البشري بالإضافة إلى رأس المال العيني.

ويمكن مما سبق إبراز أهم الإختلافات الموجودة في نظرية النمو الداخلي مقارنة مع النظريات التي سبقتها وعلى وجه الخصوص النظرية النيوكلاسيكية[1]:

[1] ميشيل تودارو، ترجمة حسن حسين ومحمود حامد محمود، مرجع سابق، ص 155.

– أن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرضيات النظرية النيوكلاسيكية القائلة بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي وفي أكثر الأحيان، كالتركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس مال المستثمر، وبافتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية والوفرات الخارجية التي تعوض طبيعة إتجاه العوائد نحو التناقص.

– نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد وتباين نماذج النمو الإقتصادي طويل الأجل بين الدول.

– إن التكنولوجيا لاتزال تلعب دورا مهما في هذه النماذج، فلم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل.

وقد تم بناء العديد من النماذج الكمية للنمو الإقتصادي بالإعتماد على أفكار ومبادئ نظرية النمو الداخلي ومن أهم هذه النماذج نجد نموذج بول رومار – **Paul Römer**–

**نموذج بول رومار Paul Römer[1]:**

صاغ **Römer** نموذجه كالتالي:

النموذج يحتوي على مؤسسة منفصلة عن بعضها البعض، أي أن لها نفس دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس **Cobb–Douglas**

$$Y_{it} = (k_{it})^{1-B} (A_t l_{it})^{B} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

$Y_{it}$: **إنتاج** المؤسسة **(i)** في الفترة **(t)**.

$l_{it}$ و $K_{it}$: كمية العمل ورأس المال المستعمل من طرف كل مؤسسة.

**A:** رأس المال المرن أو المعرفة لكل المؤسسات والمرتبطة برأس المال الإجمالي.$\sum K_t$

مع أن:

$$A = (A)^{1/B} (\sum K_{it})^{a} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

ومنه تصبح المعادلة (01) كما يلي:

$$Y_{it} = (K_{it})^{1-B} \left[A^{1/B} \left(\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right)\right]^{a} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (03)$$

وفي حالة إذا ما كان العمل ورأس المال موزعين بحصص متساوية بين المؤسسات فالإنتاج الكلي (المجمع) للإقتصاد ككل هو:

$$\sum_{i=1}^{n} y_{It} = [\sum_{i=1}^{n} k_{it}]^{1-B} [(A)^{1/B} \left(\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right)^{a} \sum I_{it}]^{a} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (04)$$

والعلاقة (04) تصبح:

[1] أنظر: العمري علي، دراسة تغيرات أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2008، ص 69.

$\sum_{i=1}^{n} y_{it} = A\,[\sum_{i=1}^{n} k_{it}]^{1-B+aB}\,[\sum_{i=1}^{n} I_{it}]^{B}$ ..... (05)

نضع $I_t = \sum_{i=1}^{n} I_{it}$ , $k_t = \sum_{i=1}^{n} k_{it}$ ، $y_t = \sum_{i=1}^{n} y_{it}$

فتصبح العلاقة (05) كما يلي:

$Y_t = A\,(K_t)^{\&-B+aB}\,(I_t)^{B}$ ..... (06)

ومنه فالمردودية الخاصة هي:

$r_{it} = (1-B)(k_{it})^{-B}(A,K_{it})^{B}$.....(07)

نقوم بتعويض **A** الموجودة في المعادلة (02) في المعادلة (07) نحصل على:

$r_{it} = (1-B)AI_t^{B}k_t^{b(a-1)}$.....(08)

والمردودية الإجتماعية تصبح كما يلي:

$r_t = (1-b+aB)AI_t^{B}(k)^{B(a-1)}$.....(09)

إنطلاقا من المعادلتين (08) و(09) تظهر أن المردودية الخاصة أقل من الإجتماعية وهذا ما يفسر بالخارجية نقوم الآن بدراسة مشكل النمو من خلال المرور عبر تكوين هاملتون لدالة المنفعة.

$Max.U = \int_0^{\infty} \frac{c^{1-a}-I_e^{-pt}}{1-a} DT$ ..... (10)

$K^{\times} = f(k)-c-(s+n)\,k$

إفترض أن عدد السكان ثابت و $a = 1$ منه:

$F(k) = AkI^{B}$ ..... (11)

$K^{\times} = f(k)-c-\delta k$

$\delta$: نسبة إنخفاض رأس المال.

وحسب شروط هاملتون:

$M = \frac{c^{1-a}-e^{-pt}}{1-a} + A\,(f(k))-c-\delta k$ ..... (12)

وتستعمل تقنيات المراقبة المثلى من أجل التنظيم داخل الزمن **Inter Temporelle**، ونحصل على معدل النمو للمجتمع كما يلي:

$G_0 = \frac{c^*}{c} = a(AI^B - \delta - p$ ..... (13)

ومعدل النمو لكل رأس مال هو:

$\frac{k^*}{k} = AI^B - \frac{c}{k} - \delta$ ..... (14)

ونفس الطريقة تؤدينا إلى حساب معدل النمو غير المركز وهو:

$\boldsymbol{g_e = \frac{c^*}{c} = \delta[(1-B)AI^B - \delta - p]}$ ..... (15)

يتضح أن، وهذا باعتبار أن الأعوان لا تأخذ بعين الإعتبار قراراتها الفردية الخارجية المتسببة من طرف مساهمة رأس المال الإجمالي.

## المبحث الثالث: إستراتيجيات النمو الإقتصادي:

هناك عدة إستراتيجيات للنمو الإقتصادي منها إستراتيجية النمو المتوازن والنمو الغير متوازن وإستراتيجية المراحل لروستو، وتبعية النمو الإقتصادي وهدا ما سنتناوله من خلال مايلي:

### المطلب الأول: نظرية الدفعة القوية (نظرية النمو المتوازن):

ويرى مؤيدوها أن يكون برنامج التنمية في الدول النامية شاملا لكافة القطاعات كل حسب حاجته، وذلك نتيجة لتشابك القطاعات التي يعد كل منها سوقا للبقية.

تنسب نظرية الدفعة القوية إلى روزنشتاين –رودان **(Paul rosenstein – rodan)**[1] الذي يؤكد على ضرورة توفر رؤوس أموال ضخمة محلية وأجنبية، والقيام باستثمارها في إنشاء قاعدة صناعية ومشروعات عامة متعددة، تشرف عليها الحكومات[2]، ويؤكد على حتمية التصنيع وأهميته الذي يحتاج إلى رأس مال أولي يمكن الإقتصاد من الإنطلاق، فإذا لم تتوفر دفعة التمويل القوية[3]، فإن الإستثمارات التدريجية ستتلاشى دون أن تفلح في انطلاق الصناعة. فهو يرى أن التقدم خطوة خطوة لن يكون له تأثير فاعل في كسر الحواجز والقيود وكسر الحلقة المفرغة التي تعيشها البلدان المتخلفة، بل يتطلب الأمر حدا أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للإقتصاد الإنطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، وهذا يعني حدا أدنى من الإستثمار، يقدر بـ 13.2**%** من الدخل الوطني خلال الخمس سنوات الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيا، وينطلق **رودان** في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة، ومجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي.[4]

ويرى **رودان** أن هناك أسلوبان للتصنيع: الأسلوب الأول يتم بتوجيه موارد الدولة لإقامة الصناعات الثقيلة والإستهلاكية بغرض تحقيق الإكتفاء الذاتي، وهو أسلوب مكلف ويحمل الأجيال تضحيات ضخمة، كما أنه يبتعد عن التشغيل الأمثل للموارد، لأنه يتجاهل مزايا التخصص وتقسيم العمل، أما الأسلوب الثاني الذي يرجحه، فيتم بقيام الدول المتقدمة باستثماراتها المباشرة وغير المباشرة في الدول المتخلفة،

---

[1] **روزنشتاين–رودان** (1902–1985) إقتصادي بولوني، من أعمدة إقتصاد التنمية، عمل بالبنك العالمي خلال الفترة 1947–1968 ثم في معهد ماساشوسيتس إلى غاية 1968 عرف بنظريته عن النمو المتوازن المطورة من طرف نيركس، والتي نشر مضمونها سنة 1943 في مقال له بعنوان Popblems of industrialization of castern and southeasternEurope (موسوعة ويكيبيديا الحرة).

[2] مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص 132.

[3] يرى **رودان** أن هناك حد أدنى من الموارد ينبغي تخصيصها للتنمية الإقتصادية من أجل إقلاعها، لا يختلف كثيرا عن وضع طائرة ما على أهبة الإقلاع في الجو فهي تحتاج إلى فترة زمنية معينة على الأرض، وإلى سرعة معينة على الأرض لكي تقلع.

[4] مدحت القرشي، التنمية الإقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 88.

ويعتقد أن هذا الأسلوب يفعل مزايا التخصص، فهو مفيد للبلدان المتخلفة والمتقدمة على حد سواء فهو إذن يبارك الإستثمار الأجنبي، وهو ما جعله ينادي بضرورة تدخل الدولة المضيفة لتوفير خدمات رأس المال الإجتماعي والبنى التحتية.

ويبرر **رودان** تبني الدفعة القوية بتحقيق الوفورات الخارجية التي تنتج عن ظاهرة عدم التجزئة، والتي تعني أن رأس المال غير قابل للتجزئة، وبالتالي فإن الإنتاج ذا الحجم الكبير من شأنه أن يستغل ويستثمر رأس المال بشكل أكثر كفاءة من الإنتاج ذي الحجم الصغير، ويفرق **رودان** بين ثلاثة أنواع من عدم التجزئة ، والتي ينجم عنها وفورات خارجية: عدم التجزئة في دالة الإنتاج، عدم التجزئة في دالة الطلب، وعدم التجزئة في جانب العرض للمدخرات.[1]

ويؤكد المؤيدون لفكرة الدفعة القوية بأن الإستثمار على نطاق واسع سوف يؤدي إلى حصول زيادة سريعة في الدخل الوطني، ومن ثم زيادة الميل الحدي للإدخار، وبالتالي إرتفاع حجم الإدخار.

بينما تنسب نظرية **النمو المتوازن** إلى **راغنر نيركس** (rogner nurkse)[2] صاحب حلقة الفقر المفرغة التي يقر فيها أن الدول الفقيرة ستظل كذلك، لكون أن الفقر سبب لعدم الإدخار الذي هو سبب لعدم الإستثمار الذي هو سبب لاستمرار الفقر، مثلما هو موضح في الشكل التالي:

[1] مدحت القرشي، التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، ص89-90.

[2] **راغنرنيركس:** إقتصادي أمريكي من أصول إستونية، عاش خلال الفترة (1907-1959)، يعد واحد من رواد إقتصاد التنمية، صاحب فكرة حلقة الفقر المفرغة ومشارك مع **روزنشتاين رودان** في إستراتيجية النمو المتوازن.

**الشكل رقم (02): الدائرة المفرغة**

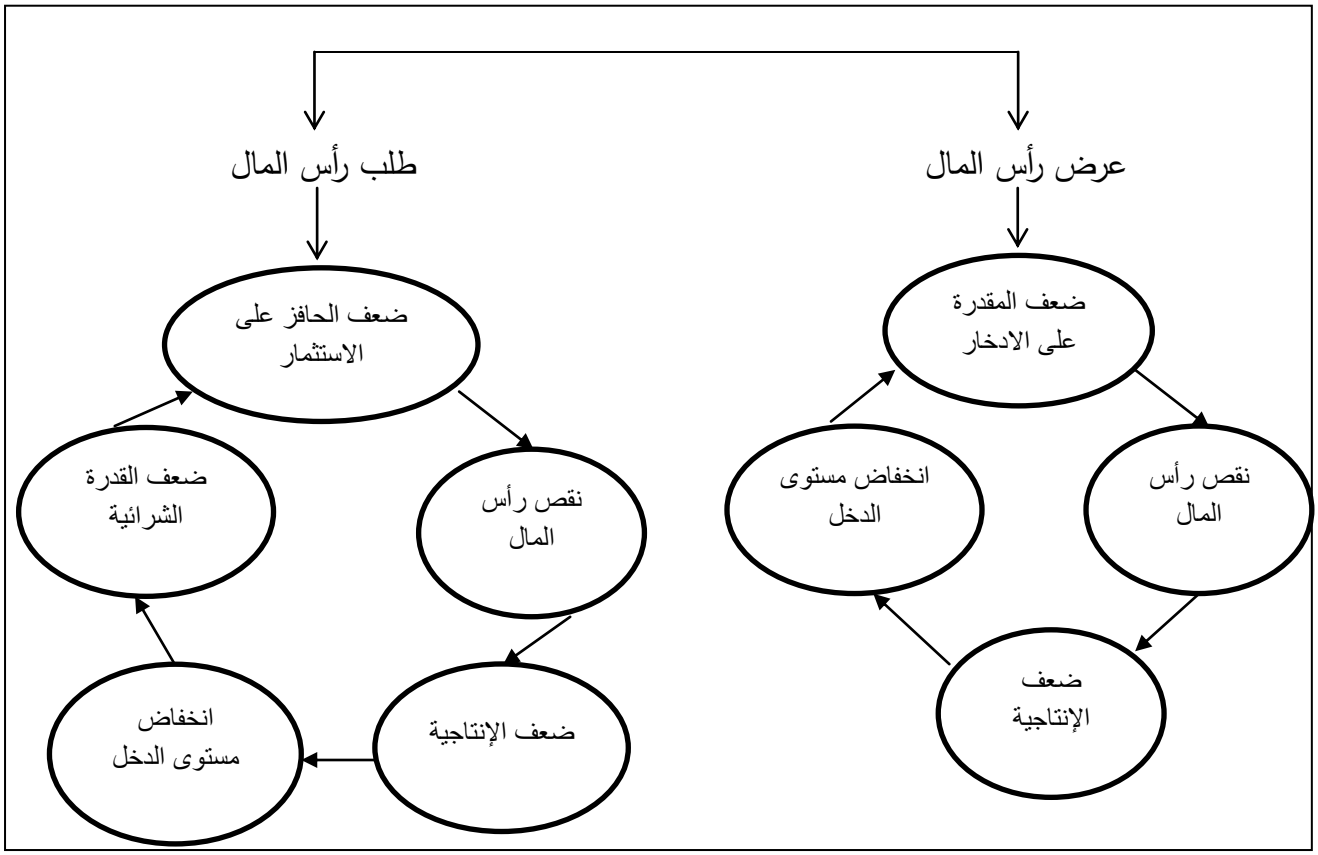


المصدر: محمد أحمد الدوري، التخلف الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص23.

هذه الحلقة لا يمكن كسرها حسب **نوركس** إلا بتوسيع السوق الذي يقتضي أن تكون الإستثمارات موزعة على كل قطاعات وأنشطة الإقتصاد الوطني حتى يجد كل نشاط سوقا واسعا لمنتجاته، مما يسمح لكل قطاع بخلق التراكم الذي يؤدي إلى المزيد من التوسع.

وبذلك فإن عملية النمو أو التنمية تحدث نتيجة للإستثمار الذي يجب أن يتم في جميع القطاعات دفعة واحدة وهو ما جعله يؤيد نظرية الدفعة القوية تحت مسمى "نظرية النمو المتوازن"، والتوازن الذي تؤكد عليه هذه النظرية هو التوسع المتزامن لجميع قطاعات الإقتصاد الوطني، وذلك للحيلولة دون حصول الإختناقات التنموية التي تؤدي إلى إعاقة التنمية، وما هو أكثر في النظرية هو توزيع الإستثمارات على القطاعات وليس حجم الإستثمارات ذاته.

إلا أن هذه الإستراتيجية تواجه عددا من الإنتقادات أهمها:

1- التناقض القائم بين مبدأي التنمية المتوازنة وفرات الحجم، إذ يقتضي المبدأ الأول بعثرة عوامل الإنتاج على عدد كبير من المشاريع التنموية قد يفتقر كل منها إلى الحجم الإقتصادي الأمثل، بينما المبدأ الثاني يقتضي تركيز الإستثمارات إلى الحد الذي يسمح بتحقيق وفورات الحجم.

2- يرى البعض أن تطبيق هذه النظرية سوف يشجع على الضغوط التضخمية، لأنه يتطلب موارد كثيرة ليست متوفرة لهذه البلدان، كما أنها تقود إلى عزل البلدان النامية عن بقية العالم، بسبب تركيزها على التنمية من أجل السوق المحلية.

3- هي عبارة عن أفكار عامة لم تتعرض لمنهج تفصيلي لكيفية هذا التدخل الحكومي الذي تتضمنه النظرية لضمان توزيع الإستثمارات على القطاعات المختلفة.

4- تفترض النظرية أن الدول النامية تبدأ من الصفر، وهو إفتراض خاطئ.

## المطلب الثاني: نظرية أو إستراتيجية النمو غير المتوازن:[1]

يرى أنصار هذه النظرية ضرورة أن يكون تركيز الدولة لبرامج ومخططات التنمية على قطاع رئيسي ورائد، وذلك بسبب قلة الموارد المالية، ويرون أن إتباع هذا الأسلوب هو الأفضل للدول النامية، هذا في اعتراض واضح على مؤيدي الدفعة القوية والنمو المتوازن، ويرون أن الدفعة القوية يجب أن تتم ضمن بعض القطاعات والصناعات الرائدة من الاقتصاد الوطني، وأنه استنادا إلى تجارب الدول المتقدمة والإنتقادات التي تم توجيهها إلى إستراتيجية التنمية المتوازنة، يكون من الأنسب والأكثر واقعية مواجهة التنمية كعملية تتطلب تركيز الجهود على القطاعات الإقتصادية القابلة لأن تكون مصدرا لسلسلة من اللاتوازنات الخلاقة التي ينبغي مراقبتها حتى لا تتحول إلى توازنات إقتصادية إذا ما أريد لعملية التنمية أن تستمر.

ويضرب الإقتصادي الأمريكي **هيرشمان** (A . Hirschman) الذي قدم نظريته عن النمو غير المتوازن من خلال كتابه "إستراتيجية التنمية الإقتصادية " سنة 1958 والذي يعد من أهم أنصار إستراتيجية التنمية غير المتوازنة، مثلا بذلك الولايات المتحدة الأمريكية، التي توضح له عندما قارن إقتصادها بين عامي 1850-1950 أن عملية التنمية تمت على أساس تنمية قطاعات رائدة في الإقتصاد الأمريكي، والتي ساعدت بدورها القطاعات التابعة على النمو.

ومن أهم أنصار هذه النظرية بالإضافة إلى **هيرشمان** نجد مع كل من الإقتصاديين الفرنسيين **فرانسوا بيرو** و**Girard deBernis**، حيث قدم **بيرو** رؤية للتنمية الإقليمية، بينما قدم **Girard de Bernis** رؤية لتنمية القطاعات الصناعية الهامة.

### الفرع الأول: نظرية أقطاب النمو ل.(François Perreau)

كان الفرنسي فرانسوا بيرو أول من شرح ما سمي بنظرية أقطاب النمو التي لا يختلف جوهرها عما شرحه **هيرشمان** في نظرية النمو غير المتوازن، باعتبار أن هذا الأخير إعتمد عليها في شرح نظريته[2]، وهي المناطق الأكثر تقدما إقتصاديا واجتماعيا من المناطق الأخرى، مثل المراكز الحضرية مقابل

[1] حربي محمد موسى عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الإقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 1997، ص87-88.

[2] مدحت القرشي، التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، ص 100.

المناطق الريفية في الدول الأقل نموا، ويتجه النشاط الإقتصادي للتوطن حول هذه المناطق، فالقطب يحتوي على صناعة أو صناعات محركة ولكنه يتجاوزها من حيث تأثيره، والمنطقة المحركة عنده هي التي بفضل تدفق السلع والإستثمارات والإعلام، وبفضل تأثير المراكز الحضرية، تحفز النمو الذي ينتشر مع الوقت إلى سائر المناطق في الوطن، ويرى **فرانسوا بيرو** أن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان دفعة واحدة، بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جهات الإقتصاد الوطني.[1]

غير أن **غونار ميردال** يختلف مع **بيرو** حول هذه النظرية، إذ يرى أن ترك التفاعل الحر بين مناطق البلد الواحد يجعل المناطق الغنية أكثر غنى والمناطق الفقيرة أكثر فقرا، وهو ما يقتضي ضرورة تدخل الدولة من خلال أدواتها المالية والنقدية[2] ولقد استعملت نظرية فرو نسوا بيرو هذه في النمو ليس فقط لتفهم التركيب الوسطي وتنظيمه، وإنما كوسيلة لحل المشاكل الجهوية على المستوى الدولي وفي مختلف الأنظمة الإقتصادية والسياسية[3]. فهو يستعمل نظرية الموقع التي تطالب بأن يؤخذ البعد المكاني بعين الإعتبار عند التخطيط، لكون المستوى التنموي يختلف باختلاف الموقع والبعد عن المراكز الحضرية.

غير أن ظهور التقدم والنمو في قطب معين، غالبا ما يحدث تأثيرا فيما جاور من مناطق، كما يرى الإقتصادي فريدمان **(J . Friedman)** في دراسته لفنزويلا– بعنوان " **Regional Policy: readings in theory and application**" أن للموقع قوة كبيرة مؤثرة في مستوى التنمية، فالمراكز الحضرية المتطورة أكثر ميلا للنمو والتغير من البعيدة.[4]ويكون التأثير على نوعين:

– تأثير سابي أسماه التأثير الخلفي، أي أن الإقليم أو المنطقة الأكثر نموا تأخذ مما يجاورها الكثير من فعالياتها التنموية، فتترك تأثيرا سلبيا على أوضاعها وحياتها.

– تأثير إيجابي، وأسماه بالتأثير الإنتشاري، وهذا لا يحدث إلا عندما يتشبع القطب التنموي ويصل إلى مرحلة الزخم التنموي. عندها يبدأ يعطي إشعاعات تنموية على ما جاوره، بعد أن كان يعمل على سلبها.

فالقطاعات المتفوقة على سواها تعمل على جذب فعاليات التنمية مما يجاورها، إلى درجة أنها تفرغ مناطقها المجاورة كليا أو جزئيا من مواردها الذاتية وفعالياتها وفق السببية التراكمية يسميها **Gunnar Myrdal**.[5]

---

[1] فرانسوا بيرو، فلسفة لتنمية جديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص145–208.

[2] كميل حبيب وحازم البني، ثقافة التنمية، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2008، ص 82.

[3] بشير محمد التيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 47.

[4] انظر: تقرير البنك العالمي لسنة 2009، إعادة تشكيل الجغرافيا الإقتصادية.

[5] غازي عبد الرزاق النقاش، إقتصاديات الموقع والإستراتيجيات العالمية للتحضر والتنمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 1996، ص16.

**الفرع الثاني: نظرية هيرشمان (A. Hirschman) في الصناعات المحركة.[1]**

حسب **هيرشمان**، فإن الدفعة القوية للنمو يجب أن تتركز في قطاعات أو صناعات قائدة محددة، ذات أثر حاسم في تحفيز إستثمارات أخرى مكملة، بدلا من توزيعها على جهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها، ولكن المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج الإستثماري في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن تكمن في تحديد أولوية الإستثمار في الأنشطة الرائدة من الصناعات والمشروعات التي يجب أن تبدأ بها التنمية، ويقول **هيرشمان** أن التاريخ الإقتصادي العالمي لم يعرف أمثلة عن التنمية من جانب العرض، وإنما إتخذت التنمية الإقتصادية في الواقع شكل إنطلاق بعض قطاعات الإقتصاد الوطني نحو التنمية أو التقدم، ومن ثم تقوم القطاعات المحركة بتحريض القطاعات الأخرى، ويرى **هيرشمان** أن هذه النظرية مناسبة للدول المتخلفة التي يعوزها القدرة على اتخاذ قرارات إستثمارية بما يوفر من الموارد النادرة، فالنمط الأمثل للتنمية – حسب **هيرشمان–** يحدث في خطوات متتابعة تقود الاقتصاد الوطني بعيدا عن وضع التوازن. ولهذا فهو ينصح الدول النامية بتركيز جهودها التنموية على عدد محدود من الإستثمارات التي تتفوق على غيرها من الإستثمارات في الحظ على المزيد من الإستثمارات، باعتبار أن التنمية عملية ديناميكية تنقل الإقتصاد من حالة لاتوازن إلى حالة لا توازن أخرى على مستوى أعلى من الناتج والدخل، حيث كل حالة لاتوازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللا توازن السابقة، وتخلق حالة لاتوازن أخرى[2]، ويؤكد **هيرشمان** بأن الإختلال في التوازن يمثل قوى دافعة للنمو من خلال مسارين[3]:

– إختلال التوازن لصالح القطاعات المنتجة مباشرة، مما يولد إختناقا في عرض خدمات رأس المال الاجتماعي، وفائضا في قطاع الإنتاج المباشر، وهو ما يؤيده **هيرشمان**.

– إختلال التوازن لصالح رأس المال الإجتماعي، وتخلف قطاع الإنتاج المباشر، وهنا تطرح قضية إختيار القطاع الإنتاجي الذي يجب أن توجه إليه الإستثمارات، فيطرح مفهوم الدفع إلى الأمام وإلى الخلف.

وهو الشيء نفسه الذي أشار إليه Leibenstein[4] عندما قال أن الدول المتقدمة تشكل نظما غير متوازنة، بحيث أن أي إخلال بالتوازن فيها تتولد عنه قوى من شأنها دفع الإقتصاد الوطني بعيدا عن نقطة التوازن، أي تولد عنه عملية تراكمية تدفع بالمتغيرات بعيدا عن نقطة التوازن، أما الدول المتخلفة فتشكل نظما متوازنة، حيث يتولد عن الإخلال بالتوازن فيها تولد قوى تعمل على إعادة الإقتصاد إلى وضعه الأصلي فلا يحدث النمو، وهو ما يقتضي على القائمين على عملية التنمية ضرورة التعرف على الإستثمارات التي تتميز بهذه الميزة، ويرى هيرشمان معيار المفاضلة بين الإستثمارات في هذا المجال هو

---

[1] هيرشمان: إقتصادي أمريكي، ولد سنة 1915، نشر كتابه عن إقتصاد التنمية المعنون The strategy of economicdevelopment سنة 1958، والذي عرض فيه فكرته عن النمو غير المتوازن، وله العديد من المؤلفات الأخرى.

[2] مدحت محمد العقاد، إدارة وتنمية الموارد البشرية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2008، ص 134.

[3] Jhingan M.L, the economics of devlopment and planning, vrinda publicationsrevised and enlarged edition, 1999, p 189-197.

[4] Leibenstein: إقتصادي من أصول أوكرانية، ولد سنة 1922، تركزت أعماله حول إقتصاديات التنمية وخصوصا الإقتصاديات المتخلفة في علاقتها بالسكان.

القدرة على "الدفع إلى الأمام " و "الدفع إلى الخلف"، وهو ما تنتج عنه آثار تحريضية قوية على النمو، ويعطي هيرشمان أهمية خاصة للترابط الخلفي على حساب الترابط الأمامي، وللإستثمارات المنتجة مباشرة قبل الإستثمارات القاعدية، باعتبار أن هذه الأخيرة تتحقق نتيجة تحريض الإستثمارات المنتجة.

غير أن ما يؤخذ على هذه النظرية هي أنها:

– تفترض بأن التنمية تجري بصفة أساسية نتيجة للمبادرات الفردية بعيدا عن الخطط التنموية الضرورية في ظل محدودية الموارد.

– تفترض أن المحفزات تكون للتوسع والتنمية فقط، وتهمل ما يمكن أن يحدث من مقاومة للتطور.

– لم توضح ما هو حجم الإختلال الأمثل الذي يسمح بتحريض التنمية.

وقد كانت نظرية هيرشمان التي أيدها كل من Singer وKindleberger و Streeten أثرا لنظرية فرانسوا بيرولسنة 1955، والتي قدم فيها أول صيغة للنمو غبر المتوازن، حيث أعطاها تسمية "نقاط النمو" أو "مراكز النمو".[1]

**الفرع الثالث : نظرية الصناعات المصنعة لـ جيرارد دوبيرنيس (Gerard de bernis)[2]:**

إن أقطاب التنمية التي تكلم عنها فرانسوا بيرو لا يمكن أن تقوم بدورها المحرض لعملية التنمية إلا إذا كانت نواتها صناعة ثقيلة، لأن الصناعة الثقيلة هي التي تستطيع أن تكون حولها شبكة من الإرتباطات الأمامية والخلفية، ويركز جيرارد دو بيرنيس على نوع خاص من الصناعات الثقيلة يعرف باسم "الصناعات المصنعة " التي تتمثل وظيفتها الإقتصادية الأساسية في إحداث تغيير بنيوي في مصفوفة العلاقات بين القطاعات المختلفة بفضل استخدام التجهيزات الحديثة في الإقتصاد الوطني، من أجل رفع إنتاجية العوامل أو إنتاجية الإقتصاد ككل، ويرى أن تحولات البنى الإقتصادية ستنعكس على البنى الإجتماعية والثقافية، ويؤدي إلى تغييرها بالكيفية التي تخدم عملية التصنيع ذاتها، وحتى تقوم بهذا الدور يجب أن تكون:

– تساهم بنسبة مرتفعة في تكوين الناتج الوطني.

– مستقلة عن مصادر التمويل ومراكز التصنيع الخارجية.

– أن تكون هناك أنشطة إقتصادية تستخدم منتجات هذه الصناعات كمدخلات لها[3].

ويمكن حصر الحجج المؤيدة لآلية التنمية غير المتوازنة في الآتي:

---

[1] صاغها لأول مرة سنة 1953 وتكرر ظهورها في كتاباته اللاحقة، إلى أن نشرها في مؤلفه:Note sur la notion de pole de croissance سنة 1955.

[2] جيرارد دو بيرنيس، إقتصادي فرنسي ذو نزعة ماركسية لا يمانع الإنفتاح على الخارج طالما كان متحكما فيه، أهم مساهماته في التحليل الإقتصادي هي تطوير نظرية للتنمية خلال الفترة 1950 – 1960، أمل في إقتصاد التنمية فقد أدخل مفهوم الصناعات المصنعة مدافعا بها عن وجود صناعات ثقيلة وبإمكانها أن تلعب دورا محركا في تنمية الإقتصاد، إعتمدت الجزائر نظريته في بناء الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال.

[3] Gerard de Bernis, Industries industrialisantes et le contenu d'une politique régionale, 1966, p 417-419

– يؤدي تركيز الإستثمارات في عدد محدود من الأنشطة الإقتصادية إلى التحكم فيها والإستخدام الأمثل لما هو متاح من عوامل التنمية.

– يؤدي تركيز الإستثمارات في عدد محدود من المشروعات التنموية المختارة بعناية إلى تحريض النمو وتسريعه.

– يمكن أن يكون منتج المؤسسة أكثر ملائمة من التكنولوجيا المستوردة.

وبالتالي فعلى الدول التي ترغب في النمو أن يكون إختيارها للقطاعات المحركة إختيارا سليما، حيث تكون هذه القطاعات نشطة في خلق أوضاع عدم التوازن المحرضة لحركية الإقتصاد.

## المطلب الثالث: نظرية أو إستراتيجية المراحل لـ روستو

إكتسبت هذه النظرية شهرة عالمية بعد أن ظهرت سنة 1956 لمؤلفها روستو[1] الذي يؤكد بأن التنمية الإقتصادية التي تهدف إليها الدول النامية التي حققت إستقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية ممكنة، طالما أن هذه الدول وعت تماما الأسباب التي تنقلها من مرحلة تقليدية إلى أخرى، متخطية في ذلك المصاعب والمشاق التي تعترضها، وطورت إقتصادها الوطني بما تتطلب كل مرحلة[2].

ويرى أن الإنتقال من التخلف إلى التنمية يجب أن يتم في مراحل لابد أن تسلكها الدول جميعا[3] والتي لخصها في كتابه The stages of economicgrowth (مراحل النمو الإقتصادي) الذي ظهر سنة 1956.

ويكمن جوهر أطروحة روستو في كونه يدعي بأنه يمكن منطقيا وعمليا تشخيص مراحل معينة للتنمية وتصنيف المجتمعات طبقا لتلك المراحل في تصور ماثل لما جاء به ماركس من تقييم لمراحل التطور تبعا لدرجة إختلاف وسائل الإنتاج المستخدمة، ويفرق بين خمسة مراحل هي:

**1– مرحلة المجتمع التقليدي[4]:** والتي يتميز فيها المجتمع– حسب روستو – بميزات أساسية منها أنه:

– مجتمع تقليدي يستخدم وسائل إنتاج بدائية.

– يخصص المجتمع نسبة مرتفعة من موارده للزراعة بسبب صعوبة زيادة الإنتاجية الزراعية.

---

[1] روستو waltwhitmonrostow إقتصادي أمريكي عاش خلال الفترة 1916–2003، كان مستشارا بالبيت الأبيض خلال الفترة 1961–1968، كانت له فكرة خطية عن التنمية التي تمر حسبه في خمس مراحل.

[2] كان إبن خلدون أول من قال بمرحلية التطور الإجتماعي حين قسم التاريخ البشري إلى مرحلتين هما:

- **المرحلة الدنيا:** مرحلة البداوة، وهي مرتبطة بمستوى منخفض من تطور علاقات الإنتاج الذي لا يزيد عن إشباع الحاجات الضرورية للإنسان.
- **المرحلة العليا:** حالة الحضارة، وتحدث إذا سمح تطور أسلوب الإنتاج بالحصول على إنتاج فائض، وبالتالي فالإنتقال مرهون بفائض الإنتاج.

**انظر:** عارف دليلة، مكانة الأفكار الإقتصادية لابن خلدون في الإقتصاد السياسي، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا، 1987، ص 14.

[3] عبد الله الصعيدي، بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الإقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص 252.

[4] Traditional society.

– ضآلة الإدخار أو الإستثمار التي لا تكاد تكون كافية لتغطية الأصول الرأس مالية، مما يعني أن هذا المجتمع غير قادر على زيادة مضطردة في مستويات المعيشة بسبب المذكور أعلاه.[1]

**2– مرحلة التهيؤ للإنطلاق**[2]: وأهم ميزات هذه المرحلة:

– تحسين مجالات الإستثمار والربح أو زيادة العمالة وبداية نخبة من المحدثين أو بعض المؤسسات المالية بهدف لعب دور الوسيط بين المدخرين.

– نبذ المجتمع للوسائل العتيقة للإنتاج، وإدخال الوسائل الحديثة، وقيام بعض الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة.

– الإهتمام بإنشاء الطرق والموانئ والسكك الحديدية، وهو مالا يقوم به إلى الحكومات.

– ظهور طبقة ممتازة من المفكرين تخرج عن إطار التفكير التقليدي للمجتمع.

– ظهور قطاعات رائدة تؤدي إلى تأثيرات إيجابية على القطاعات الإقتصادية الأخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

**3– مرحلة الإنطلاق**[3]: هي أول سمات المجتمع المعاصر، يتمكن فيها المجتمع من إزالة كل العقبات التي تعرقل نموه المنتظم، ويصبح النمو هو الوظيفة الطبيعية العادية للإقتصاد، ويعتقد روستو أن مرحلة الإنطلاق تتميز بأنها:

– قصيرة نسبيا، تتراوح بين 20–30 سنة، يتم خلالها تحول الإقتصاد تحولا كبيرا يجعل عملية النمو تتم بطريقة تلقائية، وتعتبر من أصعب مراحل النمو الخمسة جميعا.

– ينتقل خلالها معدل الإستثمار من 5 إلى 10% من الناتج الوطني الصافي[4].

– يرتفع فيها الإنتاج الحقيقي للفرد تتغير تقنيات الإنتاج المستخدمة.

ونصل إلى القول بأن هذا الإقلاع هو في التحليل النهائي ليس إلى ثورة صناعية تخلق تغيرات جذرية في أساليب الإنتاج، حيث تنمو الصناعات الجديدة بمعدلات سريعة، فتتحقق عندئذ أرباح يمكن إعادة إستثمارها في صناعات أخرى، مما ينتج عنه مزيد من التوسع في المشروعات ويحدد روستو مرحلة الإنطلاق في بعض الدول التي مرت بها فعلا على وجه التقريب على النحو التالي:

---

[1] كميل جبيب وحازم البني، مرجع سابق، ص69.

[2] مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص 125.

[3] عبد الله الصعيدي، بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، ص 255.

[4] مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص127.

**الجدول رقم( 02): التاريخ التقريبي لدخول بعض الدول مرحلة الإنطلاق**

| الدولة | التاريخ التقريبي | الدولة | التاريخ التقريبي |
|---|---|---|---|
| بريطانيا | 1802-1783 | روسيا | 1914-1890 |
| فرنسا | 1860-1830 | كندا | 1914-1896 |
| بلجيكا | 1860-1833 | الأرجنتين | 1935 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 1860-1843 | تركيا | 1937 |
| ألمانيا | 1672-1850 | الهند | 1952 |
| السويد | 1890-1868 | الصين | 1952 |
| اليابان | 1900-1878 | | |

المصدر: مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص.127

**4- مرحلة النضج:** وفيها تصبح الدولة متقدمة إقتصاديا، وتصل في هذه المرحلة معدلات الإستثمار حسب روستو إلى 10-20% من الدخل الوطني، ويصبح معه الإنتاج يتجاوز نسبة الزيادة السكانية الناتج، وتشهد هذه المرحلة تحولات في البنية الإقتصادية تتسارع معها التطورات التكنولوجية، وتتضاعف الصناعات الحديثة بحيث يجد الإقتصاد الوطني مكانته داخل الإقتصاد الدولي[1]، ويتميز المجتمع في نهاية هذه المرحلة بمظاهر أساسية ثلاثة هي:

**تغير في هيكل القوى العاملة ومستوى مهارتها:** حيث ينخفض حجم القوى العاملة بالزراعة ليصل إلى 20% بعدما كان 75% خلال مرحلة التهيؤ للإنطلاق، ووصل إلى 40% في نهاية مرحلة الإنطلاق.

**تغير طبيعة القيادة:** حيث تنتقل من أيدي أصحاب المشروعات إلى أيدي المديرين والأجراء.

**التغير الفكري للمجتمع:** إذ يصيب المجتمع بعض الفتور وعدم الحماس للمعجزات التي تحققها الصناعة[2].

[1] نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 68.

[2] عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، إستراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987، ص 78.

وقد حدد روستو – وبطريقة عشوائية – المدة اللازمة لانتقال مجتمع من مرحلة الإنطلاق إلى مرحلة النضج الإقتصادي، 60 سنة[1].

**5- مرحلة الإستهلاك الكبير:** وفيها تكون الدولة قد بلغت شأنا كبيرا من التقدم الإقتصادي، ويزيد إنتاجها عن حاجاتها. ويعيش سكانها في سعة من العيش ويحصلون على دخول عالية، وترتفع نسبة سكان المدن بالنسبة للمجموع الكلي للسكان، وبالتالي زيادة المشتغلين في الأعمال الإدارية والمكاتب التجارية، ويصبح التقدم التقني ليس هدفا لأنه يصبح أمرا سهل بلوغه، ويرتفع متوسط الإستهلاك الفردي العادي من السلع الإستهلاكية وخاصة السلع المعمرة، ويزداد الإنتاج الفكري والأدبي والفني للمجتمع.

وبذلك يتمثل جوهر نظرية المراحل في أن النمو لابد أن يسير في سلسلة معينة ذات خطوات محددة ومعرفة بوضوح، وأن جوهر التقدم الإقتصادي عند روستو يكمن في زيادة معدل الإستثمار من 5% في مرحلة المجتمع التقليدي إلى 10% أو أكثر من الدخل الوطني في مرحلة النضج وهو معدل يؤمن نمو معدل التراكم بشكل أوتوماتيكي، وبالتالي تصبح الدول المتقدمة هي التي يزيد معدل الإستثمار فيها عن 10% من الدخل الوطني[2].

غير أن ما يؤخذ على نظرية روستو أنه:

– ركز على شروط النمو دون أن يتطرق إلى ميكانيزمات هذا النمو.

– إعتبر أن طريق التنمية هو طريق واحد لكل الدول، وهذا مغاير للحقيقة، لأن الظروف التي سادت في الماضي ليس بالضرورة تسود في المستقبل، وقد لا تواجه كل الدول نفس الظروف وبنفس الدرجة.

– لم يبين الأسباب التي جعلت بعض الدول تسبق الأخرى في تحقيق الإنطلاقة الإقتصادية.

– إعتقاده بأن التجارب التنموية للدول منفصلة عن بعضها البعض هو أمر ليس مطلق الصحة، فالتخلف ما هو إلا إنعكاس لمحيط جزء منه الإستعمار.

– لم يبين الحدود الفاصلة بين مرحلة وأخرى، ولا سبب الإنتقال من مرحلة لأخرى.

ذكر روستو بأن الدولة عندما تصل إلى المرحلة الخامسة يتم إكتمالها من ناحية التطور التقني واستخدام التكنولوجيا غير أنه لم يحدد المستوى الذي يجب وصوله حتى يقال بأن البلد وصل إلى المرحلة الخامسة، وما هي التكنولوجيا التي يقصدها، والواجب تحقيقها حتى يقال أنه تم تحقيق تقدم تكنولوجي[3].

---

[1] عبد الله الصعيدي، بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، ص 257.

[2] غير أن تالكوت بارسونز يعتبر أن العملية التطورية هي زيادة القدرة التكيفية للمجتمع، وأن العملية التطورية تنتج من داخل عملية الإنتشار الثقافي، ويحدد بارسونز ثلاث مستويات تطورية عرفتها المجتمعات في مراحل تطورها، تتصف في كل مرحلة منها خصائص محددة وفريدة، وهذه المراحل هي :

- **المجتمع البدائي:** وتتسم ببساطة التباين، تلعب فيه القرابة دورا محوريا في التنظيم الإجتماعي، ويسهم الدين في ضبطه.
- **المجتمعالوسيطي:** أهم مميزاته عن المجتمع البدائي هو الكتابة ووجود طبقة إجتماعية متعلمة.
- **المجتمع الحديث:** وأهم ما يميزها عن غيرها هو خضوع تنظيمها للقانون.

**انظر:** نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 70-72.

[3] انظر عبد الله الصعيدي، مرجع سابق، ص 258-262، ومدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص 122-130.

## المطلب الرابع: إستراتيجية تبعية النمو الإقتصادي:

وهي نظريات ذات جذور ماركسية ظهرت في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وبدأت في سبعينيات القرن الماضي تكتسب دعما متزايدا وخاصة من مثقفي الدول النامية، تنظر للبلدان النامية على أنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسساتية والإقتصادية، محليا ودوليا، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأس مالية[1]، ويعرف دوس سانتوس (DOS SANTOS) التبعية على أنها واقعة يكون فيها إقتصاد أقطار معينة مشروطا بتنمية وتوسع إقتصاد آخر تستطيع بعض الأقطار السائدة أن تتوسع وتواصل تنمية ذاتها، بينما الأقطار الأخرى التابعة تستطيع ذلك فقط كانعكاس لذلك التوسع الذي قد تكون له آثار إيجابية أو سلبية على تنميتها المباشرة .

يميز دوس سانتوس بين ثلاثة أشكال من التبعية هي:

- **التبعية الإستعمارية:** ويسيطر فيها رأس المال الأجنبي على المفاصل الأساسية في إقتصاديات المستعمرات من خلال إحتكار التجارة.

- **التبعية المالية-الصناعية:** وهي التي يسيطر عليها رأس المال الأجنبي على مراكز إنتاج المواد الأولية والزراعية في البلدان المستعمرة.

- **التبعية التكنولوجية-الصناعية:** ونشأت بتبني الشركات المتعددة الجنسيات خيار إقامة صناعات موجهة لتلبية متطلبات السوق المحلية في البلدان المتخلفة ضمن نطاق ما يسمى "إستراتيجية إحلال الواردات"[2].

أبرز كتاب نظرية التبعية هم دوس سانتوس (dos Santos) جندر فرانك (Gonder Frank)[3]، بول باران (Paul Baran)، إيمانويل والشتاين (Emmanuel wallerstein)، سمير أمين وراؤول بريبش (Raul Brebishe) صاحب مفهوم نظرية المركز والمحيط الذي نشره سنة 1950 في مجلة لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية، قاصدا تحديد طرفي العلاقة في التنمية الدولية التي يفترض أن تكون تكاملية، وهي كذلك ولكن ليس في صالح البلدان النامية، ومنطلق تحليله هو الإختلاف الموجود بين الطبقة الرأسمالية في المحيط، الملخص الجدول الموالي:

---

[1] مدحت القرشي، التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، ص 113.

[2] كميل حبيب وحازم البني، مرجع سابق، ص97.

[3] **جندر فرانك:** مؤرخ إقتصادي وعالم إجتماع ألماني عاش خلال الفترة (1929-2005)، واحد من مؤسسي نظرية التبعية ونظرية النظام العالمي سنة 1960، استعمل بعض المفاهيم الماركسية في الإقتصاد السياسي ولكنه رفض المراحل التاريخية لـ ماركس، كتب في الإقتصاد والإجتماع والتاريخ السياسي، له العديد من المؤلفات والمنشورات بالإنجليزية والفرنسية والإسبانية الإيطالية والبرتغالية والألمانية، منها مقالة بعنوان " The development of underdevelopment" سنة 1966.
Dependentaccumulation and underdevelopment سنة 1978.

**الجدول رقم (03): مفارقة بين رأسمالية المركز ورأسمالية المحيط**

| رأس مالية المركز | رأس مالية المحيط |
|---|---|
| 1- رأسمالية مبدعة ومجردة. | 1- رأسمالية محاكية. |
| 2- رأسمالية المركز طبقة مدخرة. | 2- رأسمالية المحيط مستهلكة . |
| 3- بنت قوتها الإقتصادية واعتمدت عليها في الإستيلاء على السلطة . | 3- تستولي على السلطة ثم تستخدمها لبناء قوتها الإقتصادية. |
| 4- حاملة فكر وحضارة وعلم وثقافة. | 4- تقتنع بمحاولة نقل المدنية، وتظل عقيما لاتلد فكرا أصيلا ولا تحمل أي مشروع حضاري. |

المصدر: تم إعداد هذا الجدول استنادا إلى، نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص87.

وتفسر هذه النظرية إستمرار الفجوة بين البلدان الرأسمالية أو بلدان المركز والبلدان النامية التي سميت ببلدان الأطراف بجملة من العوامل أهمها:[1]

- إعتماد بلدان الأطراف على رأس المال الأجنبي وتصدير الفائض الإقتصادي إلى المركز.
- الإعتماد على التكنولوجية الأجنبية.
- تدهور نسبة التبادل التجاري لبلدان الأطراف.
- جوانب إجتماعية وثقافية كولونيالية تعيق السير نحو الإستقلال الإقتصادي والإعتماد على الذات.

ويرجع جندر فرانك الذي صاغ مفهوم تطور التخلف في مقالة شهيرة تحمل نفس الإسم **Développement of Under développement**، والذي يرى أن النظريات والمفاهيم السائدة حول التخلف عقيمة ولا تستطيع أن تشرح لنا تاريخ وطبيعة الواقع الراهن في البلدان النامية، ويرجع سبب التخلف إلى توسع النظام الرأسمالي العالمي، ذلك أن التخلف، شرط لا غنى عنه لتطور بلدان المركز إقتصاديا، أن أسباب نشوء واستمرار هذا الوضع في الدول النامية إلى:[2]

**1- إستنزاف الفائض:** حيث أن الدول الأم إذ تستنزف الفائض الإقتصادي من التوابع فإنها تدعم عملية التنمية في الدول المسيطرة كما تدعم عملية التخلف في الدول التابعة.

2- **الإستمرار في التغيير:** ويقصد به أن وجود النظام الرأسمالي بحد ذاته يعني تأييد الإختلالات البنيوية للإقتصاديات النامية، وبالتالي تجديد التخلف فيها، ويقول جندر فرانك أن النمو والتخلف هما وجهان لحركة تاريخية واحدة.

[1] مدحت القرشي، التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، ص 114.

[2] كميل حبيب وحازم البني، مرجع سابق، ص 95.

والنتيجة من كل ما سبق هي تعذر القيام بالتنمية الحقيقية دون فك الإرتباط التبعي مع المراكز الرأسمالية، لأن في ذلك الطريق وحده تكمن إمكانيات الحفاظ على ثروات البلدان المتخلفة من النهب والتبديد، وهي الفكرة المركزية في مفهوم بول باران عن الفائض الإقتصادي الذي يميز فيه بين ثلاثة أنواع هي:

**1- الفائض الإقتصادي الفعلي:** ويقصد به الزيادة في الناتج الفعلي الجاري عن الإستهلاك الفعلي الجاري، والذي يتجسد في جميع الأصول التي تضاف إلى ثروة المجتمع خلال فترة زمنية محددة، ويقاس اليوم في غالبية الدول معبرا عنه بحجم الإدخار في الدولة.

| |
|---|
| الفائض الإقتصادي الفعلي = الناتج الفعلي الجاري – الإستهلاك الفعلي الجاري |

**2-الفائض الإقتصادي المحتمل:** ويقصد به الزيادة في حجم الناتج الممكن إنتاجه تحت ظروف طبيعية وتكنولوجية معينة عن حجم الإستهلاك الضروري تحت نفس الظروف، وهدا الفائض يتجاوز النظام الإجتماعي القائم لأنه مبني على نظام إجتماعي أكثر ترشيدا يتم بواسطة ترشيد عمليتي الإنتاج والإستهلاك.

| |
|---|
| الفائض الإجمالي الإحتمالي=الناتج الممكن تحت ظروف معينة- الإستهلاك الضروري. |

**3- الفائض الإقتصادي المخطط:** ويقصد به الفرق بين الناتج الأمثل للمجتمع الذي يمكن تحقيقه في بيئة طبيعية وتكنولوجية محددة تاريخيا، وفي ظل ظروف الإستخدام (الأمثل) المخطط لكل الموارد الإنتاجية المتاحة، وبين حجم يعتبر (أمثل) للإستهلاك يحدده المجتمع، ومفهوم الأمثلية لا تحدده هنا إعتبارات الربح بل إعتبارات حاجة الغالبية العظمى لأفراد المجتمع، وقد يكون هذا الفائض أكبر أو أصغر من الفائض الإقتصادي الفعلي، ويتوقف ذلك على درجة تنمية الموارد الإنتاجية، ونمو الحاجات البشرية[1].

| |
|---|
| الفائض الإقتصادي المخطط = الناتج الأمثل – الإستهلاك الأمثل المخطط |

ويلخص بول باران من تحليلاته إلى اعتبار العقبة الرئيسية أمام البلدان النامية ليس نقصا في رأس المال بل في سوء إستخدام المتاح منه. وطبقا لهذه النظرية فإن إقتصاديات دول المركز تتصف بكونها:

- بناء إقتصادي متجانس وقطاعاته قادرة على استيعاب التطورات التقنية واستثمارها.

- الطلب على السلع المصنعة في بلدان المركز يتسم بمرونة سعريه. ولهذا يتزايد الطلب مما يولد زيادة في الفائض الإقتصادي.

- غير أنه لا يمكن في وقتنا الحاضر أن نعتمد على الذات في كل شيء، بل لابد من التعاون مع الآخرين[2]، ويعتبر بول باران رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة.

[1] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 92-95.

[2] كميل حبيب وحازم البني، مرجع سابق، ص 100.

## المبحث الرابع: مقاييس ومعايير النمو الإقتصادي:

إنطلاقا من كون أن النمو الإقتصادي عبارة عن مقدار الزيادات الحاصلة في بعض المتغيرات الإقتصادية فإن هذا يستدعي ضرورة القياس للمؤشرات المتعلقة بهذا الأخير وسواء كان ذلك لصياغة السياسات أو الخطط أو تحديد الأهداف وتقييم النتائج، وهنا نجد مجموعة الإقتصاديين يسترشدون بها لمحاولة التعرف على درجة التطور الحاصلة فيها من خلال تتبعها عبر الفترات الزمنية المتلاحقة، لذلك فإنه للقيام بقياسها وتحليلها سنقوم بالتعرف على معايير وقواعد قياس النمو الإقتصادي من خلال ما يأتي والتي تتمثل في ثلاث مؤشرات ومعايير رئيسية هي:

أولا: المؤشرات الإقتصادية (معايير الدخل).

ثانيا: المعايير الهيكلية.

ثالثا: المعايير الإجتماعية.

### المطلب الأول: المؤشرات الإقتصادية (معايير الدخل):[1]

ويعتبر هذا المعيار هو المعيار الأساسي والمعروف في قياس درجة النمو والتقدم للنمو الإقتصادي، كما أن المؤشرات الأخرى المتعلقة بهذا المعيار إنما تضيف خصائص الجهاز الإقتصادي الإجتماعي للبلد، فيمكن أن يقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجتماعية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي (PIB) كمعدل التصدير أو الإستيراد أو الديون، كما يمكن أن تقدم أيضا على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى الصادرات ومن أبرز المؤشرات الرئيسية لها هي:

**1- الدخل الوطني الإجمالي:**[2] ويعرف على أنه إجمالي الدخول المكتسبة من إنتاج السلع والخدمات في الدولة خلال سنة، وهذا من الناحية القيمية، أما من الناحية الإسمية فيعرف على أنه كل السلع والخدمات النهائية بلد من خلال فترة زمنية معينة.

وتعتبر دراسات حسابات الدخل الوطني من أهم المؤشرات التي تعطي صورة عن النشاط الإقتصادي في المجتمع، ولحسابه تحدد فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وبدأ الإقتصاديون بالإهتمام بدراسة هذا المؤشر بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كانت لها إنعكاسات كبيرة على مجمل الإقتصاديات الصناعية في الإقتصاد العالمي. لكن ما يعاب على هذا المؤشر في كونه هل يعتبر فعلا مقياس للأداء الاقتصادي ؟، فالتغيرات التي تحدث للناتج الإجمالي تعبر عن تغيرات فيزيائية (حجم) للإنتاج ما بين فترتين، أما التغير في القيمة الإسمية إنما تعبر عن التغير في الأسعار، والتي لا تخبرنا عن أي شيء

[1] محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007، ص 02.

[2] صالح تومي، مقدمة في الإقتصاد الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 35.

عن الأداء الإقتصادي، ولهذا فضل الإقتصاديون إستعمال القيمة الحقيقية بدل القيمة الإسمية للناتج الإجمالي[1] (سيتم التعرف على هذا المؤشر بالتفصيل في الفصول اللاحقة).

**2- معيار الدخل الوطني المتوقع[2]:** يقترح البعض قياس النمو الإقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للإستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما يمكن أن تبلغه من تقدم فني في أساليب إنتاجها.

**3- معدل الدخل الفردي:**[3] يميل المحللون في مجال الإقتصاد والدراسات المقارنة التنموية للدول الأخذ بمعدل الدخل الفردي بدل التغير في الدخل الوطني الحقيقي للتعبير عن النمو الإقتصادي، والذي يعطى بالعلاقة التالية:

الدخل الفردي = الدخل الوطني الحقيقي / عدد السكان

لكن رغم هذا إلى أن العديد من الإقتصاديين يبدون تحفظات حول هذا المؤشر وخاصة في مجال التفريق بين الدول النامية والمتقدمة، فهو لا يعطي دلالة على عدم عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بالشكل المطلوب.

## المطلب الثاني: المؤشرات الإجتماعية:[4]

ظهرت الأصوات المنادية باستعمال المؤشرات الإجتماعية كمؤشرات معبرة عن مستوى النمو الإقتصادي بين البلدان ومقياس لدرجة التطور الحاصلة فيها في أواخر الستينات، وكان الهدف منها هو معالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الإجتماعية – الإقتصادية من خلال طابع الشمولية الذي اتخذته معظم التحليلات الإحصائية الإقتصادية ليتوسع إلى حزمة واسعة من القضايا الإجتماعية، والتي نجد من أهمها: المعايير الصحية، معيار نوعية الحياة، ودليل التنمية البشرية.

**1- المعايير الصحية:** حيث تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي للأفراد في البلد مثل عدد الأطباء النسبي والأسرة في المستشفيات أو عدد الوفيات.....الخ.

**2- المعايير التعليمية:** تبحث في أهمية التعليم والتكوين، وأثره الواضح على جانبي الإنتاج والإستهلاك.

3- **معيار نوعية الحياة المادية:** ويعتبر هذا المؤشر من بين أقل المؤشرات المركبة للتنمية من حيث عدد المتغيرات، وقد وضع هذا المؤشر كدليل للتعبير عن عدم تمكن الدول الضعيفة من تحسين ظروفها وشروط الحياة لسكانها، فبالرغم من الزيادات في مستوى النمو التي من الممكن أن تحققها، إلا أنها تبقى

---

[1] نفس المرجع، ص40-41.

[2] منى مسغوني، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للإقتصاد الوطني في الفترة 1970-2001، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع تحليل إقتصادي (غير متوفرة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005، ص 76 (بتصرف).

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 314-467 (بتصرف).

[4] والذي يعتبر في الوقت الحالي من بين أكثر المؤشرات ملائمة للتعبير عن الظرف الإجتماعي للأفراد والأسر من حيث تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاه، بما يسهم في تقييم التقدم في تحقيق الأهداف ودراسة بدائل السياسات المتبعة من قبل الدول.

غير قادرة على الوصول إلى مستويات جيدة من الدخل الفردي، وبالتالي فإن الدخل بهذا لا يعبر بالضرورة على نوعية الحياة، لذلك تم الإعتماد على ثلاثة مكونات إعتبرت هامة للتعبير عن نوعية الحياة المادية هي[1]، معدل وفيات الرضع، إطالة أمد الحياة (توقع الحياة) وإزالة الأمية.

**4- دليل التنمية البشرية:** يعد هذا الدليل من بين أهم المؤشرات التي يعنى بها الإقتصاديون وصانعو القرارات السياسية في البلدان، فهو يكاد في صورته الحالية أن يشمل على جميع المؤشرات والمقاييس التي يتطلع إليها المختصون في هذا المجال وهذا الدليل ليس حديث عهد بل تمتد جذوره إلى فترات سابقة، فمن الكتابات المبكرة فيه نجد كتابات آرثر لويس الذي يقيم النمو على أساس أنه ذا أولوية كبرى، بسبب دوره كأداة في الإرتقاء بالتنمية البشرية، وكنتيجة للتوجه نحو إقتصاد السوق وظهور ملامح النظام العالمي الجديد وتبعاته على الأصعدة الإقتصادية، كما برزت تغيرات توجب الإهتمام بالتنمية البشرية وضرورة متابعتها على المستويين النظري والتطبيقي.[2]

## المطلب الثالث: المعايير الهيكلية:

تعتبر المعايير الهيكلية من بين المقاييس التي تبحث في مدى التغيرات الهيكلية في البنية الإقتصادية، ومن أهم مؤشراته نجد:

1. الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
2. الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
3. نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

ومنه بعد فهم النمو، مقاييسه، خصائصه ومكوناته إتضح أن عمليتي النمو والتنمية ليست مجرد تعبير عن ظاهرة إقتصادية فقط، فهي بالمعنى غير المحدود يجب أن تشمل ما هو أكثر من ذلك، من حيث كونه الجانب المادي والمالي لحياة الإنسان لتغطي جوانب أخرى غير إقتصادية، فالتنمية إذن يجب أن تدرك في مفهومها الواسع على أنها عملية متعددة الأبعاد تشتمل على إعادة التنظيم وإعادة التوجيه للإقتصاد الداخلي والنظام الإجتماعي على نطاق واسع يستلزم تطوير النظام الإقتصادي والإجتماعي الدولي.

[1] محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 10 (بتصرف).

[2] نفس المرجع، ص 12.

**خلاصة الفصل:**

من خلال ما تقدم من هذا الفصل نجد أن مفاهيم النمو عرفت تطورا كبيرا ومستمرا تبعا للتطور الذي عرفه الفكر الإقتصادي في تشخيص مصادر النمو هي الظروف المحيطة التي تصنعها وتبلورها في ذاكرة فتتبناها وتنظر في إطارها، إن مصدر النمو بالنسبة لشومبيتر هو الإختراع الذي هو نشاط فردي حر والذي يكون الدافع إليه هو الربح بالإضافة إلى عامل السكان.

وبالنسبة للنظريات الخاصة بالنمو الإقتصادي: فهي أيضا خضعت لظروف الزمان والمكان ومتطلبات تحقيق التنمية، ومن النظريات التي تناولت موضوع تحقيق النمو الإقتصادي نجد نظرية النمو عند المفكرين الكلاسيك وتحديدا آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتوس والذين يشتركون في فكرة التحليل الجزئي المرتبط بالقطاعات الإنتاجية وخاصة الزراعة والربط بالزيادة السكانية، هذا بالإضافة إلى نظرية النمو الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) التي تربط النمو الإقتصادي أساسا بالإدخار والتقدم التكنولوجي وعملية تكوين رأس المال، ثم ظهرت النظرية الكينزية للنمو المتميزة بالتحليل الكلي أو التجميعي وفكرة الطلب الفعال الذي يخلق العرض وتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من خلال القوانين والتشريعات وتحقيق التوازنات في الأسواق، وأخيرا ظهرت نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي) التي اهتمت بالعوامل غير التقليدية المحركة للنمو الإقتصادي مثل رأس المال البشري والإتفاق الحكومي والنظم السياسية.

نظرية النمو المتوازن التي ليست في ضمن الدول التي تحتاج إلى التنمية، لأنها تحتاج إلى موارد ضخمة أو عن طريق إختيار قطاعات أو مناطق أو صناعات تكون لها إرتباطات أمامية وخلفية قوية لتكثيف الإستثمار فيها، مما ينجر عنه خلق لا توازن معين (قد يكون عين القطاعات أو الصناعات أو المناطق) ليقود إلى لاتوازنات جديدة يضطر إلى تحريك النمو واستمراره نتيجة إختلال التوازن، ولكن شيئا لم يحدث في الدول النامية التي وصفها لينشتاين بأنها تشكل قطب متوازنة.

لذلك يمكن القول أن كل لبنة جديدة في الفكر التنموي ما هي في الواقع إلا إستجابة أو رد فعل لقصور التنمية التي تسمح بأن يتم النمو بصفة آلية، وهو ما يسمح بالقول أن مصادر النمو سوف تزداد تعددا مع الزمن، مما يصعب من تقديره أو التكهن به لأن دالته تصبح مع الزمن تعتمد على عدد أكبر من المتغيرات.

# الفصل الثالث: أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الجزائر

**تمهيد:**

إن العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي هي موضوع العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية والعديد من الدراسات إعتبرت أن تحرير التجارة الدولية هو محرك عجلة النمو الإقتصادي والتنمية. إذن من أحد المواضيع الذي أثار إهتمام كبير في الإقتصاد الدولي هو التأثير الذي يحدثه إنفتاح التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي، إذ يعتبر تحرير المبادلات التجارية مصدر التقارب والتجميع وعنصر مفتاح في إعداد استراتيجيات التنمية. ومن جهة أخرى هناك العديد من المنظمات مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تحرير المبادلات التجارية هو غالبا الشرط الأساسي لمنح مساعدة مالية أو إعانة إقتصادية للدول النامية، حيث من مهام صندوق النقد الدولي هو تسهيل توسيع النمو المتوازن للتجارة الدولية والمساهمة كذلك في تثبيت مستويات عالية للتشغيل والدخل الحقيقي، وأن توسيع التجارة الدولية كان من بين المحركات الأساسية للنمو الإقتصادي طيلة النصف الثاني من القرن العشرين ومتابعة هذا التوسع لا يمكن إلا أن يساهم في دعم النمو الإقتصادي والحد من الفقر في العالم كله، كما برهنت مليا منظمة التجارة العالمية بأن التجارة الدولية تنشط النمو الإقتصادي، بالطبع فتحليل المساهمات المخصصة لدراسة العلاقة بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي تثير عدة ردود أفعال وتؤدي إلى جلب الإنتباه بأن هناك إختلافات في الرأي. وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال المباحث الثلاثة التالية:

**المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر (1990-2015).**

**المبحث الثاني: النمو الإقتصادي في الجزائر (1990-2015).**

**المبحث الثالث: الدراسة القياسية لقطاع التجارة الخارجية الجزائرية (1990-2015).**

## المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر (1990-2015)

الميزان التجاري BALANCE COMERCIALE عبارة عن الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات EXPORTS وإجمالي الواردات IMPORTS.فهو يلعب دور مهم للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الإقتصاد العالمي من زاوية الإندماج التجاري في السوق العالمية، فالتجارة الخارجية لأي بلد هي متنفس فوائض الإنتاج السلعي والخدماتي. لدلك سنتناول من خلال بحثنا هدا: الإصلاحات الإقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في الجزائر، توزيع المبادلات التجارية الجزائرية (2014-2015) وأهم شركاء صادرات وواردات الجزائر2015، ثم تطور التجارة الخارجية في الجزائر(1990-2015).

### المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في الجزائر

إن التوجه والإنتقال من الإقتصاد التقليدي المخطط إلى إقتصاد السوق يستلزم على الدولة أن تقوم بمجموعة من الإصلاحات لتتمكن من تعجيل النظام القائم على التحول إلى مسار الإنفتاح الإقتصادي، والهدف من هذا التحول والانتقال في مجال التجارة الخارجية إنما يتلخص في إلغاء الإحتكار التقليدي الذي تمارسه الدولة على التجارة الخارجية، لذلك إتخذت هذه الأخيرة عدة إجراءات وقوانين لتنظيم وتحرير هذا القطاع، وفي نفس السياق قامت بإنشاء عديد المؤسسات كلفت بتسيير وترقية هذا الأخير كل حسب نشاطه، وفي هذا سنتناول مجموع هذه الإصلاحات في ما يأتي من خلال التطرق للعنصرين:

1. الإجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية.
2. المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية.

#### الفرع الأول: الإجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية:

مرت الإجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية بأربعة مراحل هي الأخرى، وتمثلت هذه المراحل فيما يلي:

1. مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية.
2. مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية.
3. مرحلة العودة إلى التقييد والمراقبة للتجارة الخارجية.
4. مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية .

سنتناول في ما يلي هذه العناصر بحسب التسلسل الزمني الوارد أعلاه وأهم القوانين والتشريعات التي صدرت في هذا المجال.

**1. مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية:**

ظهرت البوادر الأولى لكسر الإحتكار الممارس من قبل الدولة على التجارة الخارجية في شكل إتخاذ إجراء رسمي من خلال إصدار قانون النقد والقرض أفريل 1990- قانون 90/10- والذي يشمل

الإصلاحات في مجال تحرير الإستثمار الأجنبي في الجزائر (الإستيراد والتسيير المالي، القرض والإستثمار)[1]، وفي نفس السنة تم إصدار القانون 90/16 المؤرخ في 07 أوت 1990 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 1990، حيث في المادة الواحد وأربعون منه يقرر ولأول مرة ومنذ إقامة وتطبيق إحتكار الدولة للتجارة الخارجية أنه أصبح إستيراد السلع لإعادة بيعها أمرا مسموح به للمتعاملين التجاريين، إلا أن هذا الإنفتاح كان طابع تقليدي جزئي[2]، وذلك من خلال تحديد بضائع تعتبر مستثناة من مجال التطبيق، بالإضافة إلى فرض شروط على إعادة بيع البضائع المعروضة للإستهلاك عند الضرورة، ومثال على هذه الإستثناءات:

هي إستيراد السيارات وإعادة بيعها، في حين يعتبر استيرادها للإستهلاك حكرا على المجاهدين وذوي الحقوق.

إضافة إلى القانون 90/16 المكمل لقانون المالية فقد جاء أيضا إصدار المنشور 63 الصادر بتاريخ 20 أوت 1990 المتخذ من طرف الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية، والنظام 90/04 لبنك الجزائر الصادر بتاريخ 08 سبتمبر 1990 فيما يخص التجارة الخارجية (تجارة الجملة)، وقبول إدراج المؤسسات الوطنية أو الأجنبية للإستيراد والتصدير (وكلاء أو بائعي الجملة)[3]، ولكن بقيت بعض القيود كذلك المتمثلة في:

- إستحالة الحصول على مساعدة البنوك لتمويل عمليات الإستيراد والتصدير، وهذا ما يدفع باللجوء إلى السوق الحرة للدينار، وبالتالي إنتشار التجارة غير الرسمية.
- وجود قائمة من المنتجات المسموح باستيرادها والقابلة لإعادة بيعها بالعملة الصعبة[4].

وتماشيا مع نفس السياق من إجراءات التحرير للتجارة الخارجية فقد أصدر بنك الجزائر نصوص تشريعية وتنظيمية في 08 سبتمبر 1990 تهدف في مجملها إلى تمكين المتعاملين الإقتصاديين من إنجاز عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات، وذلك عن طريق وسيط معتمد، وهذه الإجراءات تتمثل في الآتي:

- النظام 90/02 والذي يحتوي على شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين، ويدخل تحت هذه الصفة:
- كل شخص معنوي خاضع للقانون الجزائري الخاص.
- كل مؤسسة أو شركة خاصة مسجلة بانتظام في السجل التجاري مهما كانت صفتها.

---

[1] سمية كبير، التجارة الخارجية وتمويلها بعد الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع نقود وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص44.

[2] بلقاسم زايري، أثر نوعية المؤسسات على تحرير السياسات التجارية في الجزائر، الملتقى الدولي للسياسات الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004، ص 09.

[3] المرجع السابق، ص 45.

[4] Benissad Hocine,algerie restructuration et reforme économiques ; opu ; 1994 ; P 93.

– كل شخص معنوي تجاري بما في ذلك المؤسسات العمومية الخاضعة لقانون التجارة.
– كل جمعية أسست وفقا لقانون 87/13 الخاص بالجمعيات (مؤرخ في 21 جويلية 1987).
– كل شخص معنوي آخر يخضع للقانون الجزائري استنادا لمداخله من إستغلال الأملاك والخدمات.
– أما النظام 90/03 ينص على تحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويلها إلى الخارج.
– النظام 90/04 فيظهر أن للمتعاملين وتجار الجملة المخول لهم حسب قانون المالية التكميلي لسنة 1990 حرية إستيراد السلع لأجل إعادة بيعها يكون حالما تعطى لهم الرخصة بذلك.

ومن خلال هذه المراسيم والتنظيمات يظهر أن التسيير والإشراف على الإستيراد أصبح من صلاحيات بنك الجزائر والبنوك التجارية، لهذا فقد ظهرت في هذه المرحلة من التحرير المقيد عدة مشاكل منها:

1. عدم إمكانية قيام المنافسة لتمويل عمليات التصدير والإستيراد، بل اللجوء إلى السوق الحر للحصول على العملة الأجنبية.
2. إنتقال رؤوس الأموال من العملة الأجنبية إلى الخارج.
3. ضرورة قيام المتعاملين غير المقيمين بالإستثمار الداخلي.

هكذا أدت مجموعة هذه العراقيل إلى التفكير وفتح حلقات النقاش لبحث الموضوع من جديد للتوصل إلى حلول تمكن من الإنفتاح الفعلي على الإقتصاد العالمي.

**2. مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية:**

أمام العراقيل والصعوبات المطروحة سابقا أو في التشريعات السابقة، ونظرا للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 جراء التحرير المقيد الذي لا يدفع إلى الأمام بقدر ما يزيد من الممارسة الإحتكارية قامت السلطات بخطوة إلى التحول الجدري لسيرورة التجارة الخارجية الجزائرية بإصدار المرسوم رقم 91/37 المؤرخ في 13 فيفري 1991[1]، الذي يؤكد إلغاء الإحتكار في مجال التجارة الخارجية ويكرس مبدأ تحرير التجارة الخارجية الذي سارت فيه الجزائر منذ التسعينات، كما يؤكد على التحرير التام للمعاملات التجارية الخارجية بالإضافة إلى إلغاء شهادات الإستيراد والتصدير. وبهذا أصبح بإمكان كل مؤسسة عمومية أو خاصة، وكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس وظيفة تاجر بالجملة أن يقوم بعمليات التجارة الخارجية تحت شرط وحيد وهو تسجيله (المتعامل) في السجل التجاري بصفة بائع جملة، وذلك مهما كانت نوعية البضائع المستوردة، إلا فيما يتعلق بالمواد ذات الإستهلاك الواسع[2]

[1] الجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة في 30 ماي 1991.
[2] المواد ذات الإستهلاك الواسع تتمثل أساسا في المواد الغذائية والمنتجات الصيدلانية.

الخاضعة لشروط الإدارة التجارية[1]، أي أنها تخضع لدفتر الشروط من وزارة التجارة قبل القيام بعملية الإستيراد[2].

وتحفيزا للمواصلة في مسار الإصلاحات المتعلقة بالتحرير التام للتجارة الخارجية والبحث على المنافسة الحرة والحصول على التمويلات الصعبة للقيام بالعمليات التجارية، قام البنك الجزائري بإصدار التعليمة رقم 91/03 في أفريل 1991 التي تضبط شروط تمويل عملية الإستيراد، والتي سوف تحد من حرية التدخل وذلك بغرض البحث عن تمويلات خارجية وبالتحديد سقف لا يقل عن مليوني دينار[3]،وقد نصت هذه التعليمة على ما يلي:

1. إلغاء ميزانيات العملة الصعبة (الأجنبية) للمؤسسات العمومية.

2.على المستوردين أن يحصلوا على تمويلات خارجية مدة استحقاقها تفوق 18 شهرا، وهذا بدفع مبلغ الواردات بالدينار المقابل لتلك التحويلات بالعملة الصعبة.

3. إلغاء النفقات بالعملات الأجنبية في السوق الداخلية للمنتجات المستوردة من طرف الوكلاء (طبقا لما جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 1990) واستبدالها بتنظيمات الدفع بالدينار(بدون أن يهتم بوجود ميكانيزم لحماية الأعوان الإقتصاديين ضد خطر الصرف).

4. توطين عمليات الإستيراد إجباري، حتى فيما يخص الواردات بلا دفع[4]، في إحدى البنوك المعتمدة على أساس عقد أو فاتورة شكلية.

5. إجبار المستوردين لإيجاد تمويلات خارجية، وهذا بالاتفاق مع البنك أين يتم توطين عمليات الإستيراد[5].

ما يلاحظ في هذه المرحلة (1990-1991) التي تعتبر أولى بوادر الإنفتاح عدة عقبات في إطار الواردات، وهو بارز وواضح من خلال المواد القانونية التي تحدد شروط الحصول على العملة الصعبة وقدرة الدفع للمتعامل، وكذا التنظيم رقم 91/12 الصادر بتاريخ 04 أوت 1991 المتضمن كذلك لشروط خضوع كل عملية إستيراد للتوطين (العمليات المستوجبة لتحويل العملة الصعبة).

وبالتالي فإن هذه الشروط كانت كافية لنشر الفوضى في السوق الجزائرية نتيجة هذا التحرير غير المضبوط، بحيث أصبح إتجاه المستثمرين في عمليات الإستيراد هو الحصول على الربح السريع بغض النظر عن الإعتبارات الأخرى أو للأهداف من ذلك، بحسب الغايات التي تحددها السلطة.

---

[1] بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص 09.

[2] الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، أفريل 1996، ص 224.

[3] المرجع السابق، ص 09.

[4] يقصد بالواردات بلا دفع تلك الواردات التي تتم بدون تحويل مصرفي، أي أن أصحابها يقومون بتمويل عمليات إستيرادهم عن طريق العملات الصعبة الخاصة.

[5] سمية كبير، مرجع سابق، ص 46.

وأمام هذا الوضع جعلت السلطات تفكر من جديد لضبط هذا القطاع عن طريق التفكير في إدخال بعض التعديلات على عمليات الإستيراد في إطار سياسة تجارية أساسها الوسائل المتاحة لديها، وبهذا تظهر مرحلة أخرى في مسار السياسة التجارية الجزائرية نتناولها في العنصر الموالي.

**3. مرحلة العودة إلى التقييد والمراقبة:**

جاءت هذه المرحلة نتيجة للأحداث التي عرفتها المرحلة السابقة، ذلك أنه رغم ما تم إدخاله من تعديلات وإصلاحات في سبيل التحرير التام لقطاع التجارة الخارجية إلا أنه لم يحقق الأهداف المرسومة له، قمع سيادة الفوضى في المعاملات وسعي المتعاملين للربح السريع لم يتمكن من تحسين الجهاز الإنتاجي، إضافة إلى أن السوق أصبحت مسيرة فقط عن طريق المواد المستوردة، مما دفع بالسلطات إلى التوجه نحو سياسة التقشف لتحديد الواردات بالنظر إلى المواد الموجودة بواسطة وضع معايير لاقتحام نشاط الإستيراد، ودعوة المتعاملين العموميين والخواص إلى تقليص نفقاتهم من العملة الصعبة قدر الإمكان[1].

ونظرا لعديد المشاكل التي تواصلت في بروزها في هذا القطاع بعد صدور المرسوم 91/37 المؤرخ بتاريخ 13 فيفري 1991 القاضي بإلغاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، أين سادت الفوضى في تخليص المعاملات وسيادة أنواع البيروقراطية، واستمر الحال إلى غاية 18 أوت 1992 حيث تدخلت الحكومة بإصدارها للتعليمة رقم 625 لرئيس الحكومة، والتي ترجع للإدارة إمتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها، وقد تضمنت هذه التعليمة فيما يخص التجارة الخارجية ما يلي[2]:

أ- تبقى الأولوية في الواردات للإحتياجات الأساسية للشعب، لذلك تلبي الإحتياجات بتقشف مادام لم يتم التأكد من توفر الموارد المالية الكافية للدولة.

ب- شروط التمويل أو توفر خزينة موجبة للمتعاملين ليست المعايير الوحيدة للحصول على العملات الأجنبية بعكس ما جاء في التعليمة رقم 03 الصادرة بتاريخ 21 أفريل 1991 لبنك الجزائر، لأنها ستعطي إمتيازات للتجارة على حساب المنتجين.

ت- لا يمكن للبنوك والمؤسسات بحجة تلبيتها لقوانين السوق، إمتلاك سلطة الحصول على قروض خارجية [3] والغرض هو حدث الدولة على إيجاد طرق لتسديد الدين.

وللحصول على وسائل الدفع الخارجية هناك مراقبة مباشرة على الواردات طبقا لما جاء في التعليمة 52-58 لبنك الجزائر، وفي التعليمة الصادرة عن وزارة الإقتصاد في 27 أكتوبر 1992[1].

---

[1] سليمة عبيدة بوتشيشة، الإصلاحات الحديثة على التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 50.

[2] سمية كبير، المرجع السابق، ص 47.

[3] يذكر هنا وجود إستثناء واحد وهو أنه لا يوجد حد لقرض خارجي إذا كان موجه لتمويل الإنتاج الموجه للتصدير.

وكخطوة لتجسيد كل هذه الإجراءات تم إنشاء لجنة **AD-HOC** سنة 1992 لمراقبة الواردات، وهذا بعد وضع قائمة طويلة للمنتجات الممنوع إستيرادها، بالإضافة إلى هذا فإنه أوكل إلى هذه اللجنة توزيع الإعتمادات المالية من العملة الصعبة على مستوى المستوردين العموميين والخواص بعد دراسة طلباتهم والإستجابة لهم بحسب الأولوية[2] يذكر كذلك من أن الهدف من وراء الإجراء هو تقليص إستعمال العملة الصعبة خصوصا مع ندرة هذه الأخيرة وارتفاع حجم الواردات من المواد الكمالية التي أضرت بالإقتصاد من حيث عملها في إفقار البلد من العملة الصعبة بدون مقابل.

لكن رغم إنشاء هذه اللجنة لمعالجة المشاكل السابقة الذكر، إلا أنه قد أسيء استعمالها، حيث كانت تخص القطاع العام بالغلافات المالية عنه في القطاع الخاص، وهذا ما أدى إلى توجيه عديد الإنتقادات لعملها من قبل طرف الجهات المتضررة.

**4. مرحلة التحرير الكامل لقطاع التجارة الخارجية:**

بدأت هذه سنة 1994 وهي السنة التي كانت فيها الجزائر تهيء فيها للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات للإتفاقية المبرمة بينهما "اتفاقية **stand by**"، والتي كانت في أفريل 1994 وتم خلالها إعادة جدولة الديون، وكان تحرير التجارة من بين الشروط في الإتفاقية، إضافة إلى سعي الجزائر إلى الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يشكل دافعا للمضي قدما إلى إزالة العقبات وتسريع عملية الإنفتاح التجاري من خلال ما يلي:

1. قامت بحل لجنة **AD-HOC**، وبالتالي لم تعد هناك أية قيود على عمليات الإستيراد، وأصبح بنك الجزائر هو المكلف بالتمويل بالعملة الصعبة مما شجع مما شجع المتعاملين الخواص للبدء بنشاطهم في هذا الميدان، وجاء هذا في التعليمة 20 الصادرة في 12 أفريل 1994 لبنك الجزائر المتضمنة لحرية الحصول على العملة الصعبة من أجل الإستيراد للسلع لكل الأعوان الإقتصاديين المقيدين في السجل التجاري، وعلى البنوك التجارية أن تتحقق من الغلاف المالي للمستوردين أو من الضمانات الكافية لمواجهة أسعار السلع المستوردة أو خدمات الدين الملزم بدفعها.

2. كذلك فإن سعر الصرف يعتبر من أهم المعايير الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي، حيث ركزت الجزائر إهتمامها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية وإلغاء إحتكار الدولة لعملية إستيراد المواد الإستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض من أجل الإستيراد تكون في متناول المتعاملين الإقتصاديين الخواص، وبالتالي فإنه من أهم الإجراءات المتخذة في سبيل تحرير التجارة الخارجية وتطويرها ما يلي:

---

[1]Benissad Hocine, op cit, p185-186.

[2] تعليمة رئيس الحكومة رقم 625 المتعلقة بإحصاء اللجنة المؤقتة.

– الإجراءات الخاصة بنظام الصرف وذلك بتخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أفريل وسبتمبر 1994 بنسبة 50%، وإنشاء مكاتب للصرف ووضع سياسة من شأنها ضمان المنافسة الخارجية، وإنشاء نظام جديد للحصص بين بنك الجزائر والبنوك التجارية.

– الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية، ومنها إلغاء كل أشكال منع التصدير للمواد باستثناء تلك المواد التي لها قيمة تاريخية وأثرية، وإلغاء قائمة المواد الممنوعة من الإستيراد التي حددتها الجزائر في أفريل 1994 مع تحرير واردات العتاد المهني والصناعي وغير الجديد، وعند تحديد قيمة مالية للقرض الموجه لاستيراد سلع التجهيز مع ترخيص الدفع لنفقات التداوي بالخارج، التعليم، سفر الأعمال، تحويل الأجور، نفقات الإشهار، مع تفويض من قبل بنك الجزائر وتحديد سقف الدفع.

– أما في ميدان التخفيض الجمركي[1] فقد تم تخفيض المعدل الأعظمي لحقوق الجمركة من 120% ثم 60% إلى 50% سنة 1996، ومن 50% إلى 45% في سنة 1997، و40% في سنة 1998 ثم 30% مع الإصلاحات الجمركية، وهذا كان وفق الرزنامة الجمركية التي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 1992 في الوقت الذي تم فيه تبني ما يسمى:

**La nomenclature de système harmonisé de désignation et de codification des marchandises**

حيث تحتوي إضافة إلى التصنيف بستة أرقام رقم سابع يستعمل في إطار العلاقات المغاربية (إتحاد المغرب العربي) ورقم ثامن يوجه للإحتياجات الوطنية، فهذه الرزنامة أدت إلى تخفيض معتبر للتعريفات الجمركية (**Dispersion Tarifaires**). وأمام كل هذه الإصلاحات التي باشرت الجزائر في تطبيقها بدأت تظهر آثار الإستقرار على مستوى الإقتصاد الكلي خلال السنوات الموالية لهذه الإصلاحات كما يلي:

**سنة1997[2]:**

1. إنخفاض نسبة خدمة الدين إلى الصادرات فأصبحت 30% عوض 70% تقريبا خلال الفترة (86–1993).
2. وصول الإحتياطي من العملة الصعبة إلى حوالي 08 مليار دولار أي أربعة أضعاف ما كان عليه خلال الفترة (86–1993).
3. تخفيض فائض الميزانية العمومية بعدما كان هناك عجز خلال السنوات السابقة.
4. تراجع معدل التضخم إلى 06% بعدما وصل إلى 39% سنة .1994

[1] بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص 12.

[2] نور الدين حامد، العولمة والإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي للسياسات الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004، ص12–13.

5. بلوغ الناتج المحلي الإجمالي معدل 2.4% بعدما كان سالبا في السنوات السابقة.

لكن رغم هذه الآثار لإيجابية كانت سنة 1998 سنة تغير في كل المؤشرات الإقتصادية، وذلك بسبب تدهور أسعار البترول في تلك السنة، وكان من نتيجة ذلك:

1. إرتفاع نسبة خدمة الدين إلى الصادرات أين بلغت 44%.
2. إنخفاض الإحتياطي من العملة الصعبة إلى 6.8 مليار دولار.
3. عجز الميزانية قدر بـ 3.9% بعد تحقيق فائض في السنتين السابقتين[1].

**سنة 1999:** كانت سنة 1999 مشابهة لسنة 1997 في الأوضاع المتميزة بالتحسن في المؤشرات الإقتصادية، وذلك نظرا لاستمرار الإنخفاض في أسعار البترول التي وصلت إلى 12 دولار للبرميل خلال السداسي الأول، وفي السداسي الثاني شهدت تحسنا بلغ فيه سعر البرميل 23 دولار و 17 دولار كمتوسط سنوي، ومنه إرتفعت بالمقابل إيرادات الصادرات ب 50% في هذا السداسي مقارنة بالسداسي الأول.

**سنة 2000:** أما بالنسبة لهذه السنة فقد واصلت أسعار البترول بالإرتفاع، حيث بلغت إيرادات صادرات المحروقات خلال السداسي الأول فقط 10.07 مليار دولار، وهو مبلغ أعلى بالمقابل مع سنة 1998 البالغ فيها 9.8 مليار دولار لهذا فإننا نسجل على مستوى المؤشرات ما يلي:

1.إنخفاض نسبة المديونية مقابل الصادرات تحت سقف 30% لأول مرة.

2. تجاوز الإحتياطي من العملة الصعبة قيمة 10 مليار دولار أي تجاوز إجمالي إرادات الجزائر لسنة 1998.

3. تحقيق فائض معتبر في الميزانية مع بلوغ معدل التضخم نسبة 01%.

4. بالإضافة إلى هذا فقد بلغت المديونية أدنى مستوياتها منذ 10 سنوات.

وكخطوة لتجسيد هذا في أرض الواقع، وأمام هذه الظروف التي تستدعي الإهتمام والتوجه إلى تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وضعت الحكومة إستراتيجية جديدة وهذا بوضع هيئتين لتأطير المؤسسات المصدرة وهما[2].

**1.صندوق التأمين وضمان الصادرات (CAGEX):** ويعنى بتغطية الحقوق المتعلقة بعمليات التصدير ضد المخاطر التجارية والسياسية وعدم التحويل والكوارث، وهذا بحسب القانون التنفيذي رقم 96/205 بتاريخ 05 جوان 1996.

[1] تم تغطية هذا العجز بتمويل نقدي، ما أدى بتوسع الكتلة النقدية أين تسببت في حدوث تضخم، والذي عرف انخفاض محسوس خلال سنتي 96-1997.

[2] سمية كبير، مرجع سابق، ص 48.

**2.الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX):** المنشأة حسب القانون التنفيذي رقم 96/327 الصادر بتاريخ أكتوبر 1996 لتمويل مساهمة المؤسسات في المعارض الدولية، البحث عن أسواق خارجية، والدراسات المرتبطة بتحسين المنتجات والخدمات المصدرة.

يضاف كذلك إلى مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات في هذا المجال ما جاء في قانون المالية لسنة 1996 من إنشاء للقرض التأجيري الدولي للمواد المتنقلة ذات الإستعمال المهني بحيث تخضع هذه العملية للإعفاء الجمركي من الحقوق والرسوم الجمركية عند القبول المؤقت لهذه المواد، فيتخلص المستأجر بذلك من إجراءات التجارة الخارجية والصرف للعملة.

وفي النهاية وفي حالة إختيار شراء التجهيزات عن طريق قرض يلجأ المشتري للتخليص الجمركي لاستهلاك هذه التجهيزات.

**الفرع الثاني: المؤسسات الوطنية المكلفة بتسيير وترقية التجارة الخارجية**

تماشيا مع تحرير قطاع التجارة الخارجية وفي ظل التحسينات في الحساب الجاري وسعيا إلى التخفيف من عبء المديونية في مطلع التسعينات، قامت الجزائر بتنظيم وتأطير عمليات التجارة الخارجية عن طريق إنشاء مؤسسات تقوم بتسيير وترقية التجارة الخارجية، وكذلك تعمل على ترقية التجارة خارج قطاع المحروقات، لهذا فقد عمدت إلى خلق عدة مؤسسات إقتصادية لتنمية الصادرات وهي كالتالي:

- وزارة التجارة والمهام القائمة بها في إطار ترقية المبادلات التجارية الخارجية.
- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 205/06 المؤرخ بتاريخ 05 جوان 1996.
- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/93 المؤرخ بتاريخ 03 مارس 1996.
- الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX) بموجب المرسوم التنفيذي رقم96/327 المؤرخ بتاريخ 01 أكتوبر 1996.
- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFAX).
- إضافة إلى المتعاملين الذين يعتبرون وسطاء ويخص ذلك كل من البنوك وشركات التأمين والجمارك، وسنضطلع فيما يلي على الدور الذي يقوم به كل جهاز ومؤسسة في مجال التجارة الخارجية.

**1- وزارة التجارة ومهامها في ترقية المبادلات التجارية:**

تعتبر وزارة التجارة أحد الدوائر الحكومية المكلفة بالإشراف على تسيير ومتابعة قطاع التجارة الخارجية، ومع التوجه نحو تحرير هذا القطاع عرفت هذه الوزارة عدة تغيرات في مهامها، أساسها المرسوم التنفيذي رقم 94/207 الصادر بتاريخ 16 جويلية 1994، وحسب ما ورد في المادة الثامنة منه فإن وزارة التجارة تأخذ في مهامها ما يلي:

– المساهمة في تحضير ومفاوضة الإتفاقيات التجارية، والسهر على التنفيذ وبالمساهمة مع المؤسسات المعنية، إعطاء الأولوية للصادرات، وبعث الإنتاج الوطني من السلع والخدمات إلى الخارج.

– المساهمة في إنشاء الوسائل الهيكلية والقانونية المتعلقة بالتبادلات التجارية الخارجية.

– وضع نظام معلومات للعلاقات والمبادلات الخارجية والتنشيط بالترابط مع الهياكل المعنية، الخدمات الموضوعية قرب الممثليات الدبلوماسية للجزائر والمكلفة بالشؤون التجارية الخارجية.

ومنه من خلال هذه المهام فإن الوزارة تلعب الدور الفاعل في تسيير ترقية ومتابعة المبادلات التجارية الخارجية، ولضمان نجاح هذه المهام فهي تمتلك هيئتين الأولى خاصة بالإدارة العامة للتجارة الخارجية والثانية تنضم تحت وصاية الوزارة هي ديوان ترقية التجارة الخارجية.

فالإدارة العامة للتجارة الخارجية هي هيئة الإدارة المركزية للوزارة، يحدد تنظيمها في المرسوم التنفيذي رقم 94/208 الصادر في 16 جويلية 1994، حيث جاء في المادة الثانية أن الإدارة العامة تتكون من[1]:

– مديرية العلاقات التجارية المتكونة من مديريتين هما على التوالي مديرية تحتية مكلفة بالعلاقات مع الدول الأوربية والأمريكية، مع الدول العربية والإفريقية، والمديرية المكلفة بالعلاقات التجارية مع دول آسيا وأمريكا اللاتينية.

– مديرية تنظيم وترقية المبادلات التجارية المتكونة من، مديرية تحتية لتدعيم الصادرات والمديرية التحتية للتنظيم والتأطير.

– مديرية العلاقات التجارية متعددة الأطراف التي تتكون من المديرية التحتية المكلفة بالعلاقات مع دول إتحاد المغرب العربي، وبالعلاقات مع المؤسسات الدولية والجهوية.

ومنه ينظر إلى أن هذا التقسيم للمديريات بحسب المناطق التجارية يدخل ضمن مخطط تهدف فيه الدولة لتأطير العلاقات التجارية مع البلدان والمجمعات الإقتصادية الجهوية، وحاليا فإنه على مستوى وزارة التجارة الخارجية يتواجد الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX) يسهر على تسيير المبادلات التجارية الخارجية.

**2- الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX):**

هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وشخصية معنوية مستقلة ماليا، أنشئ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96/327 الصادر في 01 أكتوبر 1996 وضع تحت وصاية الوزارة، وتحدد المادة الرابعة المهام الأساسية لهذا الديوان كما يلي:

[1] سمية كبير، مرجع سابق ذكره، ص 05-ص51.

إعداد برنامج لترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسواق والزيادة من حجمها. تكوين وتسيير شبكة المعلومات التجارية وبنك المعطيات، لخدمة جميع المعنيين بالتجارة الخارجية.

وضع ونشر كل البيانات المتعلقة بالوضع الإقتصادي فيما يخص التجارة الخارجية للمؤسسات والإدارات.

إنجاز الدراسات المستقبلية وتحريك كل المساعدات التقنية الضرورية في ميدان التجارة الخارجية[1].

تطوير الإستراتيجية الخاصة بترقية التجارة الخارجية في إطار السياسة الوطنية، مع إحياء البرامج الخاصة بالتبادلات التجارية[2].

يذكر أن هذه المهام سابقا من إختصاص هيئتين حلتا فيما بعد هما:

- المركز الوطني للمعلومة والوثائق الإقتصادية.
- مركز مراقبة الأسواق الخارجية والمعاملات التجارية.

وحسب القرار الوزاري للتنظيم الداخلي للديوان من وزارة التجارة المؤرخ في 12 سبتمبر 1997، وحسب المادة الثانية يشمل الديوان على ستة أقسام وعشرون مصلحة، والأقسام الستة تتوزع كما يلي[3]:

- قسم متابعة الصادرات وترقيتها.
- قسم الدراسات.
- قسم الإنتاج الوطني والواردات.
- قسم العلاقات الدولية والتطور.
- قسم الوثائق والترجمة والإعلام الآلي.
- قسم الإدارة العامة.

**3- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI):**

أنشئت حسب المرسوم التنفيذي رقم 96/93 الصادر بتاريخ 1996/03/03، المتضمن لإنشاء غرف التجارة والصناعة [4]، وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة.

تقوم الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة بمهمة التمثيل والإستشارة، الإدارة والتوسيع الإقتصادي على مستوى دوائرها الإقليمية[5]، وتتمثل مهامها حسب المادة الخامسة في:

المساهمة في كل اللقاءات والتظاهرات الإقتصادية في الجزائر في الخارج مثل المعارض والندوات والمهام التجارية التي تسعى لترقية وتطوير النشاطات الإقتصادية والمبادلات التجارية مع الخارج.

توطيد العلاقات وعقد إتفاقيات تعاون مع المنظمات الأجنبية المماثلة.

---

[1]Benhamou, A, l'institution algériennes chargé de la gestion et de la promotion du commerce extérieure, revue l'économie, N° 52, Mai 1998, P 24.25.

[2]إيزام خالد، ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر (الإجراءات، الوسائل، الأهداف) خلال العشرية الأخيرة 2000/90، مذكرة ماجستير غير منشورة فرع نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، أكتوبر 2002، ص 40.

[3] الجريدة الرسمية رقم 80، ص41.

[4]الجريدة الرسمية، العدد 16، سنة 1996، ص 10.

[5] لمزيد ن التفصيل إرجع إلى: سلمى سلطاني، مرجع سابق، ص 69-70.

تحقيق كل عملية ودراسة التي يمكن لها المساهمة في ترقية المنتوجات والخدمات الوطنية.
إعطاء الرأي حول الإتفاقات التجارية التي تتم بين الجزائر والأطراف الأجنبية.

وأخيرا يمكن للغرفة التدخل بطلب من المتعاملين في حل النزاعات التجارية الوطنية والدولية (المادة 06) ويوجد بالغرفة ثلاثة أعضاء أساسيين: الجمعية العامة، المجلس، واللجان التقنية[1].

**4- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX):**[2]

أنشأت هذه الشركة في 05 جوان 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/205، ووضعت كإستراتيجية جديدة من الحكومة للتقليل من الإرتباط شبه الكلي بمبيعات البترول والغاز في الأسواق العالمية، وتم إعتمادها طبقا للمرسوم رقم 96/235 الصادر في 1996/07/02 طبقا للمادة الرابعة من الأمر رقم 96/06 الصادر في 1996/01/10 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير والمحدد للشروط التي يمكن للمصدرين فيها من أن يستفيدوا من هذا النوع من الخدمات، وهي شركة أسهم ذات رأسمال يقدر بـ 250 مليون دج موزعة بصفة متساوية بين 05 بنوك و05 شركات تأمين، المتمثلة فيما يلي:

أ. البنوك المساهمة في شركة التأمين وضمان الصادرات: وتتمثل في البنوك التالية:

- البنك الجزائري للتنمية الريفية BADR.
- بنك التنمية المحلية BDL، بنك الجزائر الخارجي BEA.
- البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA.

ب. شركات التأمين: والمتمثلة في كل مما يلي:

- الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين CAAR، الصندوق الوطني للتعاونية الفلاحية CNCA.
- الصندوق المركزي لإعادة التأمين CCR، الشركة الجزائرية للتأمين SAA.
- الشركة الجزائرية لتأمين النقل CATT.

أما عن الأهداف والوظائف التي تضطلع لها هذه الشركة فتتمثل فيما يلي:

أ. **الأهداف:** وتهدف إلى:

- تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير وضمان الدفع في حالة التمويل.
- تغطية المخاطر المتعلقة بعمليات التصدير (المخاطر التجارية، السياسية، عدم التحويل).
- تأسيس بنك للمعلومات في مجال الإعلام الإقتصادي.
- تعويض وتغطية الديون[3].

ب. **وظائف الشركة:** وعن الوظائف التي تقوم بها الشركة فتتمثل في وظيفتين رئيسيتين[4]:

---

[1] Ibid, P 28

[2] سمية كبير، مرجع سابق، ص 53.

[3] CAGEX, le guide de l'exportation, 1997, P 51-52.

[4] سلمى سلطاني، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط والتنمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 71.

- وظيفة لصالحها الخاص حيث تستعمل أموالها الخاصة.
- وظيفة لصالح الدولة وتجنب رقابتها، حيث تستعمل أموال الدولة.

يشار إلى أن الشركة تتكون من ثلاثة ممثلين من وزارة المالية، تمثل كل من الوزارات التالية:
الشؤون الخارجية، التجارة الخارجية، الزراعة، الصناعة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ممثل من بنك الجزائر والرئيس المدير العام للشركة.

**5- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFAX):**

تم في بادئ الأمر لغرض التعريف بالمنتوج الجزائري إنشاء الديوان الوطني للأسواق والتصدير (ONAFEX) طبقا للأمر 71/61 الذي يقوم بتنظيم وتنشيط الأسواق والمعارض والتظاهرات الأخرى ذو الطابع الإقتصادي والتجاري التي كانت تتم في الجزائر أو خارجها.

وتم إنشاء الديوان الوطني للأسواق والتصدير بعد الحل المتلاحق لكل من الديوان الجزائري للتنشيط التجاري سنة 1974 والمعهد الوطني للتجارة الخارجية سنة 1978، وقد وضع تحت الوصاية لوزارة التجارة في 06 نوفمبر 1989، كما يذكر في هذا الصدد أن الديوان هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إقتصادي بالأسهم تمتلكها مؤسسات تسمى صناديق مساهمة.
ومنه وبعد إجتماع ومداولات الجمعية العامة للمساهمين في الديوان تقرر إسم الديوان في 24 ديسمبر 1990 ليصبح الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير.

تعتبر الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي، تتمتع بشخصية معنوية والإستقلال المالي، وهي شركة بالأسهم برأس مال يقدر بـ 630 مليون دج وتوظف 500 عامل، وهي تأتي لتحقيق هدف تنمية النشاطات التجارية وتقويم كل الحالات بجميع الوسائل المتاحة والتي نجد منها ما يتعلق بالميادين التالية:

- تنظيم المعارض والمعارض الخاصة.
- إستغلال وتطوير الهياكل.
- إستيراد وتصدير.

أما عن المهام والصلاحيات نجد[1]:

- ترقية الصادرات الجارية نحو الخارج بكل الطرق الممكنة مثل: دراسات السوق، تقديم المعلومات العامة، الوثائق الإشهارية .....إلخ.
- تشجيع المتعاملين الإقتصاديين للمساهمة في تحديد المنتجات المعدة للتصدير من حيث النوعية والكمية ولتخطيط عمليات التصدير، وكذا تزويدهم بمختلف المعلومات والإستشارات لحل مشاكلهم.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 10، سنة 1987، ص 241.

– ضمان التنسيق بين المتعاملين المكملين لعملية التصدير (البنوك، شركات التأمين، شركات النقل، أعوان العبور، مصالح الجمارك وغيرهم).

## المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية الجزائرية (2014-2015) وأهم شركاء صادرات وواردات الجزائر 2015.

سنتناول في هذا العنصر توزيع كل من الصادرات والواردات الجزائرية على الشركاء التجاريين حيث أن هذا يبين مدى إرتباط الدولة بالعالم الخارجي من خلال قطاع الواردات، ومدى انفتاحها والمشاركة في التجارة العالمية من خلال قطاع الصادرات، وسيتم التعرف على هذا من خلال العنصرين المواليين:

### الفرع الأول: توزيع الواردات والصادرات حسب المناطق الإقتصادية والبلدان الممولة للجزائر (2014-2015)

الجدول الموالي يبين توزيع الواردات والصادرات حسب المناطق الإقتصادية والبلدان الممولة للجزائر (2014-2015).

**الجدول رقم (3-1): توزيع الواردات والصادرات حسب المناطق الإقتصادية والبلدان الممولة للجزائر 2014-2015.**

| المناطق الإقتصادية | الواردات بالمليون دولار أمريكي | | | الصادرات بالمليون دولار أمريكي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | السنة | | التطور | السنة | | التطور |
| | 2014 | 2015 | % | 2014 | 2015 | % |
| دول الإتحاد الأوربي | 296884 | 34425 | %14.62- | 40378 | 25801 | -36.10 |
| دول منطقة التعاون والتنمية الإقتصادية | 8436 | 7353 | %12.84- | 10344 | 5428 | -47.53 |
| الدول الأوربية الأخرى | 886 | 1220 | %-37.70 | 98 | 37 | -62.24 |
| دول أمريكا الجنوبية | 3815 | 2818 | -26.13 | 1183 | 1575 | -50.52 |
| آسيا | 12619 | 11830 | -6.25 | 5060 | 2562 | -49.37 |
| أوقيانوسيا | - | - | - | - | 57 | - |
| الدول العربية | 1962 | 1912 | -2.55 | 648 | 628 | -3.09 |
| الدول المغاربية | 738 | 674 | -8.67 | 3065 | 1607 | -47.57 |
| الدول الإفريقية | 440 | 350 | -20.45 | 110 | 92 | -16.36 |
| المجموع | 58.580 | 51.501 | -12.08 | 62.886 | 37.787 | -39.91 |

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك **CNIS**.

يلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

**1.الإتحاد الأوربي:** تبقى دول الإتحاد الأوربي دائما الشريك الرئيسي للجزائر بنسب على التوالي 49.21% واردات و 68.28% صادرات.

وبالمقارنة مع عام 2014، إنخفضت الواردات القائمة من دول الإتحاد الأوربي بنسبة 14.62%، من 29.68 مليار دولار في 2014 إلى 25.34 مليار دولار في 2015، بالمقابل تضاءلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان بقيمة 14.58 مليار دولار أي 36.1% داخل هذه المناطق الإقتصادية، يمكن للمرء أن يلاحظ في زبوننا الرئيسي هو إسبانيا والتي تشمل أكثر من 4.17 % من المبيعات الخارجية، تليها إيطاليا بنسبة 16.32% ثم فرنسا 13,020%.

بالنسبة للممولين الرئيسيين تحتل فرنسا المرتبة الأولى بين دول الإتحاد الأوربي بـ 10.52% تليها إيطاليا وإسبانيا بنسبة 9.37% و7.64% من إجمالي الواردات في الجزائر خلال عام 2015.

**2.دول منطقة التعاون والتنمية (خارج الإتحاد الأوربي):** تأتي دول منطقة التعاون الإقتصادي (خارج الإتحاد الأوربي) في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 14.28% من واردات الجزائر من هذه البلدان و 14.36% من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان.

وبالمقارنة مع عام 2014 فإنه ينبغي أن يشير إلى انخفاض كبير في الصادرات المحققة مع هذه الدول من 10.34 دولار أمريكي عام 2014 إلى 5.43 دولار أمريكي في عام 2015 كذلك إن واردات الجزائر من هذه الدول سجلت إنخفاضا يقدر بـ 12.84%.

– كما يلاحظ أن المبادلات التجارية للجزائر مع هذه المنطقة هي مع الولايات المتحدة الأمريكية تليها تركيا بنسبة 26.5% و 95.3% من الواردات القادمة من هذه الدول و 23.5% و 48.5% بالنسبة للصادرات إتجاه نفس هذه الدول.

**3.باقي المناطق:** إن المبادلات التجارية بين الجزائر والمناطق الأخرى لا تزال تقتسم نسب منخفضة.

– الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية مع البلدان الأوربية الأخرى **(خارج الإتحاد الأوربي ومنطقة التعاون والتنمية)** يظهر تراجعا في حصصها من السوق بما يقارب 28% مقارنة مع عام 2014، أي 984 مليون دولار عام 2014 إلى 1.26 مليار دولار عام 2015.

– دول آسيا تظهر إنخفاض بنسبة 18.6% تقريبا 17.68 مليار دولار إلى 14.39 مليار دولار في نفس الفترة.

– سجل حجم التبادل التجاري مع دول المغرب العربي (UMA) إنخفاضا كبيرا ما يقارب 40% مقارنة مع 2014 من مبلغ 1.52 مليار دولار عام 2014 إلى 2.28 مليار دولار عام 2015.

– سجلت المبادلات التجارية مع الدول العربية (خارج إتحاد المغرب العربي) إنخفاضا طفيفا مقارنة مع 2014 حيث بلغ حجم التبادل التجاري مع هذه الدول 2.61 مليار دولار وذلك بانخفاض قدره 2.68%.

– وأخيرا سجلت المبادلات التجارية مع بلدان أمريكا إنخفاضا ملحوظا من 37.22% مقارنة مع عام 2014، أي من 6.99 مليار دولار عام 2014 إلى 4.39 مليار دولار عام 2015.

## الفرع الثاني: أهم شركاء صادرات وواردات الجزائر 2015:

وهدا ما يبينه الجدول والشكل الموالي:

**الجدول رقم(3-2): أهم شركاء الصادرات 2015**

| بلد التصدير | الحجم | الهيكل% |
|---|---|---|
| إسبانيا | 6565 | %17.37 |
| إيطاليا | 8369 | %22.15 |
| فرنسا | 4921 | %13.02 |
| بريطانيا | 2883 | %7.63 |
| هولندا | 2281 | %6.04 |
| تركيا | 2071 | %5.48 |
| أمريكا | 1977 | %5.23 |
| البرازيل | 1393 | %3.69 |
| بلجيكا | 1282 | %3.39 |
| الصين | 2179 | %5.77 |
| البرتغال | 1009 | %2.67 |
| تونس | 856 | %2.27 |
| كندا | 748 | %1.98 |
| كوريا | 671 | %1.78 |
| المغرب | 667 | %1.77 |
| اليابان | 602 | %1.59 |
| المجموع الفرعي | 34093 | %90.22 |
| المجموع | 37787 | %100 |

**الشكل رقم (3-1): أهم شركاء الصادرات 2015**

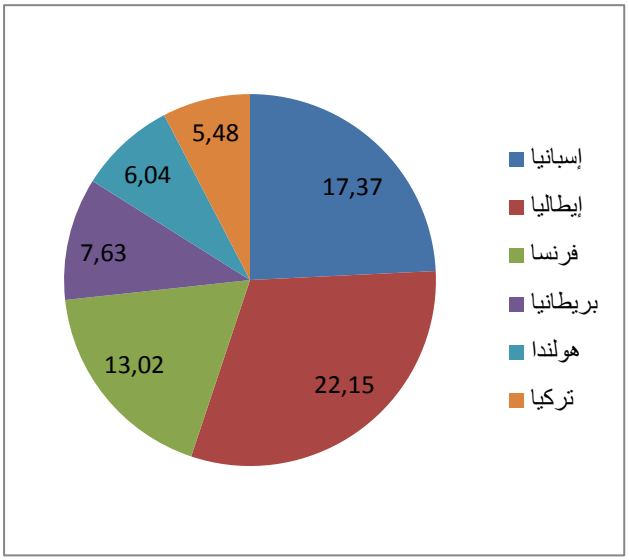


المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك **CNIS**.

- بالنسبة لسنة 2015 عدد الزبائن الرئيسيين للجزائر هو ستة (06) وهم إسبانيا (6.56 مليار دولار) إيطاليا (8.36 مليار دولار)، فرنسا (4.92 مليار دولار) بريطانيا (2.88 مليار دولار) هولندا (2.28 مليار دولار) وتركيا (2.07 مليار دولار).

**ثانيا: أهم الشركاء في الواردات 2015:**

**الجدول رقم (03): أهم شركاء الواردات 2015** **الشكل رقم (02): أهم شركاء الواردات2015**

| بلد الاستيراد | الحجم | الهيكل% |
|---|---|---|
| الصين | 8223 | %15.97 |
| فرنسا | 5420 | %10.52 |
| إيطاليا | 4828 | %9.37 |
| إسبانيا | 3934 | %7.64 |
| ألمانيا | 3382 | %6.57 |
| الولايات المتحدة | 2710 | %5.26 |
| تركيا | 2036 | %3.95 |
| الأرجنتين | 1281 | %2.49 |
| كوريا | 1171 | %2.27 |
| البرازيل | 1146 | %2.23 |
| الهند | 1146 | %2.16 |
| هولندا | 922 | %1.79 |
| بريطانيا | 903 | %1.75 |
| بلجيكا | 834 | %1.62 |
| المجموع الفرعي | 38746 | %75.23 |
| المجموع | 51501 | %100 |

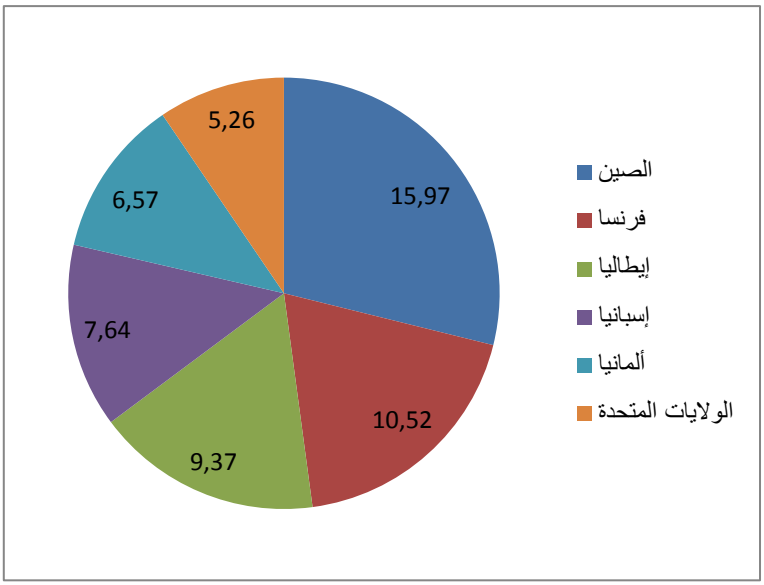


المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك **CNIS**.

- بالنسبة للممولين الرئيسيين إحتلت الصين المركز الأول مع 15.97% تليها فرنسا وإيطاليا بنسب على التوالي: 10.52% و 9.37% من إجمالي واردات الجزائر خلال عام 2015.

## المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2015/1990)

### الفرع الأول: تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2005/1990)

يشمل تطور الميزان التجاري تطور كل من الصادرات والواردات عبر مختلف الفترات الزمنية، وللميزان التجاري أهمية إقتصادية كبيرة من حيث أنه يعكس الوضعية الإقتصادية للبلد في جانب معاملاتها مع العالم الخارجي، أي أنه من خلال هذا الميزان يمكن الإطلاع على مدى إنفتاح البلد ودرجة إرتباطه بالعالم الخارجي.

ولدراسة تطور قطاع التجارة الخارجية نعرض الجدول التالي الذي يوضح التطورات الحاصلة على مستوى كل من الصادرات والواردات والنسب المتعلقة بهما من رصيد للميزان ونسب النمو في كل منهما كما يلي:

**الجدول رقم(04): مؤشرات ميزان التجارة الخارجية ونسب النمو فيها خلال الفترة (2005/1990)**

| السنوات | الصادرات | الواردات | رصيد الميزان التجاري | معدل التغطية (%) | نمو الصادرات (%) | نمو الواردات (%) | نمو الميزان التجاري(%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 122279 | 87018 | 35261 | 140.5215 | - | - | 100 |
| 1991 | 233589 | 139241 | 94348 | 167.7588 | 91.02953 | 60.01402 | 167.5704 |
| 1992 | 249010 | 188547 | 60463 | 132.0679 | 6.601766 | 35.41055 | -35.9149 |
| 1993 | 239552 | 205035 | 34517 | 116.8347 | -3.79824 | 8.744769 | -42.9122 |
| 1994 | 324338 | 340142 | -15804 | 95.35371 | 35.39357 | 65.8946 | -145.786 |
| 1995 | 498451 | 513193 | -14742 | 97.1274 | 53.68258 | 50.8761 | -6.71982 |
| 1996 | 740811 | 498326 | 242485 | 148.6599 | 48.62263 | -2.89696 | -1744.86 |
| 1997 | 791767.5 | 501579.9 | 290187.6 | 157.8547 | 6.878475 | 0.652966 | 19.67239 |
| 1998 | 588875.6 | 552358.6 | 36517 | 106.6111 | -25.6252 | 10.12375 | -87.4161 |
| 1999 | 840516.5 | 610673 | 229843 | 137.6377 | 42.73244 | 10.55734 | 529.4151 |
| 2000 | 1657216 | 690425.7 | 966789.9 | 240.0281 | 97.16634 | 13.0598 | 320.6296 |
| 2001 | 1480336 | 764862.4 | 715473.4 | 193.5428 | -10.6733 | 10.78128 | -25.9949 |
| 2002 | 1501192 | 957039.8 | 544152.1 | 156.8578 | 1.408876 | 25.12575 | -23.9452 |
| 2003 | 1906784 | 1047126 | 859658 | 182.0969 | 27.018 | 9.413005 | 57.9812 |
| 2004 | 2312438 | 1113265 | 1199173 | 207.7168 | 21.27425 | 6.316241 | 39.49419 |
| 2005 | 3421830 | 14935993 | -11514163 | 22.90996 | 47.97499 | 1241.639 | -1060.18 |

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على:

المعطيات للفترة (1990-2002):**Edition 2005 ALGER Rétrospective statistique (1970-2002), ONS**

من خلال الجدول يتبين لنا أن الميزان التجاري عرف عدة تغيرات خلال الفترة الممتدة من 1990-2005، فتميزت كل من سنتي 1990-1991 برصيد موجب بلغ على التوالي 35261 و 94348 مليون دج، ويعزى سبب هذا الإرتفاع في رصيد الميزان إلى الإرتفاع الذي شهدته أسعار البترول من جراء حرب الخليج من نفس الفترة، أين شهدت هذه الفترة إرتفاع الطلب العالمي على البترول نتيجة الإنخفاض المصاحب لعرض البترول بعد انسحاب العراق من الأسواق العالمية للمادة ذاتها، كما سجل في نفس الفترة إرتفاعا في الواردات من 87018 إلى 139241 مليون دج على التوالي، ومرد هذا هو الرفاهية المالية (البحبوحة الإقتصادية) التي يشهدها البلد كنتيجة لإرتفاع الإيرادات المتأتية من قطاع التصدير، حيث يلاحظ ذلك من خلال معدلات التغطية البالغة في سنة 1990 نسبة 140.5215% ونسبة 167.7588% سنة 1991 أي أن قيمة الصادرات تزيد عن قيمة الواردات بنسبة 40.53% و 67.76% لكل من سنتي 1990 و1991 على التوالي وبذلك تعمل على تغطية جميع نفقات الواردات ويكون هناك تسجيل فائض محقق ممثل في النسبتين السابقتين.

أما في سنة 1992 فشهد الميزان التجاري إنخفاضا مقارنة بـ 1991 بقيمة 33885 مليون دج، أي تدني بنسبة 35.91% ويرجع السبب في هذا إلى إرتفاع الواردات بنسبة 35.41% مقارنة بسنة 1991، في حين نسجل حدوث إرتفاع طفيف جدا في قيمة الصادرات البالغ نسبة 6.60% مقارنة بنفس السنة.

وبالنظر إلى السنوات الأخرى المتتالية فقد عرف الميزان التجاري عجزا خلال سنتي 1994-1995 بقيمة (15804-) و (14742-) مليون دج على التوالي، والسبب دائما راجع إلى تدهور البترول من 20.4 دولار في 1991 إلى 16.3 دولار سنة 1994، كذلك ونتيجة لاعتماد المقابل من الواردات على الإيرادات المتأتية من قطاع الصادرات فقد سجلت الأخيرة إرتفاعا نظرا لانعكاس أسعار البترول على هذه الأخيرة، فيلاحظ على مستوى الواردات الإنتقال من قيمة 340142 إلى 513193 مليون دج لسنتي 1994 و 1995 على التوالي، كان معدل التغطية لهاتين السنتين هو 95.35% و 97.12% على التوالي، ويرجع كذلك الإرتفاع في الواردات إلى أن سنة 1995 كانت سنة التطبيق الفعلي لمرسوم تحرير التجارة الخارجية مما حفزت المنتوجات الأجنبية المحضورة والمقيدة سابقا على الدخول إلى التراب الوطني دون قيود.

وفي العام الموالي لهذه الفترة 1996 زادت الصادرات بنسبة نمو قدرت بـ 48.62% مقارنة بسنة 1995، بقيمة 740811 مليون دج مصاحبة تدهور مسجل في نسبة الواردات بمعدل (2.89-)% مقارنة بسنة 1995، وهنا كان رصيد الميزان التجاري في هذه الفترة موجب بقيمة 242485 مليون دج مع معدل تغطية بنسبة 148.65%، كما أن إرتفاع سعر الدولار ساهم في زيادة نسبة إيرادات الصادرات المقومة بالدولار.

وتوالت الفوائض في الميزان التجاري للفترة 1997-1998-1999 إلا أن الرصيد في سنة 1998 إنخفض على سابقه بقيمة تقارب 50 مليون دج، والسبب في تلك هو تدهور قيمة الصادرات بنسبة 25.62% مقارنة بالسنة السابقة.

وعن الفترة الممتدة من 2000-2002 فشهد الميزان التجاري تسجيل فوائض تجارية ميزها تحسن ملحوظ في قيمه رغم التراجع الملاحظ إلا أنه طفيف، ويرجع هذا إلى النمو في نسب الصادرات المرتفعة مقارنة بالنمو الطفيف في نسب الواردات، وهنا كانت معدلات التغطية كما يلي: 24.028%، 193.54%، 156.85%على التوالي، وكذلك فإن الإرتفاع في أسعار البترول له الدور في تحقيق عائدات كبيرة في قطاع التصدير مقارنة بالإنفاق على الواردات.

أما الفترة الممتدة من 2002 إلى 2004 فقد شهد الميزان التجاري تسجيل فوائض لكن بقيمة تتراجع في 2003 ثم تعود لترتفع في 2004، وهذا التذبذب الحاصل مرده إلى إرتفاع الواردات بالدرجة الأولى مع تسجيل نسب نمو بطيئة بالنسبة للصادرات وكذلك فإن التوترات السياسية وما يشهده العالم من أزمات سياسية وإقتصادية في أنحاء متعددة له من الدور الكبير في حصول هذه الإختلالات في الطلب والعرض العالمية المنعكسة مباشرة في مستوى الأسعار العالمية.

وتواصلا لمسيرة هذا التراجع في معدلات النمو لكل من الصادرات مقابل الإرتفاع في الواردات سجل الميزان التجاري عجز حقيقي سنة 2005 بقيمة (11514163-) مليون دج، بمعدل تغطية 22.90% فقط أي أن قيمة إيرادات الصادرات لم تتمكن من تغطية سوى 22.90% من قيمة الواردات الكلية المحققة لنسبة زيادة بالغة 12.41%.

ولمزيد من التوضيح لوضعية الميزان التجاري خلال هذه الفترة الممتدة من 1990-2005 نورد الشكل التالي المبين لتطور الصادرات، الواردات والميزان التجاري.

**الشكل رقم (03): تطور الصادرات، الواردات والميزان التجاري خلال الفترة (1990-2005)**

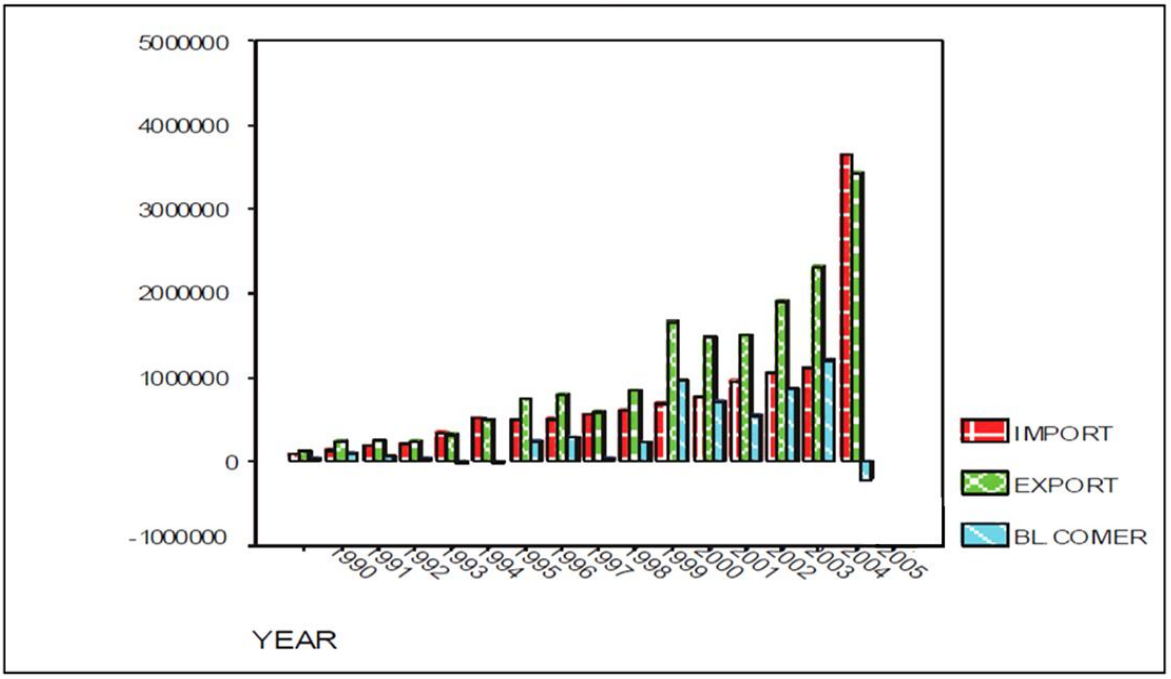


المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على البيانات اعلاه.

**الفرع الثاني: تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2006-2015):**

لدراسة قطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2006-2015) نعرض الجدول والشكل التالي الذي يوضح كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري.

**الجدول رقم (05): حويصلة نتائج الميزان التجاري خلال الفترة (2006-2015)**

| | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الصادرات خارج مجال المحروقات** | 1158 | 1332 | 1937 | 1066 | 1526 | 2062 | 2062 | 20165 | 2582 | 2063 |
| **صادرات المحروقات** | 53456 | 58831 | 77361 | 44128 | 55527 | 71427 | 69804 | 63752 | 60304 | 35724 |
| **مجموع الصادرات** | 54613 | 60163 | 79298 | 45134 | 57053 | 73489 | 71866 | 65917 | 62886 | 37787 |
| **الواردات** | 21456 | 27631 | 39479 | 39294 | 40473 | 47247 | 50376 | 54852 | 58580 | 51501 |
| **الميزان التجاري** | 33.157 | 32.532 | 39.819 | 5.900 | 16.580 | 26.242 | 21.490 | 11.065 | 4.306 | -13.714 |

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (**CNIS**).

**الشكل رقم (04): تطور التجارة الخارجية للفترة (2006-2015)**

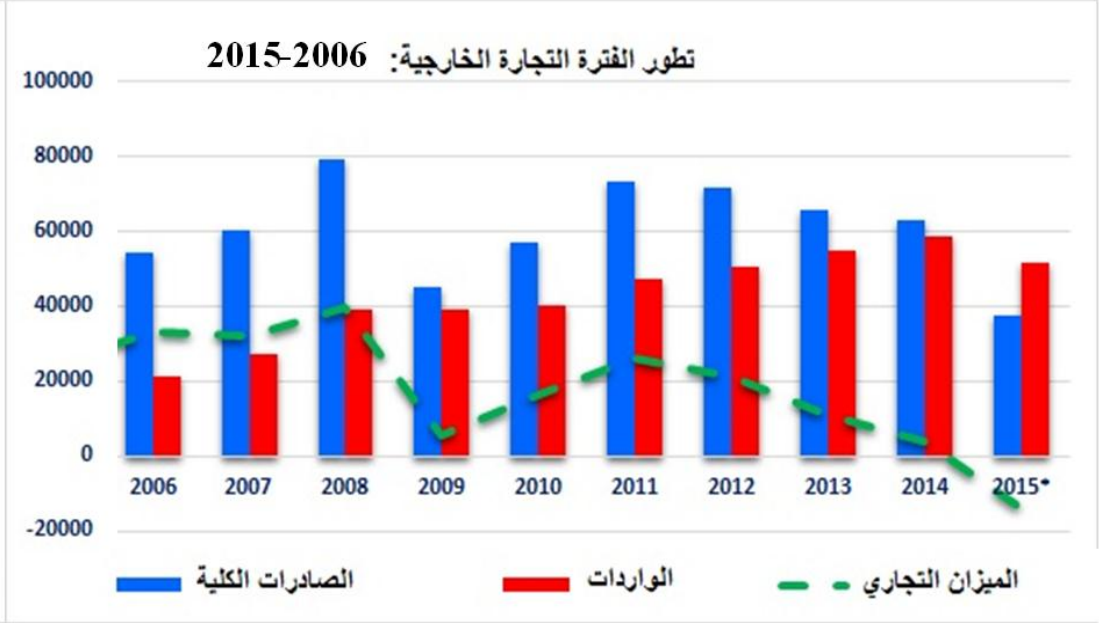


المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك CNIS

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين لنا أن الميزان التجاري عرف عدة تغيرات خلال الفترة الممتدة 2006-2015، فتميزت سنة 2006 بارتفاع ميزانها التجاري بقيمة 33.157 مليون دولار، سنة 2007 بقيمة 32.53 مليون دولار ثم تزايد سنة 2008 بـ 39.819 مليون دولار وفي سنة 2009 إنخفض بقيمة 5.9 مليون دولار ثم بعد سنة 2010 إرتفع إلى قيمة 16.59 مليون دولار وتزايد بـ 26.24 مليون دولار سنة 2011، و21.49 مليون دولار سنة 2012، وسنة 2013 إنخفض الميزان التجاري إلى 4.30 مليون دولار، بعد دلك عرف الميزان التجاري عجزا حقيقيا سنة 2015 بقيمة 13.71- مليون دولار، وهذا راجع إلى زيادة الواردات بمبلغ 51.501 مليون دولار عن الصادرات بمبلغ 37.787 مليون دولار. هدا يعني أن الجزائر حققت فائضا في ميزانها التجاري خلال 10 سنوات من2006 إلى غاية 2014، وفي سنتي 2005 و2015 حققت عجزا حقيقيا.

إذ أدى تراجع معدلات النمو الإقتصادي في معظم الدول المتقدمة وولوجها في حالة الركود بفعل تداعيات الأزمة إلى تراجع أسعار المحروقات إلى مستويات سفلى حيث وصل سعر البرميل بداية عام 2008 إلى سقف 150 دولار ثم انهار إلى حدود 35 دولار نهاية نفس السنة وهذا ما يؤكد الحقائق التي مفادها أن إقتصاديات البلدان النامية سريعة التأثر بالتقلبات التي تحدث لأسعار المواد الأولية المصدرة.

لكن الإقتصاد الجزائري يبقى مشوبا بمخاطر العجز بفعل تداعيات الصدمة الخارجية للأزمات المالية، وارتبط تطوره بارتفاع حجم Q وأسعار P المحروقات وبضبط الواردات حيث نسجل محاولات تقليص أو

تجميد الواردات السلعية في بعض السنوات خلال فترة تنفيذ البرامج المدعومة، وهو ما يفسر سياسة الحذر والخوف من السقوط المفاجئ لأسعار النفط.

وتوجد نقطة في منتهى الأهمية لابد من إثارتها في هذا الصدد، وهي أن الميزان التجاري الجزائري يعاني من إختلالات هيكلية فادحة وذلك عند النظر إليه بعمق ومن زوايا متعددة خارج المحروقات، فهو هش لا يتحمل الصدمات الخارجية، ومحاصر بين مطرقة تقلبات أسعار صرف العملات (الدولار والأورو) وسندان تذبذبات أسعار المحروقات (البترول والغاز الطبيعي) في البورصات والأسواق المالية العالمية، وهي متغيرات معقدة تتحدد خارج النظام لا يمكن التحكم في مساراتها والسيطرة على إفرازاتها، حيث تتأثر التجارة الخارجية الإجمالية وتتآكل عائدات الربح البترولي بشكل مباشر بتراجع قيمة الدولار أمام الأورو، حيث أن 3/2 من الواردات الجزائرية متأتية من الدول الأوربية ومنه يتم إبرام الصفقات بالأورو، في حين أن الصادرات الجزائرية التي يغذيها قطاع المحروقات بـ 97% تبرم بالدولار، فالوتيرة المتسارعة لتزايد فاتورة الواردات (بالكمية والقيمة)، إضافة إلى تدهور قيمة الدولار مقابل الأورو ستؤدي حتما إلى استنزاف إحتياطي الصرف من العملات الأجنبية الذي يعتبر كصمام أمان للإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى عوامل داخلية ومعوقات تحول دون تحقيق معنى أن المؤسسة الإقتصادية هي مكان توليد الثروة والقيمة المضافة والإبتكار، الأمر الذي تمخض عنه عدم قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على تلبية الطلب الإستهلاكي، وتكريس ظواهر التبعية الغذائية (الإستيراد)، لذلك فالفائض المسجل في رصيده لا يعزى إلى نجاعة الأداء الإقتصادي (الصناعي، الزراعي، الخدماتي) والقرينة في ذلك مقارنة صادرات المواد الأولية Primary Exports 97.3%مع الصادرات المصنعة Manufactured Exports 2.70% عام 2010 وهي ظاهرة ضاربة بأطنابها لعقود من الزمن، وبما أن هيكل الصادرات تغلب عليه مادة أولية نجد أن الصادرات خارج المحروقات لا تساهم في تغطية الواردات إلا بنسبة ضئيلة.

وحسب تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية United Nations (UNCTAD) Conference on Trade and Development، فقد بلغ حجم الصادرات العالمية (السلعية والخدمية) Exports of Goods and Services لعام 2010 قيمة 18.7 تريليون دولار منها 14.7 تريليون دولار سلعية، مقابل نحو 12419054 مليون دولار عام 2009 و 1049816 مليون دولار عام 2008، كما بلغت قيمة الصادرات السلعية 12.4 تريليون دولار عام 2009 مقابل صادرات خدمية بقيمة 3.3 تريليون دولار عام 2009 وكانت نسبة مساهمة الصادرات السلعية الجزائرية فيها بـ 0.38% بقيمة 57.05 مليار دولار عام 2010، و0.36% بقيمة 45194 مليون دولار عام 2009، مقابل 0.744% بقيمة 81.23 مليار دولار عام 2008.

سوف نقوم بعرض تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2014-2015) من خلال الشكل الموالي:

**الشكل رقم (05): تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2014-2015)**

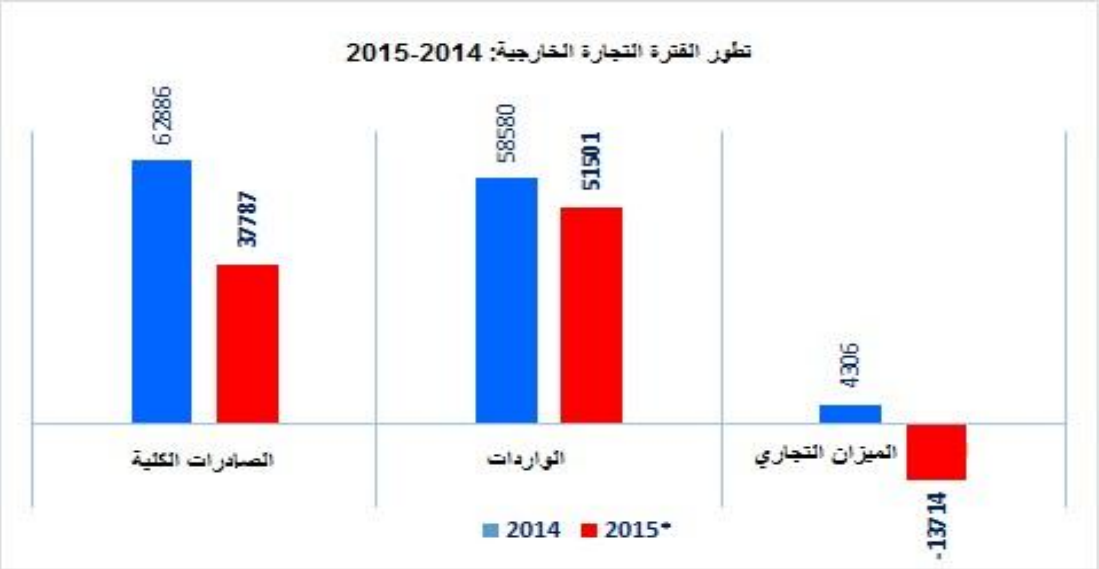


المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك **CNIS**.

- تشير النتائج العامة المحققة من حيث إنجازات التبادلات الخارجية للجزائر خلال سنة 2015 إلى عجز في الميزان التجاري بـ 13.77 مليار دولار مقابل فائض 4.31 مليار دولار المسجلة خلال سنة 2014، هذا المؤشر يفسر إنخفاض متزامن للصادرات والواردات المسجلة خلال الفترة ذاتها المذكورة أعلاه.

من حيث نسبة تغطية الواردات بالصادرات، النتائج محل الدراسة تبحث نسب 73% سنة 2015 مقابل 107% المسجلة سنة 2014.

**توقعات التجارة الخارجية الجزائرية:** الجدول الموالي يوضح توقعات التجارة الخارجية في الجزائر لعام 2016 و2020.

**الجدول رقم (06): توقعات التجارة الخارجية الجزائرية 2016 و 2020**

| التجارة | الفعلي | $Q_1/16$ | $Q_2/16$ | $Q_3/16$ | $Q_4/16$ | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الميزان التجاري (USD) | -1270.00 | -1212 | -1215 | -1184 | -1191 | -1171 |
| الصادرات(USD) | 237600 | 1462 | 1454 | 1523 | 1583 | 1604 |
| الواردات(USD) | 364600 | 2834 | 2916 | 3067 | 3170 | 3153 |

المصدر: وزارة التجارة الخارجية الجزائرية، 2016.

- يلاحظ من خلال هذا الجدول أن الميزان التجاري الجزائري يتوقع تحقيق عجز طيلة عام 2016 نتيجة زيادة الواردات عن الصادرات، حيث سيقدر بـ (-12.12) مليون دولار، (-12.15) مليون دولار،

(-11.84) مليون دولار، (-11.91) مليون دولار خلال الربع الأول، الربع الثاني، الربع الثالث، الربع الرابع على التوالي، إلى غاية عام 2020 أين يحقق عجزا بمقدار (11.71-) مليون دولار.

## المبحث الثاني: النمو الإقتصادي في الجزائر (1990-2015):

يعتبر النمو الإقتصادي من الأهداف التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب فهو مؤشر من مؤشرات رخائها. من خلال هذا العنصر سنحاول تحليل تطور النمو الإقتصادي في الجزائر بتقديم مختلف الإحصاءات المتعلقة بهذا القطاع، وسنتناولها منذ فترة التسعينات أي مع بدء الإصلاح في قطاع التجارة الخارجية ومسيرة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي إلى غاية 2015، لذلك قسمنا هذا العنصر إلى ثلاث عناصر رئيسية كما يلي:

1- تطور الناتج الوطني الإجمالي (P.I.B) خلال الفترة (1990-2006).

2- تطور الناتج الوطني الإجمالي (P.I.B) خلال الفترة (2007-2015).

3-التوقعات المستقبلية للنمو الإقتصادي في الجزائر.

### المطلب الأول: تطور الناتج الوطني الإجمالي (P.I.B) خلال الفترة (1990-2006):

أشارت العديد من الدراسات في إقتصاديات التنمية إلى الدور المهم الذي يلعبه الناتج الداخلي الخام في اعتباره كمؤشر إقتصادي ومقياس يطلعنا على الحالة الإقتصادية والإجتماعية للبلدان، فكما أن إعتماده لوحده يعطينا صورة على حالة البلد فإن استعماله إضافة إلى متغيرات أخرى يمكننا من معرفة الأوضاع الحقيقة التي يعيشها ذلك البلد، ومثال ذلك إحتساب الناتج الداخلي كنسب مختلفة في شكل معدلات للتصدير أو الإستيراد أو الديون، وهي تعبر عن علاقة البلد بالعالم الخارجي من حيث معرفة المؤشرات المتعلقة بالتوازنات الخارجية، بالتالي فإن طابع الخصوصية الذي يمتاز به هذا المؤشر يضفي عليه المصداقية في استعماله كمؤشر يصف لنا خصائص الجهاز الإقتصادي والإجتماعي للبلد، بالإضافة لهذا فإن هذا المؤشر يمدنا بموقع البلد مقارنة مع مجموعة أخرى من البلدان المختلفة.

**تعريف الناتج الداخلي الخام:**

يعرف الناتج الداخلي الخام بحسب المحاسبة الوطنية على أنه مجموعة القيمة المضافة للحسابات الوطنية، ويعطى بالعلاقة التالية:

إ د خ = إ د خ (SCEA) (نظام الحسابات الإقتصادية للجزائر) + القيمة المضافة لـ SCN (الإدارة + المؤسسات المالية + النشاطات العقارية + الخدمات المنزلية) – الأجور المدفوعة من طرف فروع الإنتاج.

والجدول الموالي يبين تطور ونسب نمو الناتج الداخلي الخام في الفترة الممتدة من (1990-2006).

**الجدول رقم (07): تطور الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية ( 1990-2006 ) الوحدة: 10 [6]**

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي PIB (بالأسعار الجارية) | نسبة نمو PIB (بالأسعار الجارية)% | الناتج المحلي الإجمالي PIB (بالأسعارالثابتة) | نسبة نمو PIB (بالأسعارالثابتة) |
|---|---|---|---|---|
| 1990 | 554388.1 | - | 4612.214 | - |
| 1991 | 862123.8 | 55.5107 | 5717.061 | 23.95481 |
| 1992 | 1074696 | 93.85265 | 5441.499 | 17.98019 |
| 1993 | 1189724 | 114.6014 | 4953.06 | 7.390073 |
| 1994 | 1487403.6 | 168.2965 | 4702.509 | 1.957737 |
| 1995 | 2004995 | 261.6591 | 4935.98 | 7.019752 |
| 1996 | 2570029 | 363.5794 | 5257.833 | 13.99803 |
| 1997 | 2780168 | 401.4841 | 5362.978 | 16.27774 |
| 1998 | 2830491 | 410.5613 | 5139.806 | 11.43902 |
| 1999 | 3238198 | 484.1031 | 5755.773 | 24.79414 |
| 2000 | 4123514 | 643.7955 | 7380.551 | 60.02187 |
| 2001 | 4260811 | 668.561 | 7367.821 | 59.74586 |
| 2002 | 4537961 | 718.5531 | 7674.549 | 66.3962 |
| 2003 | 5247500 | 846.561 | 8577.149 | 85.96598 |
| 2004 | 6135900 | 1006.788 | 9590.341 | 107.9336 |
| 2005 | 7544000 | 1260.78 | 11538.7 | 150.177 |
| 2006 | 8460500 | 1426.097 | 12803.42 | 177.5981 |

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على:

المعطيات للفترة (1990-2002): Rétrospective statistique (1970-2002), ONS ,Edition 2005, ALGER-

المعطيات للفترة (2003-2006): وزارة المالية الجزائرية على الموقع: www.finance-algieria.org -

ولإعطاء صورة أفضل عن القيم الواردة في الجدول وتغيراتها نقوم برسم الشكل البياني التالي:

**الشكل رقم (06): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2006)(بالأسعار الثابتة)**

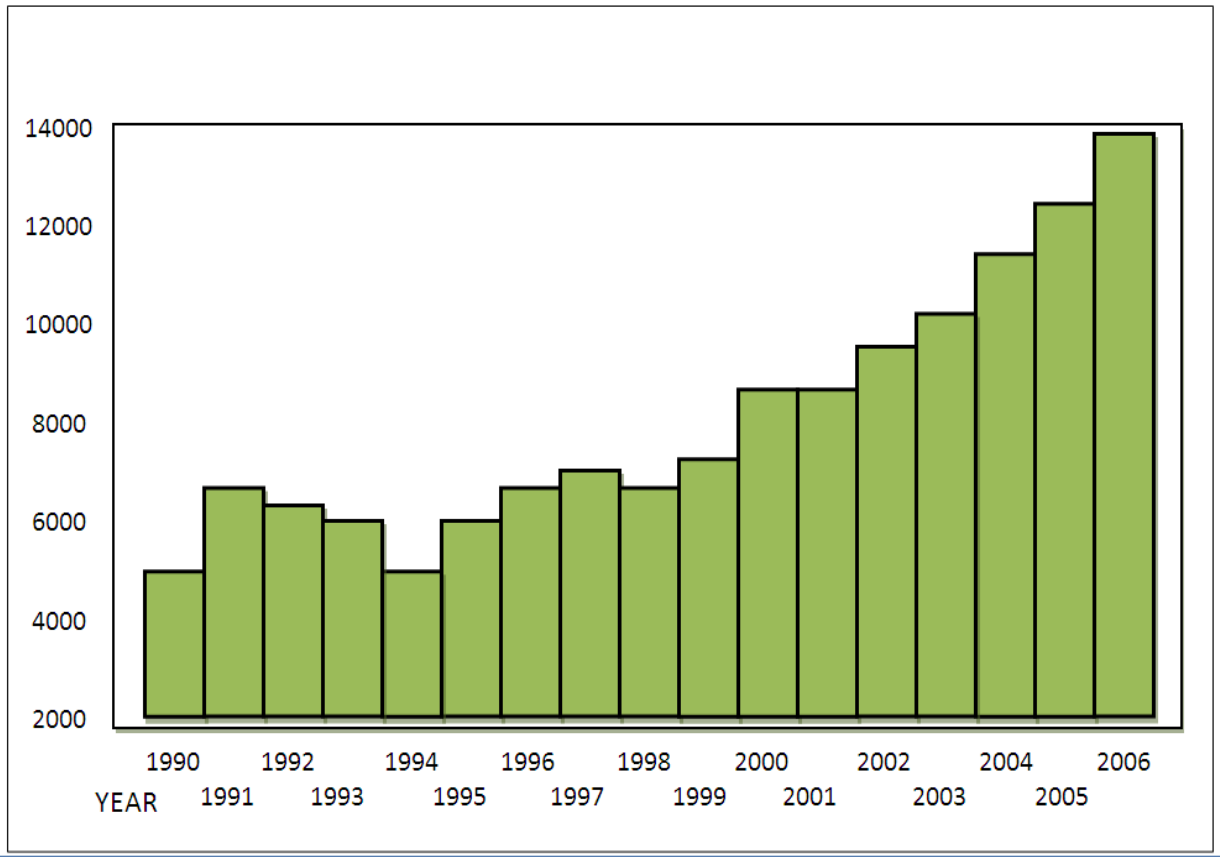


المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على البيانات أعلاه

من خلال الشكل البياني أعلاه يلاحظ أن الناتج الوطني الخام ينمو في هذه المرحلة تدريجيا، وحيث أن هذه المرحلة تميزت بتطبيق الجزائر لتعديلات إقتصادية وبرنامج صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى إلتزامها بسداد الدين الخارجي إلى الجهات المانحة، وبالتالي وكنتيجة لذلك عرف الإنتاج الداخلي الخام تذبذبا من حيث نسبة النمو الكلية، فنجد مثلا أنه في سنة 1991 كانت نسبة النمو لـ PIB إيجابية قدرت بـ 23.95 %، أما في سنة 1993 شهدت نسبة النمو في الناتج إنخفاضا محسوسا مقارنة بنسبة النمو في السنة السابقة 1992 المقدرة بـ 17.98 %، حيث قدرت بـ 07.39 %، ويعود هذا لعدة أسباب منها:

1- إنخفاض قيمة العملة في 1991 بنسبة 0.87 %.

2- تحرير التجارة الخارجية والذي عرفت خلاله المؤسسات العمومية صعوبات خارجية (خاصة النسيج).

3- الشروط المالية الصعبة المترتبة عن برنامج صندوق النقد الدولي.

4- كما عرفت قيمة خدمة الديون سنة 1990 مستويات خيالية وصلت إلى 6729 مليون دج.

ولكن رغم هذا فإنه وعلى العموم وكما هو ملاحظ فإن نسبة النمو العام للناتج الوطني شهد إرتفاعا متواصلا خلال فترة التسعينات خلافا لما حدث في الفترة السابقة كفترة الثمانينات، وهذا راجع إلى سياسة التحرير والإنفتاح التجاري والتي انتهجتها الجزائر في هذه الفترة.

**الإنتقادات الموجهة لـ PIB كمؤشر إقتصادي، ومحاولات التصحيح:**

رغم الإستعمالات الواسعة للناتج الداخلي الخام كمؤشر إقتصادي هام ضمن عديد من المؤشرات الأخرى إلا إنه لا يخلو من العيوب والإنتقادات من طرف الإقتصاديين، وتزامنا مع الإنتقادات ظهرت بوادر التصحيح لهذا المؤشر ليعطي صورة أفضل عن حالة البلد، ويعمل على تلافي العيوب التي فيه، ومن بين الدراسات التي جاءت في هذا الصدد نجد:

**1. إنتقادات ( Hicks and Streeten 1979 ):** تتبع الإنتقادات التي جاء بها كل من الإقتصاديين لتوضيحها من واقع التشوهات التي تعتري معدلات الصرف الرسمية وعدم تمثيلها للقوة الشرائية المحلية النسبية، وكمحاولة لتصحيح هذا كانت محاولة الإقتصاد كولن كلارك الذي حاول تجنب هذا النقص من خلال قياسه للناتج لكل بلد وفق مستوى أسعار مشترك هي الأسعار الدولية (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي).

لكن رغم هذا الإسهام والتصحيح لحساب الناتج إلا أن تقدير أسعار السلع والخدمات غير المتاجر بها كالخدمات العمومية مثلا يبقى صعب، إضافة إلى ما يحتاجه هذا المقياس من بيانات واختلاف أنماط الإستهلاك حسب المناطق وظروف البلدان.

**2. محاولات (Tobin and Nordhous 1972):** حاولا كلا من الإقتصاديان تصحيح الناتج الداخلي الخام ليصبح بشكل أفضل مقياسا للرفاه الإقتصادي، وتستند المحاولات التي قاما بها إلى محاولة تخفيض PIB وعدم إحتساب نفقات الدفاع والنفقات المتعلقة بالأمراض الناتجة عن التحضر (التكاليف الحضرية) كالتلوث والإزدحام والجريمة، كما يتم إضافة قيمة لوقت الفراغ وخدمات الإستهلاك المعمر، وهنا صنف المؤلفان كل من الخدمات الصحية والتعليم كإستثمار أكثر من كونهما إستهلاكا.

3. **محاولات (Chenery and Ahluuwalia 1972):** ترتكز فكرة كل من هذين الإقتصاديين من أنPIB يعتبر مظللا لتحيزه بشدة نحو دخل الأغنياء، وكونه هكذا فهو مرجح بدخل الأغنياء على حساب الفقراء، لهذا فهو بهذا الشكل لا يعطينا معدل نمو حقيقي مجسد فعلا لأرض الواقع، ولا يعدو إلا أن يكون مجرد رقم، لدى قاما باقتراح بديلين هما:

- البديل الأول: ترجيح متعادل لكل عشر (10/1) من متلقي الدخل.
- البديل الثاني: إدخال أوزان الفقر لتعطي وزنا أكبر لنمو الدخل لـ 40 % من السكان الأقل دخلا.

وهنا نكون أمام إشكالية مفاهمية في إيجاد مفهوم لعتبة الفقر أو حد الفقر، والذي يمكن تعريفه على أنه المستوى من الدخل الذي لا يمكن دونه للسكان في مجموعهم الحصول على السلع الأساسية الإستهلاكية والغذائية.

لكن ما يشار إليه هنا هو كيفية تحديد الحد الأدنى الذي يكفل تحقيق مستوى حياة أفضل، فهل هو حد البقاء البيولوجي أم يفوقه تماشيا مع ضوابط أخلاقية مقبولة بشكل مشترك في المجتمع، أو يكون وفقا لمتوسط السعرات الحرارية المستهلكة، ويتم بناءا عليه تحديد الفئات المستهدفة (Brent 1990).

بالإضافة إلى هذا هناك دراسة أخرى قام بها ( Grootaert 1994) الذي يوصى من خلالها باستعمال أكثر من خط واحد للفقر، ذلك أن دراسة الفقراء في مجموعة متجانسة لن يكون معبر حقيقة على أوضاع الفقراء، كما أن المساعدات التي تقدم إلى الفقراء في الأقطار المختلفة من وجبات مدرية وكتب ينبغي أن تكون بشكل إنتقائي وتوجه إلى الفئات المحتاجة فعلا، وفعلا لن تكون ذا معنى.

## المطلب الثاني: تطور الناتج الوطني الإجمالي(P.I.B) في الجزائر خلال الفترة (2007-2015):

سنتناول في هذا المطلب تكملة لتطور الناتج الوطني الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2007-2015) من خلال الشكل البياني التالي المتمثل في تطور معدل النمو السنوي للناتج الوطني الإجمالي في الجزائر خلال نفس الفترة.

**الشكل رقم (07): تطور معدل النمو السنوي للناتج الوطني الإجمالي في الجزائر (2007-2015):**

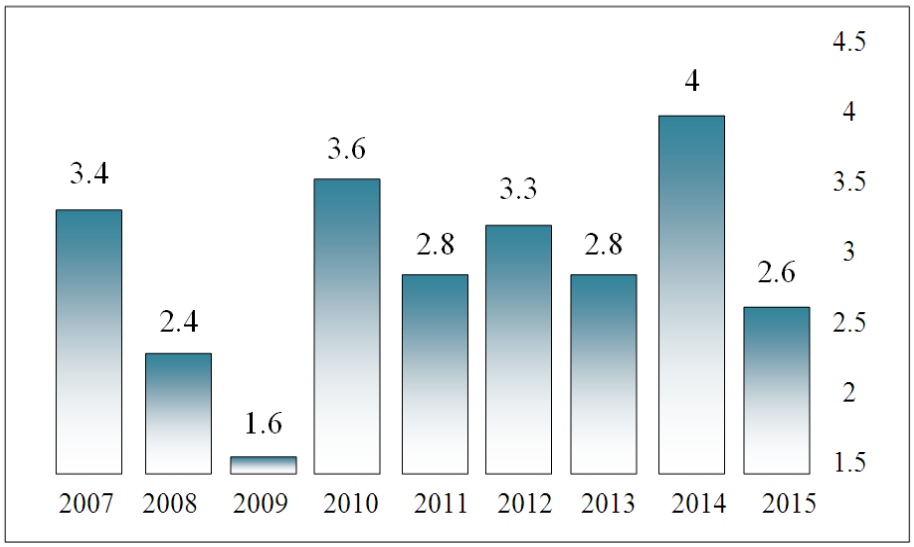


المصدر: وزارة التجارة الخارجية في الجزائر، 2016.

من خلال الشكل البياني أعلاه يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو في هذه المرحلة تدريجيا من سنة (2007 إلى سنة 2014) بشكل متذبذب من حيث نسبة النمو الكلية حيث نجد أنها حققت أعلى

نسبة (معدل) بـ 4 % أي حوالي 214.06 مليار دولار سنة 2014 وأدنى نسبة قدرت بـ 1.6 % أي حوالي 137.21 مليار دولار سنة 2009، وهذا راجع إلى: إنخفاض أسعار النفط.

كما نلاحظ أن قيمة الناتج الداخلي الخام للجزائر سجلت زيادة بثلاثة أضعاف في غضون عشر سنوات (الشكلين 06-07) حيث إنتقل من 4.123,5 مليار دج (54,8 مليار دولار) سنة 2000 إلى 14.481 مليار دج سنة 2011 (198,8 مليار دولار) بفضل الإستثمارات العمومية المخصصة من الدولة، حسب ما أكده الديوان الوطني للإحصائيات.

بينما يلاحظ في عام 2015 أن معدل الناتج الوطني الإجمالي إنخفض إلى 2.6 %.

وهذا راجع إلى إرتفاع أسعار النفط فقد حدد صندوق النقد الدولي التوازن المتعلق بميزانية النفط 111.1 دولار للبرميل في سنة 2015 (مقابل 129.8 دولار للبرميل).

كما حدد الصندوق إلى أن إنتاج النفط والغاز الطبيعي للجزائر سيبلغ (0.98) مليون برميل يوميا في 2015 مقابل 1.02 مليون برميل يوميا في 2014.

كما أن الموازنة العامة سنة 2015 حققت عجزا قدره 22 % من الناتج الداخلي الخام الذي بلغ 240 مليار دولار مرتفعا عن 214.05 مليار دولار سنة 2014. يرجع هذا الركود إلى ضعف قطاع النفط و الغاز.

كما أن الناتج الوطني الخام خارج المحروقات تراجع من 4.8 % سنة 2015 إلى 1.5 % سنة 2014 ثم إرتفع سنة 2013 بـ 7.1 % وهذا بسبب التراجع في عائدات الجباية البترولية.

حيث بلغت متاحات صندوق ضبط الإيرادات بعد إجراء السحبات عام 2014، 4.408.4 مليار دج، مقابل 5.563.5 مليار دج بنهاية 2013 وابتداء من 2007 وجه الصندوق بشكل حصري لتمويل عجز الميزانية.

كما وجهت السحوبات لتمويل عجز الخزينة العمومية في 2015، بـ 2.965.6 ميار دج.

حيث نجد أن الناتج الإجمالي خارج قطاع المحروقات بلغ معدل 3.8 %، 6.2 %، 9.6 %، 4.2 %،4 %، 8 %، 7.1 %، 1.5 %، 4.8 % خلال السنوات على التوالي: 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.

وانطلاقا من هذه السنة 2007 عرفت وتيرة السحوبات من الصندوق تسارعا بسبب الإرتفاع المتزايد لعجز الميزانية خلال السنوات الأخيرة، وقام الصندوق بتمويل عجز الميزانية العمومية بـ 531.9 مليا دج في 2007 و758.1 مليار في 2008 و364.2 مليار في 2009 و791.9 مليار في 2010 و1.761.4 مليار في 2011 و2.283.2 مليار في 2012 و2.132.4 مليار في 2013 و2.965.6 مليار في 2014.

## المطلب الثالث: التوقعات المستقبلية للنمو الإقتصادي في الجزائر:

سوف نورد الجدول الموالي الذي يمثل توقعات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لعام 2016 و2020 كما يلي:

**الجدول رقم(08): توقعات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر2016و2020**

| الناتج المحلي الإجمالي | فعلي | Q 1/16 | Q2/16 | Q3/16 | Q4/16 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل نمو الناتج المحلي السنوي | 4 | 3.67 | 3.8 | 3.93 | 4.06 | 3.13 |
| معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي | 4 | 3.39 | 3.53 | 3.66 | 3.8 | 3.34 |
| الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي) | 214.06 | 229 | 228 | 228 | 228 | 260 |

المصدر: وزارة التجارة الخارجية الجزائرية، 2016.

– نلاحظ من خلال الجدول التالي: أن معدل نمو الناتج المحلي السنوي خلال سنة 2016 يتوقع تحقيق إنخفاض متزايد خلال الربع الأول: 3.6 % ، 3.8 % في الربع الثاني، 3.93 % في الربع الثالث، ثم 4.06 % في الربع الأخير من سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، الذي معدله 4 % وفي سنة 2020 تزداد إنخفاضا إلى 3.13 %.

– يتوقع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2016 تحقيق معدل 3,39 % في الربع الأول، 3.53 % في الربع الثاني، 3.66 % في الربع الثالث، ثم 3.8 % في الربع الأخير أي إنخفاض متزايد خلال سنة 2016 بالمقارنة مع سنة 2015 بمعدل 4 % وفي سنة 2020 تزداد إنخفاضا إلى 3.34 %.

– قيمة الناتج المحلي الإجمالي يتوقع تحقيق زيادة ثابتة خلال العام كله تقريبا سنة 2016 ستقدر ب 228 مليار دولار أمريكي عن ما حققته خلال سنة 2015 بمقدار 214.06 مليار دولار أمريكي، وفي سنة 2020 ترتفع إلى 260 مليار دولار أمريكي.

## المبحث الثالث: الدراسة القياسية لقطاع التجارة الخارجية الجزائرية الفترة (1990-2015):

إن الإقتصاد القياسي يستخدم البيانات التي يقدمها الإحصاء الإقتصادي في قياس معاملات العلاقات الإقتصادية، كما يقدم تفسيرا للتغير في سلوك المتغيرات الإقتصادية مستخدما هده المعاملات. ويستخدم من الإحصاء الرياضي علاقات الإنحدار المتعددة والنماذج ذات المعادلات المتعددة، والهدف هو قياس العلاقات الإقتصادية في الواقع، واختبار مدى التوافق بين النظرية والواقع بالإضافة إلى رسم التنبؤات الخاصة بتطور الظاهرة الإقتصادية (المتغيرات الإقتصادية) في المستقبل. حيث سنتناول كل هدا من خلال:

1-تقدير معادلة الإنحدار لكل من **PIB.M.X**.

2-تقدير العلاقة بين الصادرات (**X**) والواردات (**M**) مع الناتج الوطني الخام (**PIB**).

3-التفسير الإقتصادي للعلاقة بين الصادرات (**X**) ونمو **PIB**.

### المطلب الأول: تقدير معادلة الإنحدار لكل من PIB, M, X:

بعد الحصول على معطيات كل من المتغيرات المراد دراستها والمتعلقة بالناتج المحلي الخام وهو متغير تابع، الصادرات والواردات كمتغيرات مستقلة للفترة 1990-2015 نقوم بحساب مصفوفة الإرتباط للمتغيرات الداخلة في النموذج والتي يظهرها الجدول كما يلي:

**الجدول رقم (09): مصفوفة الإرتباط لكل من المتغيرات PIB,X,M**

| المتغيرات المدروسة | PIB | X | M |
|---|---|---|---|
| PIB | 1.00 | 0.9539 | 0.2620 |
| X | 0.9593 | 1.00 | 0.2114 |
| M | 0.2620 | 0.2114 | 1.00 |

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج **Eviews**.

حيث يلاحظ الإرتباط القوي بين الصادرات والناتج الوطني بنسبة 94.93%، في حين تشهد العلاقة بين الواردات والناتج الوطني فتور وضعف شديد حيث فتور وضعف شديد حيث نجد معامل الإرتباط يساوي 26.20%، وكذلك الأمر بالنسبة للعلاقة بين كل من الصادرات والواردات التي تبلغ 21.14%، وبالتالي يمكن الحكم مسبقا على أن نمو الناتج مفسر بنمو الصادرات على خلاف الواردات، وهذا ما سيتم تأكيده في الإختبارات اللاحقة.

وعند القيام بتعيين كل من المتغيرات المفسرة في النموذج المراد دراسته نقوم أولا بدراسة السببية بين هذه المتغيرات باستعمال إختبار السببية لجرانجر (**Granger**) كخطوة أولى للدراسة، وباستعمال برنامج إحصائي (**e-viws**)، والذي تحصلنا من خلاله على نتيجة مفادها أن كل من الواردات والصادرات سبب

في حدوث الناتج الإجمالي الخام (أي كل من المتغيرين السابقين سبب في نمو المتغير الأخير بالزيادة أو بالنقصان)، ومنه بعد التأكد من العلاقة السببية للمتغيرات نحاول إعطاء العلاقة الرياضية بينها عن طريق حساب معادلة الإنحدار.

**أ. حساب معادلة الإنحدار وتفسير النتائج:**

بعد عملية إدخال البيانات وتقدير النتائج تحصلنا على ما يلي:

**الجدول رقم (10): نتائج تقدير نموذج الصادرات – الواردات معPIB**

| النموذج | معامل b | قيمة t (T-statistique) | قيمة الإحتمال | معامل الإرتباط $R^2$ | إحصائية فيشر (F- statistique) |
|---|---|---|---|---|---|
| الثابت | 1905.711 | 8.462 | 0.00 | | 161.456 |
| الصادراتX | 1.854 | 1.121 | 0.270 | 90.5 % | قيمة الإحتمال P |
| الواردات M | 0.124 | 17.275 | 0.00 | | 0.00 |

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج **Eviews**.

## المطلب الثاني: تقدير العلاقة بين الصادرات (X) والواردات (M) مع الناتج الوطني الخام PIB

**التفسير الإحصائي للعلاقة بين الصادرات ونمو PIB (الإختبارات الإحصائية للنموذج):**

يمكن كتابة معادلة الإنحدار كما يلي:

$$PIB=1905.711+0.124m+1.854x \qquad R^2=90.5\%$$
$$(1.862) \qquad (0.111) \qquad (0.107)^*$$

*القيم التي بين قوسين تمثل قيمة t المحسوبة (T, statistique) إن معلمة X تشير إلى زيادة نسبة الصادرات بمقدار 1% من إجمالي الصادرات يؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي PIB بنسبة 1.854 مليون دينار جزائري بافتراض ثبات المتغيرة m.

**أولا: إختبار المعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج:**

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية (T) المحسوبة لكل من المعامل الثابت (c) والصادرات (x) أكبر من إحصائية (T) المجدولة ذات القيمة 1.96 (المأخوذة كمعيار في الحسابات الإحصائية)، وهذا يدل على المعلمتان (الصادرات والثابت) لهما معنوية إحصائية عند نسبة مجازفة 5%، ومنه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، وما يؤكد هذه النتيجة قيمة الإحتمال لكل من المعلمتان 0.00 و 0.00 الذي يقل عن 0.05%.

على عكس هذه النتيجة نجد أن إختبار (T) لمعلمة M أقل من القيمة المجدولة 1.96 باحتمال 0.27 يفوق 0.05 وهذا دليل على أن معنوية هذا العنصر مساوية للصفر مما يؤدي إلى قبول فرض العدم ورفض الفرضية البديلة.

ومنه وكنتيجة لما سبق فإن الصادرات (X) لها القدرة على تفسير المتغيرة PIB.

**ثانيا: إختبار القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد $R^2$:**

من خلال الجدول الثاني يتبين أن معامل التحديد $R^2$ مساو للقيمة 95.1%مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية عالية، وهذا يعني أيضا أن هناك جودة في التوفيق والإرتباط بين كل من المتغيرات المفسرة والمتغيرة المفسرة PIB بنسبة 95.1%.

**ثالثا: إختبار مدى صلاحية النموذج إحصائيا باستعمال إحصائية فيشر(F– statistique):**

إن الغرض من حساب جدول تحليل التباين هو تحليل مجموع مربعات الإنحراف الكلية TSS لقيم المتغير المعتمد إلى مجموع المربعات العائدة للإنحدار RSS ومجموع مربعات الخطأ ESS، كما يتم إحتساب إحصائية F التي يستفاد منها في اختبار الفرضية التالية :

$$H0: c1=c2=0$$

$$H1: \exists c1\neq c2\neq 0, \forall j=1.....2.$$

ومن خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن إحصائية فيشر تساوي 161.465، وحيث أن K=3 تمثل عدد المعالم في النموذج (X , M, PIB)، وN يمثل حجم العينة (عدد السنوات المدروسة)، وكذلك يلاحظ أن قيمة الإحتمال (P–Value) مساوية لـ 0.00 وهي أقل من 0.05 تدعونا إلى رفض فرضية العدم بمستوى دلالة 5% أي أن الإنحدار معنوي أو أن المتغيرين المستقلين مجتمعين لهما تأثير معنوي على الإنحدار أو أن واحدة على الأقل من معلمتي الإنحدار c2 و c1 تختلف معنويا عن الصفر.

ولمعرفة تأثير كل متغير مستقل على المتغير المعتمد بصورة إنفرادية تلجأ إلى إختبار t– statistique، والذي يتضح من خلاله معنوية الصادرات X بمستوى دلالة 5% على عكس الواردات M، وعليه فالمتغير X مؤشر ويوصى بإبقائه في نموذج الإنحدار.

**رابعا: إختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء:**

عند إختبار وجود الإرتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية بمستوى دلالة 5% وبدرجة حرية N=37 و K=3 فإن إحصائية DW المحسوبة في الجدول الثاني (Model Summary) تشير إلى وجود إرتباط ذاتي موجب بين الأخطاء مما يضعف من نتيجة تقدير النموذج، وهي تساوي إلى القيمة DW 0.741 وهي أقل من $d_1$ المساوية في هذه الحالة للقيمة 1.31 ولحل هذا الإشكال نقوم بتحسين النموذج عن طريق إدخال اللوغاريتم على المتغيرات X, M ونحصل على التقدير التالي:

**الجدول رقم (11): نتائج التقدير بإدخال اللوغاريتم على النموذج**

| النموذج | معاملb | قيمة t (T- statistique) | قيمة الإحتمال | معامل الإرتباط $R^2$ |
|---|---|---|---|---|
| الصادرات Lx | 0.67 | 7.13 | 0.00 | %62.40 |
| الواردات Lm | 0.53 | 5.41 | 0.00 | |

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج **Eviews**.

*بعد إجراء عدة عمليات من الإدخال للمتغيرات تم الحصول على أفضل تقدير كما هو موضح في الجدول أعلاه حيث كانت قيمة DW=1.40 وهي واقعة في المجال بين d1،d2 أي أننا في منطقة شك (من خلال حساب قيمة p نجدها تساوي 0.3 وهي قريبة جدا من الصفر).

ومنه نحصل على معادلة التقدير كالتالي:

**PIB**=0.53 lm+0.67 lx $R^2$=62.40%
(0.098) (0.094)

ومنه يمكن ملاحظة أنه كلما زادت قيمة **lx** بنسبة **1%** فإن **PIB** ستزيد بمقدار 0.67 مليون دينار جزائري بافتراض ثبات المتغيرة **m**، لكن الملاحظ في هذا النموذج أن معامل التجديد يأخذ قيمة متوسطة مما يشير إلى أن جودة التوفيق في هذا النموذج تكون متوسطة أيضا.

كذلك توجد طريقة أخرى لحل مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء وهي طريقة **Weighted least squares** (قسمة الأطراف على الإنحرافات المعيارية للأخطاء العشوائية)، ومن خلال إستعمال الطريقة تم الحصول على التقدير وفق المعادلة التالية:

**PIB= c(1) +c(2)*M+c(3)*X**

**الجدول رقم (12): نتائج تقدير النموذج بالترجيح بواسطة الإنحرافات المعيارية**

| **النموذج** | معامل **b** | **قيمةt (T-statistique)** | **قيمة الإحتمال** | **معامل الإرتباط $R^2$** |
|---|---|---|---|---|
| **C(1)** | **2021.985** | **16.12594** | **0.00** | **%95.57** |
| **C(2)** | **0.003651** | **0.054009** | **0.95** | **DW=1.74** |
| **C(3)** | **1.617257** | **23.10120** | **0.00** | |

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews.

نلاحظ من خلال الجدول أن إحصائية DW=1.74 وهي تقع داخل مجال إنعدام الإرتباط الذاتي بين الأخطاء مما يقوي من نتيجة التقدير في النموذج.

ومنه نخلص إلى أن معادلة التقدير للنموذج تعطى بالشكل التالي:

$$PIB=2921.98+0.003M+1.61\ X$$

$$(16.12)\quad (0.054)\quad (23.10)$$

كما يمكن ملاحظة أنه كلما زادت قيمة X بنسبة 1% فإن PIB ستزيد بمقدار 1.61 مليون دينار جزائري، وهذا بافتراض ثبات المتغيرة M، كما أنه من الملاحظ في هذا النموذج أن معامل التحديد يأخذ قيمة 95.57 %مما يشير إلى أن جودة التوفيق في هذا النموذج عالية، وهذا ما يعطيه قدرة تفسيرية عالية أيضا.

ومن خلال النموذج يتضح أن المتغيرة المتعلقة بالواردات تظهر عدم المعنوية أي أنها معنويا تساوي الصفر في النموذج لدينا، وذلك من خلال قيمة t– statistique التي تأخذها والمساوية لـ (0.054) أقل من المجدولة (1.96)، كما يؤكد ذلك أيضا قيمة الاحتمال لنفس المتغيرة الذي يفوق 0.05 والمساوي لـ 0.95 وهذا يبقي الصادرات كونها تمارس تأثيرها على PIB، ولإيجاد أفضل نموذج من خلال إستبعاد المتغيرات نجري الإختبار التالي.

**خامسا: إيجاد أفضل معادلة إنحدار للنموذج:**

كذلك للتأكد من مدى صلاحية النموذج نقوم بمقارنة إحصائية فيشر المحسوبة مع المجدولة والتي تظهر من خلال الجدول أعلاه أنها تساوي القيمة 319.327 باحتمال مساو لـ 0.00 وهذا يدل على أن المحسوبة أكبر من المجدولة (1.96)، وبالتالي نكون في منطقة رفض لفرضية العدم وقبول للفرضية البديلة القاضية بوجود معلمة على الأقل تختلف معنويا عن الصفر، ومنه يمكن الحكم بأن هذا الإنحدار معنوي أو أن المتغير المستقل له تأثير معنوي على نموذج الإنحدار.

## المطلب الثالث: التفسير الإقتصادي للعلاقة بين الصادرات X ونمو PIB:

إن محاولة تفسير العلاقة بين الصادرات ونمو الناتج الوطني الإجمالي يمكن تلخيصه في أن الصادرات تساهم بشكل فاعل في نمو وزيادة PIB أو الناتج الوطني الإجمالي، فتعزيز قطاع الصادرات وزيادة مشاركته في الأسواق الدولية ودرجة المرونة للسلع التي يتم عرضها، فكلها عوامل تسهم في إعطاء ديناميكية لهذا القطاع، وهذا ما تؤكده النظرية الإقتصادية من أن زيادة الصادرات يزيد من مداخل الدولة من العملات الأجنبية مما ينعكس إيجابا على رفاهية الفرد وتتمتع الدولة بمركز قوي في القدرة على مواجهة طلباتها من الخارج (أي تتمتع بقوة إبراء الذمم وسداد الإلتزامات من العملة الأجنبية)، إلى حد إعتبار أن الدولة تمتلك ثروة عند حصولها على وفرة مالية من العملات الأجنبية، كما أن معظم الإقتصاديين على مر العصور من تطور الفكر الإقتصادي يشيدون بالدور المهم لهذا القطاع ويدعون لفكرة التحرر الإقتصادي الذي منه التحرير التجاري، فتحرير المعاملات التجارية هي التي تمكن الدول من الحصول على ميزات نسبية وتفوق بما تقدمه من خدمات وسلع للسوق العالمية لا تمتلكها الدول المقابلة، بالإضافة إلى أن فكرة آدم سميث وريكاردو في التقسيم الدولي للعمل إنما نابعة كذلك من توجه

الدول جميعها إلى تحرير إقتصادياتها، وتباعا نجد كذلك نظريات التفوق التكنولوجي تبرز هي الأخرى إلى الأسواق العالمية لتحوز على نصيب وافر فيه من حيث امتلاكها لبراءة الإختراع والذي بموجبه يصبح من حق المنتج تسويق منتج بالشروط التي يفرضها على الدولة التي لم تتمكن من الحصول عليه، فدرجة التحرير إنما تتبع ما يمكن للدول أن تقدمه للسوق العالمية من سلع وخدمات، كما أن مقياس الدول في هذا درجة الإنفتاح التي يمكن أن نقول عليها أنها تعبر عن مدى إنتشار وتوسع مقدرات الدول من سلع وخدمات في الأسواق العالمية، مع ما يمكن أن تحققه من زيادة في إيراداتها منه المنعكس في تزايد الطلب عليها.

*وفيما يلي المتغيرات التي تم إستبعادها من النموذج، والمتمثلة في المتغيرة المتعلقة بالواردات **M**، وحيث أن **Beta In** تمثل المعلمة المعيارية للمتغير فيما لو أدخل إلى النموذج في الخطوة اللاحقة.

**الجدول رقم (13): معاملات التقدير للمتغيرات المستبعدة من النموذج المصحح**

| النموذج المستبعد | معامل B | قيمة t (T- stastique) | قيمة الإحتمال | معامل الإرتباط الجزئي |
|---|---|---|---|---|
| الواردات M | 0.061 | 1.121 | 0.27 | 0.189 |

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج **Eviews**

باستعمال طريقة **Stepwise** نقوم باختيار النموذج الأحسن، والتي بموجبها يتم إدخال وإستبعاد المتغيرات من النموذج عن طريق تحديد مستوى المعنوية أو قيمة **F**[1].

ولقد إعتمدنا القيم الإفتراضية للخيار الأول Use Probability of F أي 0.05 للإدخال و0.10 للإستبعاد، ومن خلال عمليات الإدخال والإستبعاد للمتغيرات نحصل على ما يلي:

حيث أنه في الخطوة الأولى تم إدخال المتغير X لأنه يعتبر أكبر المتغيرات معاملا للإرتباط البسيط مع المتغير المعتمد وبالتالي فهو كذلك أكبر قيمة لإحصائية t.

ومن خلال الجدول التالي يمكن ملاحظة المعنوية الإحصائية للمتغيرة في المرحلة السابقة (الصادرات) كما يلي:

[1] إن الإختبار المستخدم في إدخال واستبعاد المتغيرات هو اختبار f الجزئي علما أن هذا الاختبار يكون مكافئ تماما لاختبار t في حالة إستعمال إختبار f لاختبار معنوية معلمة واحدة فقط.

**الجدول رقم (14): نتائج التقدير للنموذج المصحح بعد الإستبعاد للمتغيرات غير المعنوية**

| النموذج | معامل B | قيمة t (t- statistique) | قيمة الإحتمال | معامل الإرتباط $R^2$ | إحصائية فيشر (F- statistique) |
|---|---|---|---|---|---|
| الثابت<br>الصادرات X | 2003.081<br>1.880 | 9.605<br>17870 | 0.00<br>0.00 | % 94.9<br>90.1 =$R^2$<br>% | 319.327 |

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج **Eviews**.

يظهر أن إحصائية t تساوي (17.870) أكبر من المجدولة (1.96) مع تأكيد ذلك عن طريق قيمة الإحتمال الذي يقل عن 0.05 (مستوى الدلالة للإدخال) المساوي للقيمة 0.00 ولهذا يسمح بإدخال متغيرة الصادرات X إلى النموذج، وعليه يصبح النموذج في الخطوة الأولى كما يلي:

$$PIB = 2003.081 + 1.880 \times R^2 = 94.9\%$$

(208.538) (0.105)

على عكس المتغيرة الممثلة للواردات فيتم إبعادها حيث لم تظهر معنوية المتغير الذي له إلا على إرتباط بالمتغير المعتمد بمستوى دلالة 0.05، كما تم ملاحظة ذلك في الإختبارات السابقة، لذلك يكون هذا النموذج هو النموذج النهائي لتقدير العلاقة بين الصادرات ونمو الناتج الإجمالي الخام.

فيلاحظ من خلال الجدول لهذا النموذج أن معامل التحديد يأخذ النسبة 94.9 % مما يدل على أن له قدر تفسيرية عالية، وهذا يعني أيضا أن هناك جودة في التوفيق والإرتباط بين كل المتغيرات المفسرة (الصادرات) والمتغير المفسرة PIB بنسبة 94.9 % ويعزز هذه النتيجة معامل التحديد المصحح $R^2$ المساوي لقيمة 90.1.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتغيرة المتعلقة بالواردات قد تم إستبعادها من النموذج المصحح حين إيجاد أفضل نموذج، وذلك كما هو موضح أن إحصائية t–statistique تأخذ قيمة أقل من القيمة المجدولة 1.96 كما أن احتمالها أيضا يقل عن 0.05، ومقدار معامل الإرتباط الجزئي للواردات والناتج الإجمالي من حيث أن الواردات تؤثر على نمو الناتج الإجمالي في هذا الإتجاه، على خلاف هذا فإن الواردات تعمل على استنزاف إيرادات الدولة ومداخيلها من خلال إستعمال هذه الأخيرة في مقابلة الطلبات والإحتياجات التي تحصل عليها من السوق الدولية أو من الخارج، وخاصة أن ما يتم استعماله في سداد ومقابلة هذه الطلبات، فالزيادة في متطلبات واحتياجات الدولة من الأجانب من شأنه أن يؤثر سلبا على رصيد ما تمتلكه الدولة من عوائد التصدير.

**خلاصة الفصل:**

حاولنا في هذا الفصل تتبع مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر من مرحلة الإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الجزائر والمتعلق بقطاع التجارة الخارجية منذ سنة 1990 والتي تضمنت في جانبها الأول الإجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية والجانب الثاني تضمن عمل الجزائر على إنشاء مؤسسات وطنية مكلفة بتسيير وترقية التجارة الخارجية، وهي تعد تأكيدا من الجزائر وقناعة منها بضرورة الإنفتاح على العالم الخارجي من خلال الدخول في حركة العلاقات التجارية الدولية في الإقتصاد العالمي.

وفيما يخص الوضعية الإقتصادية للجزائر تم عرض وتحليل مجموعة من المؤشرات الهامة في الإقتصاد الوطني، كالناتج الوطني الإجمالي والمؤشرات المتعلقة بالميزان التجاري ثم في جانب آخر تناولنا تحليل تعاملات الجزائر مع الشركاء التجاريين.

وفي الأخير تم التطرق إلى دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2015 أين قمنا بدراسة العلاقة بين الصادرات الكلية (X) والواردات الكلية (M) من الناتج الوطني الخام PIB حيث خلصنا على نتائج تؤكد ما تم معالجته في محتوى البحث المتعلق بتركيز الجزائر على المواد الأولية (المحروقات) في صادراتها نحو العالم الخارجي، مع زيادة وارداتها من مواد التجهيز والمواد النصف مصنعة لتحريك الآلة الإنتاجية في النشاط الصناعي، وهذا يؤكد عموما المنحنى الحقيقي الذي تسلكه الدول النامية في مبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي في الأسواق لعالمية.

# الخاتمة العامة

**الخاتمة العامة:**

من خلال هذا البحث قمنا في الفصول الأولى من عرض المفاهيم النظرية لكل من النمو والتنمية الإقتصادية مع بيان الإختلافات والفروق بين المفهومين عند جمع من إقتصاديي التنمية، وبعد دلك عرض للإستراتيجيات والسياسات التجارية المتخذة من طرفهم في قطاع التجارة الخارجية، وحيث تعتبر المعاملات الخارجية المتجسدة في قطاع التجارة الخارجية في الدولة ذو الأثر الواضح على جل متغيرات الإقتصاد الوطني بشكل تنعكس فيه على الدخل الوطني، المستوى المعيشي للأفراد والقدرة الشرائية لهم، كان من الضروري التعامل مع العالم الخارجي بشكل نحقق فيه المكاسب المتاحة مع محاولة تقليل الخسائر التي من الممكن أن تنجر عن الإنفتاح للإقتصاد الوطني، من ذلك كله فإن القيام بعملية التحرير في هذا القطاع – قطاع التجارة الخارجية – تعتبر ضرورة للنهوض بالإقتصاد الوطني، وهذا ما دفعنا إلى التفكير في كيفية تفعيل قطاع التجارة الخارجية كعامل مهم لتحقيق النمو الاقتصادي في الإقتصاد الوطني، وقد رأينا في هذا البحث كيف أنه عن طريق تحرير التجارة الخارجية يمكن للبلد أن يزيد من قدراته التصديرية والإستيرادية بشكل يحقق فيه المزايا والمكاسب إضافة إلى حصوله على العملة الصعبة ويزيد فيه من تسويق منتجاته ضمن الأسواق العالمية خاصة إذا كان يمتلك مزايا في بعضها أو يكون له السبق في إنتاجها وتسويقها.

حسب النتائج المتوصل إليها في هذا الدراسة، فإن زيادة درجة الإنفتاح في البلد من شأنها أن تؤثر على معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر، كما أن هذه الزيادة في الإنفتاح تعمل على الزيادة في كل من الصادرات والواردات الحقيقية، فالطلب المستمر على الصادرات ينعكس على معدل النمو الإقتصادي والذي عبر عنه آلبرت هيرتشمان بالنمو المحفز عن طريق الصادرات (Export–propelledgrowth)، أما المساهمة عن طريق الواردات الحقيقية من خلال السلع الوسطية والإستثمارات الموجهة نحو تحريك الآلة الإنتاجية، وبالتالي فإن تحرير التجارة الخارجية تحسن من تدفق الصادرات إلى الخارج ليؤدي ذلك إلى إرتفاع في معدلات النمو الإقتصادي بدءا من مرحلة التحرير الكامل للتجارة، لذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على مسألة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على النمو الإقتصادي عن طريق الأدلة التجريبية والكمية، ونعتقد من خلال هذه الدراسة أن تكون إسهاما إيجابيا عن طريق دراسة السياسات في البلدان النامية.

**إختبار الفرضيات:**

بعد تناول البحث والإجابة على الفرضيات المطروحة فيه يمكن إختبارها كما يلي:

1– فيما يخص الفرضية الأولى، والمتعلقة بالعلاقة الطردية بين التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي فقد تم تأكيدها من خلال الدراسة النظرية المتعلقة بالأهمية النسبية للتجارة الخارجية على متغيرات الإقتصاد الكلي أين وجد أن هذه الأخيرة تعمل على ممارسة تأثيرها على الدخل الوطني من خلال المضاعف

للتجارة الخارجية عن طريق الصادرات، فالزيادة في الطاقة التصديرية للبلد يؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني، بالإضافة إلى هذا فقد تم التحقق من صحة هذه العلاقة في الجانب التطبيقي للبحث.

2- أما يخص الفرضية الثانية، والتي يخص إعتبار التجارة الخارجية عنصر أساسي في التخصص وتقسيم العمل الدولي من خلال نظريات التجارة الخارجية الداعية إلى حرية التجارة الخارجية، فالمدرسة الكلاسيكية ترى في أن كل دولة لها القدرة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية، أما المدرسة الحديثة فقد حثت على إنتاج السلع للدول من خلال التوافر النسبي لعناصر الإنتاج لديها، كما ظهر كذلك اتجاه حديث في التجارة الدولية يعمل على بيان أن الأهمية في التجارة الخارجية يعود إلى العوامل الديناميكية فيها، والذي منه يكون التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

3- أما فيما يخص الفرضيتين الثالثة والرابعة تناولتا الدول النامية والنظام العالمي الجديد للتجارة العالمية فقد وجد فعلا أن هذه الدول تتأثر بما يحدث من تطورات في النظام العالمي الجديد للتجارة العالمية بما يؤدي إلى إحداث تغيرات في أوضاعها الاقتصادية، فحيث نجد دول تتمكن من مسايرة التغيرات الحاصلة بشكل تستفيد فيه إيجابا أي يعود عليها بالنفع، إضافة إلى رفع التحديات ومحاولة المشاركة في هذا النظام الجديد، في الوقت الذي تتضاءل بعض الدول أمام هذا التطور والتغير في النظام الجديد للتجارة العالمية، فيلاحظ ظهور مؤشرات سلبية في اقتصادها تنبئ بحدوث أزمة اقتصادية داخلية، كما أن مثل هذه الدول لن تتمكن كمثيلها من الدول النامية من المشاركة في هذا النظام جراء ما حل بها من خسائر، وبالتالي فإن استفادتها من نظام التجارة العالمية سيكون ضئيلة أو منعدمة.

4- أما ما تعلق بالفرضية الخامسة، التي يقضي بسعي الجزائر باعتبارها من الدول النامية إلى الرفع من مستوى تجارتها الخارجية من خلال العديد من الإصلاحات التي قامت بها، فقد تم التأكد منها أيضا حيث أن الجزائر باشرت بالقيام بالعديد من الإصلاحات التي تستهدف قطاع التجارة الخارجية، حيث شرعت في تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي، الذي من خلاله تم تحقيق العديد من التغيرات على مستوى المؤشرات الإقتصادية في الاقتصاد الوطني، وكخطوة لتفعيل دورها والمشاركة في النظام العالمي الجديد للتجارة الخارجية تسارعت إلى الإنضمام في التجمعات والتكتلات العالمية والإقليمية، والتي نجد منها محاولتها للإنضمام في المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى التوقيع على اتفاقيات مع الإتحاد الأوروبي (دول شمال المتوسطي) في إطار الشراكة الأورو- متوسطية، وغيرها من التجمعات الإقتصادية الأخرى، وبالتالي فإن الجزائر بهذا قد تمكنت فعلا من الرفع من مستوى تجارتها الخارجية من خلال علاقتها مع الشركاء الأجانب بالشكل الذي عاد عليها بالمكاسب الكبيرة في اقتصادها الوطني، إلا أنه ما يلاحظ في التجارة الخارجية لهذه الأخيرة هو تركزها الواضح على قطاع واحد في ميدان الصادرات هو قطاع المحروقات بنسب كبيرة تفوق 96 %، ما يؤكد عدم نجاعة الإصلاحات في هذا المجال.

**نتائج الدراسة:**

من خلال هذا البحث يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

– تحرير التجارة الخارجية ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول، ذلك لأن تحرير التجارة الخارجية تقوم على مبدأ الحرية في إجراء المعاملات من دون قيود وحواجز مع العالم الخارجي، لذلك فهي تمكن من إجراء المعاملات في سياق يخدم الإقتصاد الوطني من خلال تحقيق العوائد ذات الأثر على مناحي الحياة للأفراد والجماعات.

– إن سعي الدول النامية ومنها الجزائر إلى الإنخراط في النظام التجاري العالمي الجديد من خلال العمل على تحرير التجارة الخارجية عن طريق القيام بإصلاحات شاملة تستهدف قطاع التجارة الخارجية لوحظ في أولى خطواته ظهور مؤشرات ونتائج سلبية، خاصة ما تعلق منها بالعالم الخارجي (كمؤشرات الميزان التجاري)، لكن هذه النتائج لن تكون كذلك على المدى الطويل إذ تتحسن تدريجيا مع التقدم في عمليات الإصلاح ومعالجة مواضع الإختلال وفق متطلبات التعامل مع العالم الخارجي.

– كضرورة مواكبة التطورات على الصعيد العالمي نجد الجزائر من خلال مسيرتها عكفت إلى تطبيق العديد من الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية، وصولا إلى مرحلة التحرير أين أنشئت العديد من المؤسسات العاملة في القطاع من أجل القيام بدور فعال في تسهيل الإجراءات الخاصة بهذا القطاع، كما سنت العديد من التشريعات والقوانين لتنظيم وتسهيل حركة هذه الأخيرة.

– كما وأنه من خلال تحليلنا للتوجه الجديد للتجارة الخارجية في ظل الإنتقال إلى إقتصاد السوق، يتضح جليا أن الجزائر شرعت في مفاوضات مطولة بغية الإنخراط في المنظمة العالمية للتجارة كي تستفيد من المزايا المقدمة للدول المنضمة تحت لواءها، ولكن لهشاشة القاعدة الإقتصادية في بلادنا وعدم الإستعداد لهذا الإنضمام يرتقب أن تجني عواقب وخيمة.

– كذلك من خلال البحث نجد أن الإقتصاد الجزائري في حقيقته عبارة عن إقتصاد ريعي معتمد كلية على منتوج تصديري واحد وهو البترول من خلال قطاع المحروقات الذي يشكل ما نسبته حوالي 95 % من مجموع الصادرات الإجمالية، وهذا من شأنه أن يعرض الإقتصاد الوطني للخطر من خلال تذبذب الأسعار لهذا المنتوج في الأسواق العالمية، وأما ما يتعلق بالقطاعات التصديرية الأخرى فنجدها في الغالب تصل 03 % وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بما تملكه الجزائر من مقدرات من شأنه أن تساهم في رفع هذه النسبة إلى مستويات مقبولة ومنافسة، خاصة إذا كان الحديث والتوجه إلى قطاع الفلاحة.

كخلاصة لما تم تناوله في العناصر السابقة فإن التقدم في درجة الإنفتاح التجاري للإقتصاد الجزائري على العالم الخارجي أدى إلى:

– زيادة كل من الصادرات والواردات الحقيقية في الإقتصاد الوطني.

– بالإضافة إلى أنه عمل على التحسين والتأثير الإيجابي على معدلات النمو الإقتصادي.

وهذه النتائج تدعم إلى حد كبير الأدب الإقتصادي الذي تناول بالدراسة هذه العلاقات، وفي هذا الصدد بالإمكان الكشف على أنماط هذه العلاقات عن طريق الأدلة التجريبية لعينات مختلفة بالإستعانة بأدوات القياس الإقتصادي، لكن بالمقابل هناك مجموعة من الإعتبارات يمكن إعتمادها على الإقتصاد الجزائري تتمثل في:

1- **إعتماد الإقتصاد الجزائري وتمركزه على قطاع واحد في صادراته:** إن إعتماد الإقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع تصديري وحيد هو قطاع المحروقات، أين يصل إلى حوالي 97% من مجموع الصادرات الكلية، وهذا يدل على أن هذا الأخير يعتمد إلى حد كبير على مصدر واحد من مداخيله والنقد الأجنبي من العالم الخارجي، هذا ما يعرضه للوقوع في خطر تمركز الصادرات والتبعية للسوق العالمي، لذلك فإنه في ظل هذا الوضع فإن معدلات التبادل الدولي تتدهور (شروط التجارة) لتكون في غير صالح الجزائر، وذلك بسبب عدم الإستقرار والتذبذبات المتكررة في الأسعار العالمية للبترول.

2- **عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:** بالإضافة إلى تمركز الصادرات فإن عدم تنوع النشاط الإقتصادي وهيكل الصادرات، كذلك ضعف الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني، جعل الإقتصاد الجزائري إقتصاد يعاني من عدم مرونة في جهازه الإنتاجي حيال التغيرات الممكن حدوثها في الأسواق الدولية (إنخفاض مرونة الطلب الداخلية والسعرية)، الأمر الذي يجعله معرض للصدمات والتقلبات الخارجية، ما يستدعي إعادة النظر في السياسات الإقتصادية المتعلقة بهذا الجانب المهم من الإقتصاد الوطني.

3- **فشل الدولة في إخراج الإقتصاد الوطني من وضعية ريعية إلى إقتصاد منتج للثروة:** فبالرغم من المساعي الحثيثة والإصلاحات التي قامت بها الدولة من أجل بناء اقتصاد وطني منتج وذات تنوع للخروج من دائرة التبعية، بالإضافة إلى غياب مفهوم موحد للإصلاحات المتعلقة بالتجارة الخارجية وغياب إستراتيجية طويلة المدى للمبادلات التجارية الخارجية جعلها غير قادرة على مواجهة عدم الإعتماد على قطاع المحروقات باعتباره المصدر الرئيس والوحيد للإيرادات في الدولة من العالم الخارجي.

**الإقتراحات:** يمكن من خلال هدا البحث تقديم الإقتراحات التالية:

- السعي نحو إعادة هيكلة قطاعات وفتح المجال أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة في القطاع الخاص مع إمكانية إحتفاظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة والتعدين (القطاعات السيادية في الإقتصاد الوطني).

- ضرورة إعادة النظر في الأولويات والتركيز على كل من قطاعي الزراعة والصناعة إلى البحث العلمي من أجل تعزيز الأمن الوطني (الأمن الغذائي، العسكري والطاقوي).

- السعي نحو مباشرة عملية جدية للقيام بتنويع هيكل الإقتصاد لبناء وخلق مصادر جديدة للتنافسية على المستوى الدولي على غرار برنامج ديفيكو 01 الممول من طرف الإتحاد الأوروبي الهادف إلى دعم إستراتيجية تنويع الإقتصاد الجزائري خاصة وأن الجزائر تمتلك المقومات والإمكانيات (أو المؤهلات) لذلك.

– العمل على استكمال الإصلاحات وتسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية وتيسير الإجراءات التجارية لمنح فرص أفضل للعاملين في ميدان عمليات التصدير والاستيراد.

– السعي نحو الانضمام للمؤسسات والهيئات الدولية للإستفادة من الفرص والتسهيلات التي تمنحها هذه الأخيرة للبلدان النامية في مجال الدخول على الأسواق الدولية.

– مواصلة السعي من أجل تحرير التجارة الخارجية من خلال إتخاذ التدابير اللازمة لتحرير قطاع التجارة الخارجية وتفعيلها بما يخدم الإقتصاد الوطني ويعزز مركزه في الإقتصاد العالمي، إضافة إلى الإستفادة من التكنولوجيات الجديدة المطروحة على صعيد الأسواق الدولية.

– لابد من العمل بما يمكن من الإستفادة من عملية التحرير لقطاع التجارة الخارجية عن طريق تسخير كل المتطلبات الخاصة بذلك مع العمل على بناء إستراتيجيات هادفة لتحصيل المكاسب ودرء الخسائر عن الإقتصاد الوطني.

– كذلك لابد من وضع إستراتيجية وطنية للحث على المضي قدما نحو الأسواق العالمية وذلك من خلال تحفيزهم على عمليات التصدير من انتهاج سياسة التصنيع من أجل التصدير، كما يكون في الوقت نفسه العمل على الإحلال محل الواردات في الإقتصاد الوطني لخفض فاتورة الإستيراد الباهظة.

– كما يعزى كذلك في الإقتصاد الوطني أين يكون هناك تشجيع وتحفيز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن تلعب دورا فعالا في ميدان التجارة الدولية، من خلال العمل على إتاحة الفرص لها للقيام بعمليات التصدير والمنافسة العالمية.

– بالإضافة إلى العمل على تطوير القطاعات خارج المحروقات كبديل أساسي للبترول، لأجل الخروج من دائرة الخطر التي من الممكن أن تصيب هذا المنتوج في الأسواق العالمية كما تم الإشارة إليه سابقا.

**آفاق الدراسة:**

إنه بالرغم من محاولتنا الربط بين التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي في هذا البحث عن طريق بيان مدى التأثير بين المتغيرين إلا أن هذه الدراسة تبقى محدودة، ذلك أنه حين الحديث عن الإنفتاح للإقتصاد كان التركيز للإنفتاح في الميدان التجاري عنه في القطاع المالي، كما اشتملت دراستنا على متغيرات محدودة تمثلت في كل من الصادرات، الواردات والناتج المحلي الإجمالي وأهملت متغيرات أخرى تكون مهمة في مثل هذه الدراسات المتعلقة بالنمو الإقتصادي، لذلك من خلال هذه الدراسة يمكن أن نفتح آفاقا ومجالات أخرى تكون جديرة بالدراسة في مثل هذه الميادين من التجارة الدولية والنمو الإقتصادي كما يلي:

– كيف يمكن أن نوازن بين متطلبات واحتياجات الدولة للقيام بعملية تحرير التجارة الخارجية وتحقيق النمو الإقتصادي.

– في إطار عملية التحرير لقطاع التجارة الخارجية ما هي الإستراتيجيات الواجب تتبعها للإستفادة من الوضع الجديد مع مراعاة العدول عن مختلف الآثار والعوائق التي يمكن أن تنجم من ذلك.

– وهل يمكن إعتبار تحرير قطاع التجارة الخارجية في الإقتصاد الوطني خيار إستراتيجي للنهوض بالإقتصاد الوطني وأداة لتعزيز القدرة التنافسية والحصول على مركز تنافسي في السوق العالمية.

– كما يمكن أن نلفت الإنتباه إلى موضوع مهم وهو مدى قدرة الدولة العمل على التخصص في ميدان التجارة الدولية وأثر ذلك على النمو الإقتصادي في البلد.

– كذلك مدى فعالية كثافة المهارة لليد العاملة في التجارة الدولية كمحفز على النمو في البلد، بالإضافة إلى احتساب التقدم التكنولوجي ومدى تأثيره على المبادلات التجارية العالمية وحفز النمو في البلدان الراعية له.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

**المراجع باللغة العربية:**

**الكتب:**


1- إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

2- أسامة المجذوب، العولمة الإقليمية ومستقبل العالم العربي والتجارة الدولية، الدار المصرية، 1999.

3- إسماعيل شعباني، التنمية الإقتصادية، دار هومة، الجزائر، 1997.

4- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، أفريل 1996.

5- بروك داودي، تأثير التجارة الخارجية على الإقتصاد الوطني، دراسة الجزائر، الجزائر، 2007.

6- بشير محمد التيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

7- جون هدسون ومارك هرندر، ترجمة طه عبد الله منصور، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار المريخ، الرياض، 1987.

8- حربي محمد موسى عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الإقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 1997.

9- خالد سعد زغلول حلمي، مثلث قيادة الإقتصاد العالمي: دراسة قانونية وإقتصادية، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت، 2000.

10- خليل عليان عبد الرحيم، الإقتصاديات النامية في ظل منظمة العالمية للتجارة مع التطبيق على السعودية معهد الإدارة العامة، 2009.

11- رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار الميسرة، عمان، الأردن، ط1، 2000.

12- رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الإقتصاد العالمي وأثارها في البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993.

13- روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003.

14- زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، 1998.

15- سالم توفيق النحفي ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في إقتصاديات التنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة، بغداد، 1989.

16- سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية، القاهرة، 1993.

17- سامي عفيف حاتم، دراسات في الإقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.

18- سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، 2004.
19- سهير عبد الظاهر أحمد ومحمد مدحت مصطفى، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق، عمان، 2007.
20- عارف دليلة، مكانة الأفكار الإقتصادية لإبن خلدون في الإقتصاد السياسي، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا، 1987.
21- عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، عمان، الأردن، 2000.
22- عبد الزهرة فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002.
23- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، إستراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987.
24- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الإقتصادية تحليل جزئي كلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
25- عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الإقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004.
26- عبد الله الصعيدي، بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الإقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993.
27- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.
28- عطا الله علي الزبون ،التجارة الخارجية، جامعة العلوم الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
29- علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة ، عمان، 2007.
30- غازي عبد الرزاق النقاش، إقتصاديات الموقع والإستراتيجيات العالمية للتحضر والتنمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2004.
31- فرانسوا بيرو، فلسفة لتنمية جديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983.
32- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الإقتصادي، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006.
33- قادري عبد العزيز، دراسات في القانون الدولي: صندوق النقد الدولي (الآليات والسياسات )، دار هومه، الجزائر، 2002.
34- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
35- صالح تومي، مقدمة في الإقتصاد الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
36- كميل حبيب وحازم البني، ثقافة التنمية، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2008.

37- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2008.
38- نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
39- مايكل أبدجمان، الإقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
40- مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي الدار الجامعية، بيروت، 1996.
41- محمد أحمد الدوري، التخلف الإقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
42- محمد بلقاسم حسن بهلول، الإستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
43- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت،ط1، 2010.
44- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، .2001
45- محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة، دار أنجولي، القاهرة، 2009.
46- محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
47- محمد عبد العزيز، مصطفى شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية ، دار الجامعة، بدون سنة.
48- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
49- محمد عبد العزيز وإيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الإقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000.
50- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد الدولي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1999.
51- محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007.
52- محمد محمد البنا، الإتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة الجزائر، 2004.
53- مدحت محمد العقاد، إدارة وتنمية الموارد البشرية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2008.
54- مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
55- محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.
56- محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1987.
57- موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء، عمان، الأردن، ط1، 2001.

58- موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر ن عمان، 2001.
59- ميشيل تودارو، التنمية الإقتصادية، تعريب محمود حسن حسني، ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

**المذكرات:**

1- أسا الوافي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار OMC، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2006 -2007.
2- العمري علي، دراسة تغيرات أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
3- أوقارة عبد الحليم، دراسة قياس الإنتاج على المستوى الكلي حالة الجزائر (1969-2002)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع إقتصاد كلي (غير متوفرة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن حدة الجزائر، 2006/2005.
4- إيزام خالد، ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر (الإجراءات، الوسائل، الأهداف) خلال العشرية الأخيرة 2000/90، مذكرة ماجستير غير منشورة فرع نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، أكتوبر 2002.
5- دبيش أحمد، دوافع وإجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، (غير منشورة) كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997/1996
6- جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، ماجستير إقتصاد وعلوم مصرفية، جامعة البلقاء التطبيقية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2013.
7- حمدي باشا رابح، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الإقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،2006.
8- سلمى سلطاني، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية، فرع التخطيط والتنمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
9- سليمة عبيدة بو تشيشة، الإصلاحات الحديثة على التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2001.
10- سمية كبير، التجارة الخارجية وتمويلها بعد الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع نقود وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
11- شربي محمد الأمين، أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات خارج المحروقات، دراسة حالة الجزائر من 1998 -2009، مذكرة الدكتوراه 2010 -2011، جامعة بسكرة.

12- منى مسغوني، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للإقتصاد الوطني في الفترة 1970-2001، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع تحليل إقتصادي (غير متوفرة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005.

13- وعيل ميلود، دراسة تباين النمو الإقتصادي للدول العربية في ظل البيئة الإقتصادية الجديدة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

**مواقع الأنترنيت:**

1. - حسان خضر، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، الموقع: www.arab-api.org/course25/pdf/c25-1.pdf/27/01/16.p13

2- حسان خضر، مراحل و أسلوب تحرير التجارة، الموقع: www.arab-9:6-9: 29/01/16, pp api.org/course25/pdf/c25-2-3.pdf/.

3- محمد سليم الحربي، منظمة التجارة العالمية، الموقع:
www.minshawi.com/other/harby.htm/02/02/16.

4- كارلا هيلز، منظمة التجارية العالمية تحارب سياسة الحماية التجارية بوسائل مختلفة، الموقع:
www.america.gov/st/washfile-arabic/2007/january/20070122163100liameruoy0.8512585.html/03/02/16

www.imf.org/exernal/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#glance/05/02/16,pp :3-5-6

www.web.worldbank.org/wbsite/external/extarabichome/extfaqsarabic/0,,contentmdk :20448263-pagepk : 98400-pipi : 98424-thesitepk : 727307,00.html#06/02/16

7- وزارة المالية الجزائرية على الموقع: www.finance-algieria.org

**المجلات والتقارير:**

1- محمد الأطرش، حول تحديات الإتجاه نحو العولمة الإقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 260، 2000.

2- مجلة التمويل والتنمية: مارس 1996، تستند إلى تقرير البنك الدولي، 1995.

3- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، المملكة الأردنية الهاشمية، 2002.

4- اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، دراسة عن إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية، ج2،

5- اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999.

6- تقرير البنك العالمي لسنة 2009، إعادة تشكيل الجغرافيا الإقتصادية.

7- بلقاسم زايري، أثر نوعية المؤسسات على تحرير السياسات التجارية في الجزائر، الملتقى الدولي للسياسات الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2004.
8- نور الدين حامد، العولمة والإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2004

**الجرائد الرسمية والقوانين:**

1- الجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة في 30 ماي 1991.
2- الجريدة الرسمية رقم 80، ص.41
3- الجريدة الرسمية، العدد 16، سنة 1996.
4- الجريدة الرسمية، العدد 10، سنة 1987
5- تعليمة رئيس الحكومة رقم 625 المتعلقة بإحصاء اللجنة المؤقتة.

**التقارير الوطنية:**

1- الديوان الوطني للإحصائيات.
1- المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك.
2- وزارة التجارة الخارجية في الجزائر.

**المراجع باللغة الأجنبية:**

**Les ouvrages:**

1-Gean-pierre Bibeau, introduction à l'économie internationale, Gaétan Québec, 2edition 1996

2-Dominique Guellec, les nouvelles theories de la croissance, édition la découverte, françe 2001.

3-Abd elkader sid ahmed, croissance et Dévelopment, OPU, Alger 1981.

4-Jhingan M.L, the economics of devlopment and planning, vrinda publication srevised and enlarged edition, 1999.

5-Benhamou, A, l'institution algériennes chargé de la gestion et de la promotion du commerce extérieure, revue l'économie, N° 52, Mai 1998.

6- Benissad Hocine, Algerie restructuration ET reforme économiques, opu, 1994.

7- Gerard de Bernis, Industries industrialisantes et le contenu d'une politique régionale, 1966.

**Les theses:**

1-raad ali, where explains the Algerian economic growth record? Doctorate thesis, Algiers University, 2006, chapeter 1.